۴۲۲۴-ش
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب حاشیه بر شرح جامی
مؤلف ملا عبدالغفور
موضوع
شماره قفسه ۵۵۹۷
شماره ثبت کتاب
۵۵۷۹۴
۱۱۹۳
۵۷۴۷
بازدید شد
۱۳۸۲

٤٢٢٤

جلسه ملا عبدالحسین تبریزی

٤٢٢٤/٤

بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

کتابخانه
مجلس شورای ملی

ملی
۲۸۶۴

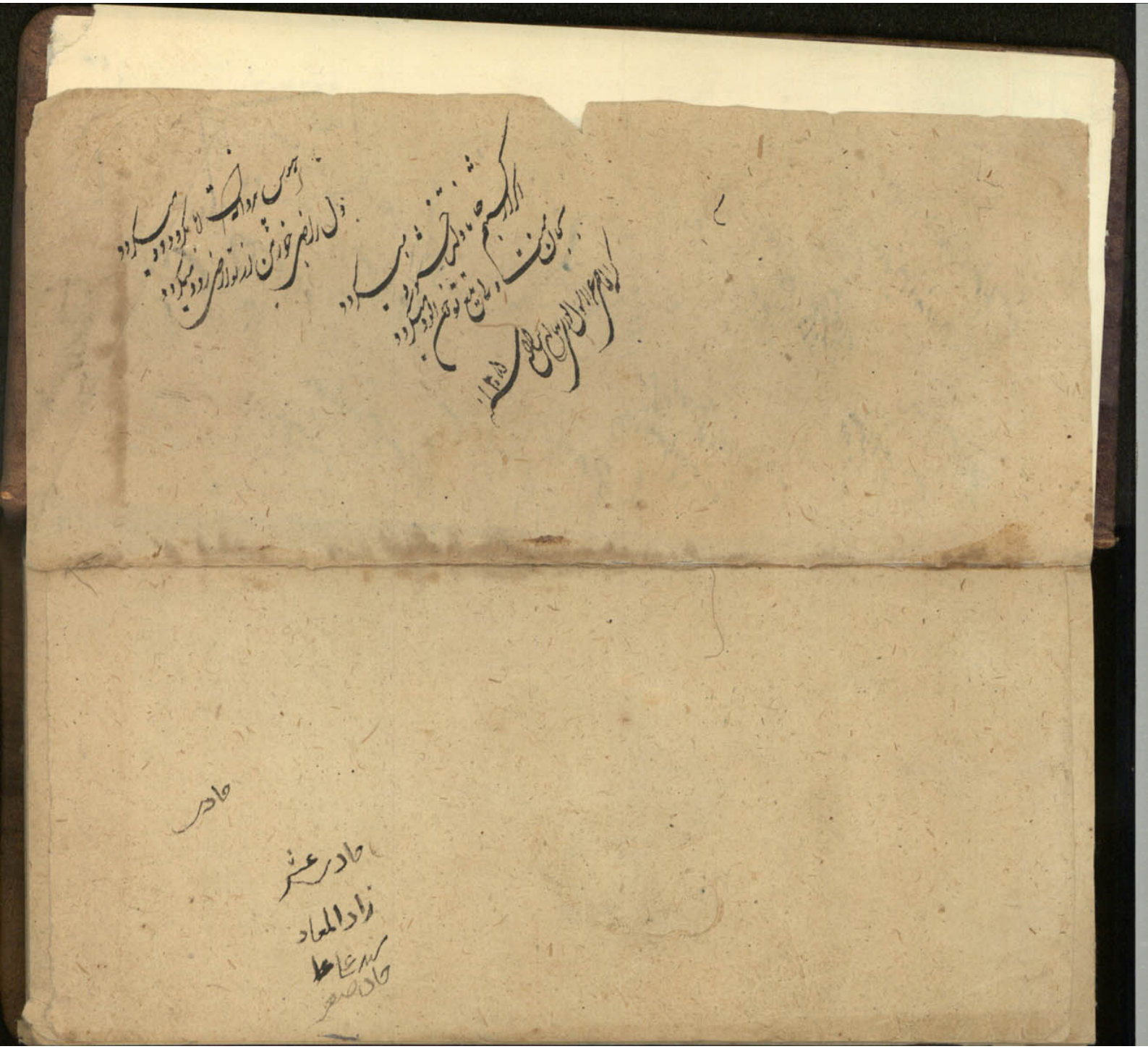

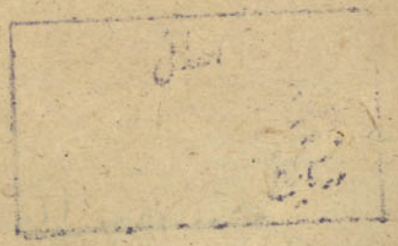

حاج رضا
یوخاریده
ماده قاعیم
نجمه

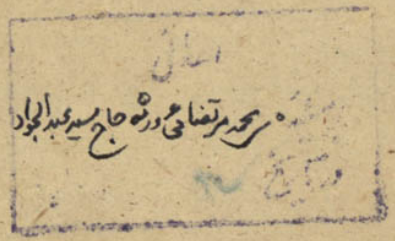

حاشیه ملا عبد الغفور

بر شرح جامی بر کافیه

ابن حاجب

در نحو

ما انعم الله به تعالی علی العبد الضعیف

محمد صادق بن محمد رئوف الواعظ

الهمدانی عفی عنهما

کتابخانه
مجلس شورای ملی

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس فيهما او
الاستغراق اى كل حمد من الازل الى الابد من
اى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول
او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام
حمده سبحانه يلائمه الاستيعاب كما يلائمه
الاستغراق او يحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر
يعنى سپاس وستايش قوله لولبد اى لجرى
بجنس الحمد لا يخفى ما فى ترك التصريح باسمه
سبحانه من لايق التعظيم والاجلال ولادعا

التعقن

التعقن وان اتوهم لا يذهب الخان الجدير بالحمد
غيره وتعليق الحمد لا يخفى ما فى ترك التصريح
صريحا بما يشعر بالفعليه وعزا ندا الاسلوب
التى تجلت الطبايع اليه لكون الجدير بالذكر
قوله والصلوة اى الرحمة او افضلية الخير فانه
من علو جناب الحق سبحانه قوله على نبيه من
النبوة بمعنى الرفعة وهو فى الشرع عبارة عن انسان
بعثه الله على عباده ليبلغ وينظم ما ذكرنا فى الفوقه
السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلعم على ان نبيه
حسن الموافقة قوله وعلى آله اهل بيته قوله
واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع
صحب بكسر الحاء كنهر وانما خفف صاحب بناء
على ان ما قبل من ان فاعلا لا يجمع على افعال قوله
المتأدبين بادابه الادب نگاه داشتن حد هر
چيزى اى الذين ثبتت فيما بينهم المتادب بادابه
والانصاف بصيغة لغائهم فى دابه صلعم قوله فمن
اى سيلى عليك قوله فوايد جمع فايده من
الفيد يعنى ايچه كرفته شود وداده شود از
دانش ومال قوله لحل مشكلات الكافية المشكل

بسكون د

من الاشكال يعني الاستثناء وانما سمي الحق
مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء في الكافية
اوللنقل اوالتاسيث باعتبار الرسالة
قوله العلامة تاوه للمبالغة ولم يطلق على الله
سبحانه مع ان الجدير بذلك لتوهم التانيث
قوله في المشارق والمغارب كناية عن
جميع الارض كما في قوله تعارب المشارق
والمغارب فلوجه الطمع ان للشمس من اول
السرطان الى اول الجدي في كل يوم مطلعا
وهي مائة واثنان وثمانون ثم يعود على
مطالعها كذلك وكذا حال المغارب وقد
وقع بلفظ المشرق والمغرب ايضا كناية عن
جميع الارض كما في قوله تعالى رب المشرقين
ورب المغربين والتشه بناء على ارادة شرقي
الدنيا والعود للبناء المبادلين للكل وكذا
حال المغربين قوله الشيخ خواجه قوله ثمة الله
بغفرانه قال قدس سره التمذ السنز اشتهى كلامه
يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللايق
بخاتمة او الناسي من محض فضله من غير

سادسم

سابقة عمل ويجوز ان يجمع كناية عن الاحاطة
اي احاط الله بغفرانه وجعله شاملا له قال
في التاج التعمد كناية پوشيدن فلا بد من التجريد
اذ لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ما
ذكرناه كما في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا قوله
واسكنه بجبوحة الدار وسرطها وهي من
كل شئ وسطه وخياره يعني جعل الله ثم خيار
خبانه سكنى له قوله يطشها النظم درر شرشيدن
جواهر استعار لتاليف لبسايط كلامه لمرتشح المعاني
المساعدة الدلالات على ما يقتضيه سلامة
الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان تبسيط
كلامه كالدرر في الصفا والعلاء انما قال ذلك
ترغيبا للطلبة قوله في سلك التقرير السلك
رشته والتقرير قراردان والاضافة من
باب المشبه به الى المشبه قوله وسمط التحرير
السمط بكسر السين رشته مرواريد وما شبهه
وحران قوله والتحرير نقش خط بركرفتن
والمراد الكناية والاضافة كما ضاف السلك
قوله للولد العزيز العزيز ارجمند وكرامي وكم باب قوله

العلامة
كران شد ٢٥

ضيأ الدين كضيأ البيت واسراجه كانه ضياء
لهدى الى الدين قوله عن موجبات التلهف
والتاسف الهلف دريغ خوردن واندوه
كين شدن والتاسف دريغ ودرد خوردن
قوله لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية
التى يكون اى لانه فى البيت والتعبث اليه
سن قبل لهذا التاليف كالعلة الغائية التى يكون
باعثة فيكون التنبيه من قبيل التنبيه الباعث
المحرك قوله وما توفيقى الا بالله التوفيق جعل
الاسباب موافقة للخط قوله وهو حسبى والحسب
بسنديده بودن وخرسند كردن قوله ونعم
الوكيل الوكيل انكه بوى كارى كذارند والجملة
عطف على جملة وهو حسبى والمخصوص محذوف
او عطف على حسبى لتضمنه معنى الفعل والمخصوص
هو الضمير المتقدم قوله هما لنفسه يحصل ان
كنايته الخ ان ترك ذلك الجعل كسر النفسه
وذلك الكسر يحصل ان كنايته من حيث صنعه
لا من حيث استمالة على السايل ليس فى مرتبة
كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك مخالفهم

فافهم

فانهم انما يتحسنون جعل جزيرا فيما يفتون
لشانه وما هو فى مرتبتهم لكن سعى توهم
ترك الاستدلال بالحديث الدايرعلى الالسنة
وهوان كل امر ذى بال لم يبدء فيه بحمد الله
فهو اجزم اى قطع لاهم فدفعه بقوله ولا يلزم
وحاصله ان المامور به التلفظ عوالاكمال معه
الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثانى
قوله وبدء بتعريف الكلمة والكلام وبتقسيمها
ايضا لانه من تمة تعريفها وليحصل الاقسام
المنسوب عنها قوله لانه يبحث فى هذا الكتاب عن
احوالها اى عن احوال منسوبة اليهما من حيث
انها منسوبة اليهما سواء بحث لانفسها
اولاقسامها من حيث انها اقسامها وفيه
اشارة الى ان الهما موضوع علم النحو رداً على من
قال موضوعه الكلم او الكلام لعدم اختصاص
البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدها
راجعا الى الاخر تكلف قوله فمتى لم يعرفا اى لم
يتصور لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة
اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما عرفا ليحصل

ماهو الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل
التعريف لتوقف تعريف كل شئ تصوره
احسب بان ذلك التوقف بالقياس الى
المعلم المكمل لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم
ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف
تشير الى ما يعلم المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم
علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان
يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاوثر التعريف
بالقياس اليه مفيدا صل المعرفة بالقياس
الى المخاطب زيادة المعرفة قوله وقدم الكلمة
لكون افرادها جزأ من افراده الى اى سوا
نظر الى افرادهما والى مفهومها وجد حهم التقدم
فى جانب الكلام ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود
الخارجى اذا تقدم فى الكتابة توافقت فى
التقديم الوجودات الاربعة الكتبى واللفظى
والذهن والخارج وان المتقدم بحسب وجود
الذهنى اذا تقدم فى الكتابة توافقت فى
التقديم ما عدا الخارجى قوله قيل هى الكلام مشتقان
من الكلم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين

سبا فى احد المدلولات الثلثة واشراكا فى
جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب او
اشراكا فى جميع حروف الاصلية مع تقارب
ما بقى فى المخرج كغين وهق وقد اشار الى بعد
هذه الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التاثير
المناسب لان شبه بالجرح تاثر بصحته اللام
ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم
غير لازمة مع ان المناسب ان يقال ان تاثر
انفسهما تقرع الاسماع ونقش الصور فى الاذهان
وما يترتب عليهما من الافعالات والانفعالات
على اى وجه كانت من مستتبعات القوة التى
هى مدلول الكاف واللام والميم فان بعالهما
كلا لا يخ عن قوة وشدة فالكلمة والكلام متشاركان
الاقدام فى ان تاثيرها القوة المفهومة من
جوهر ملك الحروف قوله وهو الجرح بفتح الجيم
خستيه كردن قوله وقد عبر بعض الشعراء يعنى ذلك
الشبيه حلاف معتبره قوله جراحات السنان
جمع جراحة بكسر الجيم خستكى السنان سرنيزه
وعصا وتيزى هر چيزى قوله جنس فى البيد وهب

الجمهور لكن لم يستعمل الا فى ما فوق الاثنين
قوله بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
فانه لو كان جمعا لوجب التانيث وبدليل
انه ليس من اوزان الجمع قوله وقيل جمع والميم
ذهبت صاحب الصحاح واللباب قوله
والكلم الطيب يأول بعض الكلم فان الصاعد
الى محل العرض ليس الا بعض الكلم فتاويله
كتاويل الرحمة بالاحيان فى قوله تعالى ان
رحمة الله قريب من المحسنين قوله واللام
فيها للجنس بذا الوجه هو المختار لان المقام
يقتضى تعريف المتطلع عليه لا تعريف الفرد
النوعى للمعنى اللغوى او لما يطلق عليه اللفظ
كما فى صورة لام العهد الخارجى ولا بيان
الطرد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف
ليس الا لتطبيعه من حيث هى فاللام للجنس
والطبيعة قوله والتا للوحدة لقايل ان يمنع
ذلك فى المعنى الغرقى خصوصا عند من
عدل فى تعريف الكلمة عن لفظ الى اللفظ
وقال الوحدة غير مراوة ولئن سلم فيجوز القول

بتجريدها

بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد فى مقام
التعريف اسماء الاجناس على الوحدة على
تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التام نصا فى
الوحدة حتى يمنع التجريد بدليل كلمتين
وتمرتين قوله ولا منافاة بينهما هذا جواب
على تقدير التنزل وسلم ما ذكرناها قوله لجواز
اتصاف الجنس بالوحدة طبيعة كانت
او صناعة او فرد ذلك فيه نظر لان هذه
الحروف الوحدة مغايرة للوحدة التى
هى مدلول التا فانها فردة لا جنسه ويمكن
ان يجاب بان الكلمة اللغوية وحدة جنسية
ويلزم من ذلك ان لا يكون لسنة الكلمة
الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر قوله
والواحد بالجنسية يعنى ان بين الجنس والواحد
تصادقا فيجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد
وصفا له وان يعكس قوله اللفظ فى اللغة
الرمى ورمى شيء شيء من الفم والتكلم ثم نقل
فى عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضى
ان اللفظ فى الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم

استعمل لغة في الملفوظ به والمراد ههنا فعلى
هذا لا يمكن كون فيه مصل لا يتم يلزم على التقدير
خروج المتفرع عن تعريف الكلم لان القول
المراد به اللفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب
الثقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا بالفظ
الا المعنى الشامل للملفوظ حقيقة او حكما قوله
ابتداء فيكون من قبيل تسمية الميت باسم السبب
او من قبيل تسميه المتعلق بفتح اللام باسم
المتعلق بالكسر وليس فيه مونة تعدد النقل
قوله او بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من
قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب
ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي
من الفم او بمعنى التكلم ابتدائيا او بواسطة
قوله الى ما يتلفظ به التلفظ كتفتن والباء للتعدية
وليس فيه دور لان المتلفظ به بعد اللفظ
اللغوي الذي هو الكلام والحرف والمعرف
هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في
ان انهم احلقوا في ان الحركة الاعرابية كلمة
او لا فمن ذهب الى الثاني اشتكل عليه صدق

تعريفها وقد اجبت عنه بما ذكرناه من تحقيق
معنى اللفظ وقيد لحث او فظ قوله حكما يدخلها
قوله الانسان انما قيد به تقريبا للتصوير
من الفم قوله او حكما اي تلفظا حكمت وذلك
فيما يشارك الملفوظ في الاحوال قوله مهملا
كان او موضوعا من سره انما قال موضوعا
ولم يقل مستعملا كما في عبارتهم المشهورة
تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع
والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل
وهو لفظ وضع المعنى قبل ان يستعمل
اشتهى قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان
يطلق فرادمنه معنى فالمستعمل في عبارتهم
ما يصح استعماله او من قبيل تسمية العام
باسم الخاص قوله او مركبا قيل انما صح اطلاق
اللفظ الحقيقي اي الملفوظ به الحقيقي على
المركب من الحروف لانه في الاصل مصدر
قوله واللفظ الحقيقي اي الملفوظ به الحقيقي
قوله اذ ليس من مقولة الحروف والصوت
الذي هو اعم من الحروف ولا ادري انه

من اى مقوله هو قال المطرزى فى الايضاح ان
المستتر هو المحذوف ولكن عبر عن المحذوف
الذى هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن
حذف الفاعل قوله ولم يوضع بر لفظ خاص
بر فكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا
بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل
هو وانت كناية عنه فهو رعاية قوله واجروا
عليه احكام اللفظ عطف على قوله ليس والمراد
باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده
والابدال عنه ولكونه داخلا الى غير ذلك
قوله المحذوف فى لفظ حقيقة او على تقدير
وجوه فى الخارج يتلفظ بر الانسان قوله و
كلمات الله تعود اخلة فيه اى فى اللفظ
بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ بر الانسان
فى بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه
لا يصدق عليه او لانها من شانها ان يتلفظ بر
الانسان فى الاحيان او لانها مما يتلفظ بها
حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات
الملائكة والجن لا يتوقف على الوجهين الاولين

ان ما يتلفظ

ان ما يتلفظ بر الانسان مغاير بالشخص بما يتكلم
بر الحق سبحانه فكيف تصح صدق ما ذكر عليها لانا
نقول هذا تدقيق فلسفى غير ملتفت عند الاوباء
فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف الكمان ثم لا
يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت ان
الكلمة الله سبحانه قياما بر وليس كذلك بل هو
المحققون او نقص بما فى عليين من الكلمات او
بما يظهر فى غير الانسان قوله والنصب جمع نصيب
وهو ما نصب لتعيين مسافة او طريق قوله غير داخلة
فى اللفظ الذى هو اول اجزائه لما لم يدخل فيه
لم يحتج فى تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد
حتى يلزم علينا ارتكاب ما يعتشف كما يعتشفه
حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما
عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز
ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا قوله
لانه لم يقصد الوحدة اما كان مثل عبد الله
علما داخلا فى الكلمة عنده خارجا عنها من
قال لفظ واما المساواة قوله لعدم الاشتقاق
مطابقة الخبر المبتدا مشروط بثلثة شروط

الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى الضمير
الراجع الى المبتدء وعدم تساوي التذكير
والتانيث بجريان وقد اسقط ههنا الثلثة
باسرها قوله الوضع في اللغة جعل الشئ في مكان
الواضع سعيد لجعل المعنى خبر اللفظ قوله
تخصيص شئ بشئ ملحوظ بخصوصيه او بعمومه
كهيئة المفردات والمركبات بشئ سواء كان
ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع
المحرف لان المحرف الاول لم يقصد جعله
بل قصد المعنى به بتوهم انه مجعول لذات
قلت ان كانت الباء داخلة على المقصود خرج
عنه وضع لوجوده في كليهما وان كانت داخلة
على المقصود عليه خرج عليه وضع المشترك
لعدم انحصاره في شئ من المعنيين لوجوده
في كليهما والحاصل ان جزء السببي الذي
يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع قلنا
نمكن ان يجاب منه بتجريد التخصيص
عن جزء السببي وبان التخصيص بحسب
الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع

في المشترك

في المشترك والالفاظ المرادفة مرسم لم يتحقق
في الارض عند الثلثة المرسم للاوضاع الى المجعول
الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص
اضافي لا حقيقي وبان معنى كل من المترادفين
من حيث انه من اثار جعل ذلك المرادف
لا يوجد في المرادف الاخر وان المشترك
يجب كل جعل لا يوجد الا في المعنى الواحد
ويعلم مما ذكرنا الجواب عن الشبهة فيما كان
وضعه عاما وما وضع له خاص قوله بحيث
اي حال كون ذلك الشئ خصوصا ملابسا
لتلك الجهة التي هي مضمون الشرطية
وبه يخرج تخصيص حروف التهجاء
لعرض التركيب قوله متى اطلق وسمع او حس
بغير السمع وفيه نظر على قسمي الموضوع
من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والا
فيكفي ان يقال متى احس ان قلت ان الكلمة
غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص
الى الشرط قلنا لا بعد كل البعد ان يؤخذ
هذا الانضمام مرادا مفهوما من العبارة اذ

العبارة ظاهرة في ان التخصيص علامة لها
تابعة الدلالة ومن المعلوم انه لابد في
الدلالة من العلم بالعلاقة وكانه قال متى
اطلق او احس وعلم ذلك التخصص قوله
فهم انه ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم
قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل
الحاصل قوله يخرج عنه وضع الحرف وكذا
وضع لا باعتبار دلالته على النسبة كالحروف
وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف
كمتى ومكان وضعه عاما وما وضع له خاصا
كاسماء الاشارة والجواب عنها كالحروف
قوله واجيب ولا يجاب بان الفهم اللازم
لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه لوحظ حاله
وضعه ولا شبهة في تحصيل قبل انضمام
الضميمة لان معنى قوله متى اطلق الخ اشارة
الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس غاية له قوله
ولا يبعد ان يقال يعني انه لا حاجة الى التقييد
فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال
في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون

الضميمة

الضميمة قوله المعنى ما يقصد بشئ ومراده بالحاجة
او ضمنا ابتعاسوا كان بحسب الوضع او لا فدخل
فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها
كما اذا سعلت واردت به حضورك وقال بعضهم
المعنى ما يصح ان يقصد بشئ قوله اسم مكان
من مصدر المعلوم او المجهول قوله بمعنى المفعول
لجواز ان لا يعتبر نقل اليه فيقع مؤنثة
النقل قوله او مخفف مني تحقيقا غير قياسي
والذي حمله على هذا الاستعمال مع بعده لفظا
الميل الى جانب المعنى واستعمار المشدد
بمعنى المخفف فيتم معنى الكلام ومعينه
واحد قوله فذكره المعنى بعده مبني على تجريده
حتى يكون المراد تخصيص بشئ بدون الشرطية
ايضا لانها قيد مقيس الى الشئ المتروك
حركه مستلزم لتركها ويذكر المعنى يعود
معنى الوضع لان تخصيص شئ بمعنى اي بما
يقصد بذلك الشئ هو الوضع وانما قيل
بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا
يتصور الاشتمال عليه لانه لا حاجة اليه كما

قيل وارتكاب التجريد من اول جعل الوضع
بمعنى الصنع مجازا كما قيل اقرب من الحقيقة
ومنشوء امر التجريد في هذا وفيه كشف
الاحتراز بكل من حرفي البعض على ان ذكر الوضع
اللفظ عن الصنع اذ ما من اللفظ الا وضع
فلا فايدة في ذكره الا التعلق به قوله المعنى
قوله والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ
الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل وذلك
ان تجعل الطبع في مقابلة الوضع ويقتضي حروف
الهجاء اي حروف تعد باسمايها كالف
باء وهي حروف المباني المقابلة لحروف
المعاني فان قلت قد وضع بعض الالفاظ
فيه اغماض عن عموم نفس المعنى قوله وقد
احتجب عن الاشكال بان ليس منها اي
في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ
والكلمات المفردة قوله الى الفاظ مخصوصة
اي مشخصة من حيث انها مشخصة سواء
كانت في انفسها مفردة او مركبة وذلك
لان النقض الاول انما يتجه على ملك الحشر

ولا يدخل

ولا يدخل الافراد فيه ولما لم يقل الى الفاظ
مفردة بخلاف النقض الثاني فانه انما
يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة حيث
قال الى الالفاظ مخصوصة مفردة كانت
او مركبة قوله فليس هناك اي في مقام رجع
الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة
قوله ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء
لفظ لمعنى حيوان ناطق حال كونه
علما لشخص انساني مفرد لانه ليس لذلك
المعنى الا باعتبار وضع العلمي وجزءه
بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى
قوله وفيه ان يوهم ان اللفظ موضوع
اط وذلك لانك اذا اعتبرت عن شيء
بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى
مصدريا اما في ضمن فعل او غيرها فهم
منه في العرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف
بتلك الصفة حال يعلق ذلك المعنى به
لا يسبر وانما قال يوهم مع ان القاعدة
بقبضة اقتضاء بنيا الظهور والمراد ههنا

قوله كما يرتكب في مثل قيل قيلا وهو مجاز
بطريق المشارفة فكذا في المفرد قوله ومعناه
ح ما لا يدل جزؤه من حيث انه يدل
جزؤه على جزء معناه المفهوم من كلام
الشيخ الرضي ان الافراد ضد للفظ عند المطفر
وصف للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان
الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات
وللمعنى بالعرض قوله وكان النكتة فيه التشبيه
وكان النكتة ايضا في تقديم الوضع على
الافراد وكانه لاحسن لاعتبار الافراد
الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها
وهو الوضع قوله حيث الى يصعد المفتى
فاستعر صعد بسبق الزماني للمسبوق الرتبي
قوله فعلى انه حال من المسكن من في ووضع
ان قلت لو كان حالا منه لكان مخبرا
كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا نسلم لزوم
ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة
الحال وهي التاخر عن الفاعل والمفعول
به وليس كذلك اذا لم يكن قرينة دالة

على تعيين ذي الحال وقد نخفوها لان الا
فراد صفة للفظ بالذات واذا تغير المعنى
على تقدير جعله حالا عما يليه ولا خفاء في
ان افراد المعنى يؤل الى افراد اللفظ قوله
او من المعنى يتبع الشارحين في تجويز
الحال عن النكرة من غير اشارة الى سيذكره
لا يتم لو كان حالا منه يقدم عليه لان صاحب
الحال نكرة لا نقول هذا اذا لم يكن صاحب
الحال مجرورا فان تقدمها عليه مطلقا
ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المص
في شرح الايضاح قوله فانه مفعول للفعل
واللام واسطة في كونه مفعولا ومعمولا
فالحد عامل الحال وصاحبها قوله لاخراج
المركبات فان المركبات الفاظ موضوعة
ما يوضع النوع كما اشرنا اليه قوله فيخرج
بدءن حد الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا
فان لام التعريف والتنوين من حروف
المعاني اتفاقا واما تاء التانيث المتحركة
والفاه وياء التثنية وعلامتا التثنية والجمع
كمسلمان ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة

الى ما ايضا من حروف لمعاني وذهب جماعة
الى ما من حروف المباني وجعلوا مجموع
الصيغة دالا على المعنى المقصود الا ان تلك
الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف
نسبت الدلالة عليها كما نسبت كما الطلب
الى اسيس ستقعد والمطاوعة الى النون
الفعل قوله واعرب باعراب واحد
كان المراد بالاعراب معنى يشتمل الحركة
الاعرابية والبناء والحاصل انه لم
يعتبر لكل من الجزئين حالة اللائق فان
الحرف الاخير في خاتمة لم يستحق الاعراب
قوله بل البناء والحق للاعراب هو قايم فجعل
المجموع لكلمة واحدة فاعرب باعرابها
ولا يخفى ان هذا لط في قايم وبصري وجلي
وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والجمع
بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس
الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول
وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع
فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تأمل قوله
مع انه معرب باعرابين ان قلت ما يوجب
الاعرابين ان تحققت في كلمة واحدة وتعدد الاعراب
ليس الا لتعدد المقتضي ولا تعدد الحقيقي في كلمة

واحدة في اطلاق

اول اذا رد

واحدة في اطلاقي واحد قلنا قد اعتبر في الاعلام الاجزاء
التي تقتضيها الوضع السابق وهو اعتبار الوضع الثاني
كلمتان وقال صاحب اللباب انا اعرابه اخره على ما في
نابط شرا ولما كان الآخر متصلا والاول فارغا اظهر
في حز الفارغ كما اظهر اعرابه ما بعد يعرف في الاستثناء
في الغير وليس لعبد الله على الاعراب واحد قوله
ولا يخفى اعلم ان الغرض من علم النحو ومعرفة احوال
اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب
المعنى لا يلايم ذلك الغرض ولا يخفى انه ذا ان لا اهمال لا يجدي
في كلامنا يعد نسبة المزاج لفظة واحدة بل بما اعربا اعرب
الكلمة الواحدة قوله فانه لا يقال لفظه واحد هكذا
قالوه وفيه انا نريد باللفظ ما في مقابلة الخط
وكمزج الاستفهام لم يدخل في التعريف لا بد من الكلمات و
انا نريد به النوع وحدة لم يخرج منه مثل عبد الله علما
وانا نريد خصوصا وحدة فلا يدل اللفظ عليه ان قلت
اللفظ للمرة والمفهوم منها ما يتكلم به دفعة قلنا لا نسلم
في جواز التكلم بعبد الله دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم
الا ان يقال المراد انه ما تكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان
يتكلم به مرتين فخرج عنها عبد الله علما على كلمتين يصح ان تكلم

الامتزاج

اعرابين

بهما مزين **قوله** وبقي مثل فاعله ويصرى الى قوله داخلا
اي ساعده ومجازا **قوله** كدلالة لفظ ويزاد المسموع من
وراء الجدار انما قيد به اذ لو سمع درس زيد حال عنا هذه
لم يظهر دلالته او لم يدله كما قاله السيد قدس سره فان وجود
اللافظ يعلم وحينئذ بالمشاهدة لا من اللفظ **قوله** لان الكلام
هي كون الشئ بحيث يفهم منه غير اخر وهي لذاته اقسام وضعيه
ان كان لسبب جعل جاعل وطبعيه ان كانت بسبب صدور
الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقليه ان كانت
بغير ذلك **قوله** اي ينقسمه الى الاقسام الثلثة فقسمه
تباين احوال الاقسام واختلافها مادة وصورة للكلام
منحصرة بفهم من السكوت في معرض بيان الاقسام ويعلق
به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلا وتوجيهه انه يقسم
كل منهما دايرا بين النفي والاثبات كما يرشدك الدليل واتى
عنوانه عقليا فانظاهره قطعي اذ ليس لتلك الاقسام
مفهومات محصله سوى ما اخرجه التقسيمان **قوله**
اما من صفتها حال التقييد هكذا لان لها اوله دلالتها او لا
اما ذات دلالة ولا يخفى ان قصد الشرح ما يقبله الطبع
السليم غايته القبول اما تقدير المال او الدلالة فلا يناسب
مقام تقسيم الكلام ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم

فصل

وفصل ويستدل على عدم صحة الحصر على الاول وعدم
صحة الحمل على الثاني لان حال الكلام لا ينحصر في الدلالة
وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان
الضرورة التي دعت الى التقدير انما تاتي من الثاني
الا ترى التاويل فيه لا في الاول واما لعدم الذات فيخالف
اقتضاءه زيادة ان وكذا اجعل الخبر له بمعنى الدلالة السيد
قدس سره التقدير في هذا المقام مبني على ما حكم به من ان
الفعل مع ان في تاويل المصدر ولو وضع هناك المصدر
بدله احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى فمعنى عنده او
ليس في معنى المصدر حقيقة ولا حاجة الى تحديثه **قوله**
من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها **قوله**
فالثاني الحرف اشتباه فانه لما قال اما كذا او كذا كان حاصلا
قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول
اما كذا او كذا معطوف على الجملة الاستينافية فيه ان العطف
الاول لم يجعل المجموع جوابا وكذا القول في الثاني قوله
الاسم هو الاول الفعل **قوله** لان الحرف في اللغة الطرف
يقال حرف الرادي طرفه **قوله** اي جانبه مقابل للاسم
والفعل لم نقل او في جانب من الكلام لانه ربما يقع حرف كاد
نحو زيد لما يجئ **قوله** ان تقدر ذلك الدلالة عليها

في الفهم عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كل خرج عن
حال الفعل ما يعتبر بالحدث الا زمنه لحسب التحقق كضرب
مصدرا وما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم
كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا لكون فهمها
عن كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان قوله
ماخوذ من السمو اى سمي اسما لحالة كونه ماخوذا منه واصله
سمو لحركات الاسن حذفت الواو ثم نقل حركة الى ما قبلها
يصح الوقف عليه ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء
بالساكن قوله لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى
قوله وقيل من الوسم وبدفعه اشتقاق يسمى وجمعه
على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه
اوسام وارتكاب القلب بعيد قوله لتضمنه الفعل فيكون تسميه
الدال باسم المدلول قوله وقد علم الواو الاعتراض لتنبيه
من لا يجد بدا الاشارة او للعطف على الحصر بعد لانها
للعطف على العلم بالاختصاص الذي افاده الدليل اي على
اختصاص الكلمة وقد علم بذلك اى بوجهه وعلى هذا لبعد
يحتمل ان يكون الواو للحال قوله بذلك اياه للاستغراق
ووضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن
في الذهن وكمال الكشافة واختار ذلك دون هذا

اشارة تعالى لاستحقاقه والتعظيم كما في قوله بعد ذلك الكتاب
لجودته قوله حد كل واحد منها اضافة الحد الى الكل
بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل واحد اليه
بمعنى اللام لكنه يمنع التصريح بها كما حققه في محله
من انه لا يلزم فيها هو بمعنى اللام ان يصح التصريح
بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو معنى اللام كيوم الاحد
وكل رجل وكل واحد من ثلاثة قولك منها للتبعيض و
الحاد والمجرور صفة لقولك واحد قوله وليس المراد
بالحد ههنا اي في هذا القرآن الحد عند الاباضية هو
الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب من مايز الاشتراك
ومايز آخر لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم قوله
والله ذو الفضل الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب
فاريد به الخير مجازا مرسلا في النعم لا خير درد راى لا
خير فيه وفي المدح هو الله ذو ذلك لان العرب اذا عطوا
شيأ نسبه الى الله ثم قصدوا ان غيره لا يقدر عليه
قد تقال اللام للتعجب والدار اللبن والمعنى تعجب من
لبن ثم زيد به كاملا في العلم او القدرة الى غير ذلك
من الصفات الكمالية قوله الكلام لم يعطف على السابق
لانه فصل اخر من الكلام قوله في اللغة ما يتكلم به ثم
استعمل

استعمال المصدر نعتيل كلنه كلاما كاعطاء اعطاء اه
في الاصل لما يعطي قوله لفظ تضمن اي تضمن الكل حرفية
قوله اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فان التثنيه
اختصار العطف كانه قال كلم وكلم قيل لو جعل الباء
للاستعانه لم يحتج الى هذا التاويل لان التضمن الكل
الكلمتين بالاسناد والمتضمن الكلمتين ولو جعل بمعنى مع احتيج الى ان يقال
المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثه ولا يخفى ان هذا
القول مبني على جعل الهيئه جزء المدلول ويلزم ان لا
يكون الكلام لفظا حقيقيا بلا مسامحة ولو لم يجعل جزء له
في الشرح احتيج الى التاويل قوله فلا يلزم اتحادهما فيها
اذ تركب الكلام من كلمتين فقط قوله اي تضمنا حاصلا
بسبب الاسناد يجوز ان يكون الباء للاتصاف اي تضمنا
ملصقا بالاسناد قوله والاسناد نسبة احدى الكلمتين
اي نسبة احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين قوله
حقيقة او حكما وفي الكلمة الحكمية يصح وقوع مفرد موقعها
فقال يخرج عنه اسناد الذي في الجملة الشرطية لان الشرط
قيد للجزاء احترز عن المصدر وزعمهم ولذا قالوا ان
الاسناد اليه من خواص الاسم وقال ولا بأس بذلك
الا ترى اسمين او في فعل ولو جعل الرابط بين الشرط

والجزاء كما حققه السيد خرج عنه قطعا اذ لا يصح العبد عن
طرفي النسبة بمفرد والدليل على ان الرابط بينهما هو
قولك ان ضربتني ضربتك وان لم نوجد ثمة ضرب المخاطب
قوله بحيث يقصد المخاطب اي من شانه ان يقصد به افاده
المخاطب غاية يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم
عليها لم يكن لاهل العرف محال بحطيه ونسبته الى العصمة
في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجمله الواقعه خبرا او
صفة او صلة ودخل ايضا اسناد الجمله الى علم مضمونها
المخاطب قوله خرج المهملات الصرفة اما المركب
من الكلمتين ومهمل فلم يخرج قوله سواء كانت جزء اي
محكيه بها عن الواقع قوله او انشائيه اي غير محكيه بها عن الواقع
قوله في حكم الكلمة المفرده لان النسبة في تلك المركبات
مجمله فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد قوله
اعني قام الاب او ذا قوله فانه في حكم هذا اللفظ اذ يصح
القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج الى
هذا التاويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ
غير دالة على انفسها بل هي بحسب انفسها لا بد والشيء
السامع فيحكم عليها ولئن سلمت فليست بالوضع لتلك
الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها

لا يقدم عليه من اسكة في مباحث الالفاظ ان قلت اذا
لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن اسما فكيف يصح
الاخبار عنها والحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما صارت
في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه او ان
الاخبار عنها والحوق التنوين بها من الخواص الاضافية
للاسم بمعنى انها لا يوجدان في غير الاسم اذ الكلام في
ذلك الغير موضوعا لمعنى وسنعلم انه ليس كذلك
الاخبار عنه والحوق التنوين له والالفاظ كلها متساوية
الاقدام في ذلك فمثلا لفظ من حروف الجر وحرف فعل
ماض وجئت من قولك قوله اعلم ان كلام المصنف في نحو
ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام لا يخفى انه يلزم عليه
تحقق افراد الكلام في هذا التركيب قوله اخبارا او وصفا
او جملة قسمية فان الكلام جواب القسم والجملة القسمية
او شرطا فان الكلام هو الجزاء على رأي بعضهم واما على التحقيق
فليس شيء من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع
قوله بخلاف الكلم فانه لا يصدق عليها الا ان لا اسناد
فيها او سيله لما هو المقصد بالذات قوله ذلك اي الكلام
اشارة الى الكلام لا الى تعريفه او الى المضمن او الى الاسناد
كما قيل لان الكلام مبسوط الكلام وبعده ولان قوله لا

اشارة

اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله اسم وفعل
وحرف تقسيم الكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعلم
بشان الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين يرقى الى ستة
قوله الا في ضمن اسم بين حقيقة او حكما وذلك من قبيل
تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الطرف والمظروف
وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئيه التقديم قوله
او في ضمن اسم الجزء انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة
الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل
على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر الواقع
لتقديم الفعل على الفاعل قوله بمقدار دعوا المنقول الى
الاثنا فيل العشرة وبعده قوله اي كلمة والادخل في التعريف
المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم
من اقسام الكلمة قوله كان في نفسه جعل صفة لمحذوف
سواء رجع ضميره الها او الى معنى ولم يجعل ظرفا لغو
لدلالة او حالا من ضميره حتى يكون حينا على الاول مادلا
او في حد ذاته وعلى الثاني مادلا حال الكونه معتبرا في حد
ذاته لان في جعله في معنى مع يعني الباء خلاف المذهب
المختار ومجازا غير مشهور في التعريف وان الدلالة الوضعية
عبارة عن كون اللفظ في حد ذاته بحيث اذا تبادر له ما بقي

الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على تصور
في حالة الحرف ولا تصور الا في معناه لاحتياجه في
تصوره او التفاتا الى الغير وذلك لاحتياج قبل الوضع
السابق على الدلالة والوضع لم يثبت طرفه اخرا الذات
ولا يلزم من ذلك تصور الدلالة فان كثيرا من المعاني
الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثير منها يحتاج في فهمها
فهمها الى جميعه كتقديم المرجع في ضمير الغائب والمخاطب
والتكلم في ضمير المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة
وغير ذلك وبالجملة يتوقف فهم المسمى على شرط لفظا كان
او غيره لا يستلزم تصورا في الدلالة كما لا يستلزم دلالة
التصور توقفه على القائل والفاعل **قوله** ما دل على معنى
باعتباره في نفسه اي الملحوظ في حد ذاته لا في ضمن غيره
كما في مقابله **قوله** كقولك الدار في نفسها اي الدار الملحوظة
في حد ذاتها وانسب اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار
امر خارج عنها من كونها في وسط البلد او قربه من بيت
الفلاني اعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف
على معنى في غيره تقتضي قولهم على معنى في نفسه ولا يقال
في مقابلة قولك قيد الدار في نفسها حكمها كذا وقيد الدار
في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه

بان ليس مقصوده ان نعني في في الموضعين واحد بل
لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في غير معقول
بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير في حد
كونها مفنا لحكمها وكذا حكمها بالمقصد التبعية انما
باعتبار الخارج مارة وعدم اعتباره اخرى وان استشكل
قوله كما ان في الخارج الحرارة كما ان الموجود الخارجي
قد يكون وصفا اجنبيا له وقد لا يكون آلة الموجود في
الذهن قد يكون ذا بعد لا مرآة في الملاحظة وقد لا يكون
وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ونظر سنه وجه اخر **قوله**
لفظ في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي والتابع لا مر العرض
القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب اليه ذلك الامر
ما كما ينسب العرض الى محله بلفظ في والمعنى المستقل
شابه الجوهر صح ان يقال كان في نفسه بمعنى انه لم يكن
في غيرها كما يقال ان الجوهر قايم بنفسه بمعنى انه غير قايم
لغيره والمراد بالملاحظة غير هذا المعنى والمراد بالغير هو
المتعلق **قوله** فلا يصح لشيء منهما اذ الصالح لها لا
يكون الا ما هو ملتفت بالذات بهذه **قوله** ملحوظا
في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية **قوله**
من غير حاجة لذكره لان المتعلق لا جل الذي لا يصور

الابتداء بدونه وهو شئ ما هو مفهوم من لفظ الابتداء
ولما كان هذا التعلق غير ملتفت الذات بل ملتفتا لتبع
كسه لانه هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا الذات فانه لا
يجئ من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه **قوله**
لا حاجة في الدلالة عليه من دلت عليه كذا **قوله** وهذا هو
المراد بقولهم الحرف ان ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة
انه مدلولها حتى يخرج الكلام عن الحدوى وتدخل الحروف فيه بل
معناه انها اذا انضمت وحدها الى ذهن السامع انتقل
المعنى اليه فكان غالب الكلمة كظرف اذا انتقل الى
فيه فلذا قيل ان المعنى المعنى في نفس الكلمة وما قيل
من ان الحرف معنى كاينا في غيره فمعناه انه اذا انضمت وحدها
الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان قالب الحرف
كظرف حال فلا تقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ
يظهر **قوله** من حيث هو حاله بين البصرة والبصرة لا من حيث هو هو
معنى قام بالبصرة الناس الى البصرة **قوله** وجعل الله
لتعرف حالها اى لتعرف عنده لا من حيث هو هو بل من حيث
انه حال الطرفين ومن منسوباتها **قوله** كان معنى غير
مستقل بالمفهومية اى معنى ملتفتا بالتبع **قوله** لا يكون
ان يتعلقه اى لا يكون ان يتعلقه السامع لا يتعقل

بخصوصه وذلك بين لان يتعقل المنسبة بخصوصها لا
يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل
لا يكون الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات و
لعموم وضع من فانه ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص
بدون ضميمة وهي شهادته بحسب الموضوعات كتقدم
المرجع في ضمير الغايب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة
في اسم الاشارة الى غير ذلك وذكر المتعلق في الحرف
بمنزلة تلك الضمايم **قوله** ولفظ من موضوع بكل
من جزئيات ذلك لانها لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم
بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة ولا بالاضافة الى
تلك الجزئيات اضافة لا حقيقية كما قيل لانها خصص
لمفهوم الابتداء لوحظت تبعا واسات الاولة مما
عليه والظاهر انها يجوز ان لاحظه مصداقا لا
يقتضي معنى حرفيا قبل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء
بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه الى عن الالتفات
اليه قصدا **قوله** واذا عرفت علمت وعلمت ان يكون
كينونة المعنى في غيره من المعاني او في كلمة اخرى عدم الا
بالمفهومية **قوله** ظاهرة في المعنى الاخير اي كون المعنى
ملحوظا في نفسه وذلك تعرب المرجع ورد العبارة الى

بخصوصه

ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك اشتمال الحروف لغيره

قوله وارجاع الضمير الى المعنى الخ لم يصرف عن الظ

ارجاع الضمير الى ما حكم في عبارة هذا الكتاب لعدم سو

لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لا يقا

لو كان كذلك يصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف

او الاخبار بها مع انها لا تدخله الظرفية لانا نقول المفرد

المستقل يقتضي صحة الحكم عليه او به اذا اخذ في حيز ذا

ولا قبح في استقلاله اشتماله على الحكم عليه او به بالعرض

سواء كان ذلك العارض جزءا من اول ما يدل عليه لكن او خارجا

عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول

وخارج عن الثاني قوله لكن الحق العادة بها

يعني ان افادة حرف ما ان يستعمل تلك الالفاظ في

الكلية وان يستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف

الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا في مطلق وان يستفاد

الخصوصية من صحة مع الضمية والا لصح الاخبار

عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة وفيه تامل

قوله باعتبار معناه التضمني لعل انه اراد بالمعنى ما يستعمل

المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الاخراج

بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه

لان

لان المعنى المطابقي للفعل باعتبار اتصافه على النسبة غير

مستقل فلم يحتج لان يخرج قوله غير مقترن قوله

احد الازمنة الثلاثة عنى زمانا ان شيء وزمانا قبله وبعده

وشهر بما مرها كفت مونها للغير قوله وهو صفة بعد

صفة للمعنى او حال عنه وهو بعيد قوله والمراد

الامران المعنى المستقل ان كون ذلك العدم بحسب الوضع

الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع

وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه نزيد ويذكر عالمين

لان معناها العلمي غير مقترن احد الازمنة الثلاثة في

عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل و

فيه ايضا اسماء الافعال لان معانيها اللفظية احد الازمنة

بحسب الوضع الثاني غير مقترن احد الازمنة في افهم

بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي و

او مجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال الملفوظة عن الزمان

لان معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة

الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ لا

وتلك الانتسابية المعاني غير مقترنة احد الازمنة بحسب الوضع

الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اقتران المعنى المستقل

خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال

ليس الا ما يقارنه صفة الاثنان وهو بحسب الوضع الاول
مقرونا ذلك ان يقول المراد بعدم الاقتران عدم اقتران
المعنى المستعمل بحسب اصل الوضع فدخل فيه يزيد و
عليم لانها بحسب الوضع العلمي غير مقترنين باحد
ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء
المعاني الفعليه وح يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع
السابق بناء على العليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون
مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على
ان لا وضع لها بازاء المعاني الاثنانيه ولما كان القول
بان لا وضع لاسماء الافعال الا في المعاني الفعليه ولا افعال
المنسلخ في المعاني الاثنانيه بعيد اغير مرضي للفحل كما يقتضيه
ظاهر عبارته لم يبال بسلوك هذه الطريق ولهذا لم يجب ابصر عن
شهدا اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر التي لوحظت
معه الافعال ولا بانها موضوعة للافعال الا لاحظا وجه
لا لمعانيها قال الشيخ الرضي اعرف الخ اي الخاص بها
بقوله صدقه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت قوله فدخل
فيه اسماء الافعال التي حملهم على ان قالوا انها ليست
بافعال مخالفتها للافعال صيغة وقبولا لم لا تقبل
الافعال كالتنوين ولا التعريف وكون بعضها حرفا او بعضها

جارا ومجرورا قوله نحو زيد فانه قد يستعمل مصدرا
نحو رويد زيدا وهو مصغر اراد او اروده اي رفقا فهو تصغير ای
ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا قوله او يخرج ای لم يثبت
استعماله مصدرا لكنه يشبه ان يكون مصدرا في الاصل لان
قام ليل على كونها بمعنى قوله الى معاني الافعال غير اصل واشبه
ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا والاحاقها عن
اخواتها من زيد قوله على وزن هيهات فاصل
هيهات هيهتة كقوقيه منه قدس سره الاجاج بعوضه
ای اصبح قوقاة وقيقاة على فعال وفعلة وفعلا قوله
نحو اما انت مرة ای تقدم وعليك نهبا ای النهب قوله
فانه على تقدير اشراكه وهو الراجح على ما قيل من انه الحال
حقيقة والاستقبال مجازا او بالعكس قوله ومن خبر صه
خبر قدم للاهتمام به او للقصر او مبتدا كما قيل صاحب الكشاف
في قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا قوله ولا يبعد ان
يقال يفهم ح ان المنكور اقل من المذكور قوله مبنيا بصيغة
الكثرة على كثرتها التي يتجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من
ثلثين قوله ومن التبعيضية بقرينة دخولها على الجمع فلو
دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية شهد عليه
قولك هذا من الناس او من الانسان لا يقال يفهم منه انه

لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عارض التنبيه مع انه
لا يصح لان مرتبه اقل الجمع الكثره عشره لا ثالثه لان لام
لزوم ذلك ولئن سلم فلا نم ان اقل مرتبه العشره اولا فرق
بينه وبين جمع القله في جانب القله ولئن سلم فكثيرا ما يعم
كل منهما في مقام الاخر فهذا لك مجازا غير عزيز قوله
وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وقد يراد به مجموعهما
من حيث انه يلزم كل ما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره
اشاره الى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذه
فيه ولم يتعاش عن كون التعريف باعم لان القصد بيانها
عن بعض مدلولها وهو الجنس والعرض العام ذلك ان
يخصص لفظها بالخارج المحمول بشهاده المثال ولا يخفى
ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كهوط الامر واطباق
النراج عليه والويده لفظ الحد لكان عدد المذكورات منها
قبيل المساهمة المشهورة وهي ذكر المبتدا وارادة المشتق
قوله كقولك اللام اي اللام باعتبار وضعها وانما قال
ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك
بحسب الاضافة والاتصاف للاسم بها وبعبارتها
اي لام التعريف احتراز عن لام الامر ولام الابتداء كان
اللام فيها بدلا من المضاف اليه او للعهد الخارجي

والذهني والمغير بان الواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه قوله
لكان شاملا للجمع فيه حمير وهو قبيله من طي وشاملا
بعض لحرف الندا لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه
بالاسم عقلا فان القابل للنداء ليس الا بعض الاسماء
قوله في مثل قوله عليه السلام في جواب حميري
قال امن امبي اصيام في سفر قوله لعدم شهرته وكونه خاصة
بعض اللغات ولجواز ان يقول ان الميم ليست للتعريف بل
هي بدل من لام التعريف قوله وفي اختياره ايى في اختيار
اللام على حرف التعريف او في اختياره اللام على الالف و
اللام هذه الاشارة قوله هي اللام وحدها لان نقيض
التعريف التنكير ودليله حرف ساكن فكذا دليل بعضه فتوقف
النقيضان في الدال ويتوافق دليلاهما قوله زيدت عليها
همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع
لان الجزء منها مطلوب بالكثره استعمالها قوله الى انها
ان كان المناسب كسر الهمزة وفيه ان عنده قد يسقط
الى ان الهمزة ليصعفه شيوع حذفه في الاصل والعلامة لا
لجذف قوله لانه لتعين معنى سمعت عن بعض الافاضل نقلا عن
بعض الشروح المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة
على اللفظ الذي اريد به معناه فهي لتعيين معنى المسمى قوله

الوصل

الدرج

ومنحصرة في الجنس والعهد لان اللام مطلقا فانها قد تدخل
على اللفظ ولا معنى فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة
على العرف بالتعريف اللفظي قوله يدل عليه اللفظ
مطابقة هكذا قالوه وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناها
الحقيقي لزم ان لا يدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه
المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية ضمنه
لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة
دخولا قياسيا اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل وان
اقتضى جواز دخولها عليه لكن لما عرض دخولها عليه لكونه
التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلياحاله صحة
او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة قوله وكذلك
سائر الخواص كما انها ليست شاملة لست كثيرها خاصة
حقيقية بل اضافية بوجودها في غير الاسم اذا لم يرد به معناه
نعم اذا اريد به المعنى لا بوجليته ولذا تطوى بيان الاظهار
والادغام ثم اعلم ان اخذ هذه الخمسة في كلامنها
متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف
والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص
اضافة ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا ومضافا
اليه والتعريف والتصغير والتخفيف والاسناد اليه

لاختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا وابهم لذلك
الخواص خواص وغرايب كثيرة مبينة في علم المعاني لا يوجد في
من الخواص قوله ومنها دخول الجر اراد الجر كما هو الظاهر
الدال على الاضافة اليه وهو يكون عطفا على الدال لفظا او
ولو اريد الجر مصدر حذف مجهولا كان عطفا دخول اللام وفي
عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين المعرف
مناسبة المقابلة لانها اذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخرا
عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان الصدارة موصوفها
واما هذه الثلثة على ما نفى فلانها الفظية وهي اظهر من
في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على
الاضافة فلانه مدلول الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله
لانه اثر حرف الجر اي حرف اثره الجر او حرف الجر معنى الفعل
الى الاسم بعضد الاول حرف الجزم قوله ولما الاضافة
اللفظية اي ما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة
اللفظية فلانها فرع ولانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا
والفعل والحرف لا يكون كذلك قوله بان يختص بان
المخالفة انها مصورة بما وجهين احدهما ان يختص قسم من الاسم
الاسم وهو الذي يختص باضافة المعنوية وذلك القسم
ليس الغلام بل الافعل لان الحرف لعدم استقلاله عن

غير صالح لان يضاف فلا يضاف اليه شئ وتاسيسها ان
يرد على الاسم بان يدخل والفعل قوله والمراد به كون
الشئ مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والا فالحلال الحكم
عن الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد ذكر ويراد الحكم
عليه لا لخصوصه بل لنوعه فكانه قال والاسناد الى
الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه لخص عن ان يحمل
كون الشئ مسندا اليه والكلام فيه لا دخل له في
الاختصاص وهو الشئ او ان الحكم المتعلق بالمضاف قد
يعتبر قبل الاضافة ثم تعتبر الاضافة كما يقال في علاقة الرجل
اللحية والمجد مضافة اليه مخصصه به فالاضافة لتاكيد
الحكم فكذا يقول ههنا ان معناه من خواص الاسناد
شئ وذلك الشئ هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق
حتى يكون المفيد الحكم سواء كان ذلك النظر قبل النظر
الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول برجع الضمير
الى الشئ المذكور في الطباع او الى اللفظ بعيد قوله لان
الفعل يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل ابتداء الى امر
مرتبط به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظته لا على وجه
منافي الى شئ ومنافي اليه شئ فلذا كان صالحا للمعاني
قوله من التعريف والتخصيص الراد بالتخصص التعليل

اشتراك الافراد ولا يراد به الفعل الى الطبيعة فلا تقبل
التخصيص وفيه تامل لجواز ان يقول ضربت اليوم مريدا
به نفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص
ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جائز في الفعل
كتخصيصه بالظرف والحال ان قلت حرمانه فيه باعتبار
معناه المصدري وهو معنى اسمي فلم يوجد الا في الاسم
قلنا المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر او
الفعل صالح لذات القيد وكيفما كان المعنى المصدري الذي
عليه الفعل مطروف للزمان الذي هو مدلول عليه
بالفعل وانما لوضح ذلك لم يصح النقض الا في مرتبة
نزيد ان الربط المدلول عليه ليس الا مس الطرفين قوله
والتحقيق وذلك بحذف النون او بالقوم مقامه و
لا يجد شئ من ذلك في اخويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه
طرد الباب قوله انما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا
معناه ان لا معنى لاعتبار المضاف والمضاف اليه جميعا وانما
يصلح في مقابله كون الشئ مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير
اليه والعطف على الاسناد بعيد لقوله تدبر وفي الاضافة
بتقدير حرف الجر مطلقا وان المصدر دد عبارة الفعل
بين عدهين الاخفش ابن حيث قال والاضافة كذلك

يعني من الحواس لانه لم يرد بها مطلقا فاذا اسما الزمان يضاف
الى الفعل واذا اراد المضاف اراد الجمع للبناء فانها يضاف
الى الفعل تاويل المصدر انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع
من الاضافة قلنا لا نسلم ذلك انما المحذوف المضاف من حاله قوله
تارة للظرف وتارة لا الظرف فعلى هذا يجوز ان يصور
مجرده عن خصوصيه الظرفين وان لفظه الاضافة موضوعه
لها ويجوز ان اطلاق الاضافة على قسمين حقيقة في مجاز فيه
وحمل الجميع على اراده تهما على سبيل البدل سديد لان
الفعل او الجمله اشارة الى المضاف اليه فعلى قول من ذهب الى
الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي
ان المضاف اليه لفظا في نحو اتيتك يوم قدم زيد الجمله الفعليه
لا الفعل وحده كان الاسميه في قولك اتيتك من الحجاج
لاميرها المضاف اليها والما من حيث المعنى فالمصدر هو
المضاف اليه الزمان في الجملتين وقد قالوا هذا تاويل
المصدر ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف السياق
من اختصاص الحروف الجوازم الاضافه اليه واختصاص
اللازم فستلزم لاختصاص من الملزوم ولئلا يخالف قول المصنف
فيما سياتي المضاف اليه كالاسم ولان معنى الفعل جزء كما
ذكرناه نائب عن الاضافه اليه كما نابي عن الاسناد اليه

قال الشيخ الرضي قبله والدليل على المضاف اليه هو المصدر
تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك
يوم قدم زيد عجبا والبارحة ما اتاني احد لتمثل
ومجيء مثله في كلامهم قوله وهو معرب من الاعراب
بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعنى
وازالة الالتباس او من اعربت الكلام اذا اجلت الاعراب
والوجه الاول من الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يحقق
فيه لان القياس معرب بكسر الراء كدحرج ايضاح وفيه
لو جاز احد صيغه منه لجواز ان يكون اسم مكان لاضافة حتى
يكون القياس ما ذكره قوله وسبق من البناء المفصود فيه
المراد وعدم التغير فان الاعراب سبق موضوعة في قالب هيئة
لاجيا البناء قوله فالمعرب الفاء للتعقيب والمصنف لدخول
الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر بعد ذكر
المفسر قوله الذي هو قسم من الاسم يعني اللام الداخلة
على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم
المعرب وذلك لانه ذكر احوال الاسم واذا واتساعه
اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما قالوا من ان التعريف
غير مطرد لانه يصدق على مبني معه الاصل انه مركب
لم يشبه مبني الاصل لان الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه

وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يستحق
الفاعل اذ لا عامل للمبني الاصل فذكر الاصل للتحقيق و
قيل في دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة المبني لنفسه لان
اقصاه انه مشبه بعضها بعضها وفيه بحث لجواز
ان نقول ان المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة لهذا
المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون ما به
تعارض المشابهة لا بعضه الذي ركب مع غيره
المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ومستعمل مع
مجموع المضمومين ومستعمل من فالمركب بالمعنى الاول زيد
في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال الاحد الجزئين
زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر
من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات محمولة
على المتبادر فالمناسب صدق المعرف على مثل بعلبك
تركيبا يستحق معه عاملا ولم تقل تركيبا مع عامله لئلا
يخرج ما عامله معنوي وبعد ان زيد بتركيب مع العام انضمام
معه بمعنى تحقق العامل معه الذي لم تشبه
اي لم يناسبه الاشياه الذي المشاركة في الكيفية
بالمناسبة التي هي اعم منه لان المصنف بذلك وذلك
لان ما نافى الاعراب هو الثاني بخصوصيته الاول ولذا

قال المبني بما اشبه قوله مناسبه موثره في منع الاعراب
سببيه في بحث المبني فلا يلزم في التعريف جهالة كما يلزم اذا فسر
المناسبة المناسبة التي يطابقه ولم يبين فان المقصود عرض
استعاويس نعومه مراد قوله اي المبني الذي هو الاصل
في البناء ضربا اصله البناء لانه بهذا المعنى لا يختص في
الثلثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها عارض
المشابهة الاسم ولان فيه صرفا للعبارة عن الطرفين
المتبادر من مبني الاصل انه مبني وذلك يخص الاصل دون العرض
والمتبادر من ما اصلها لبيان ان اصله ان مبني وابنى كما
هو اصلها وعرض له الاعراب قوله وهو الماضي الخ يعني
ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجوب اسباب
الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم توجد
وانما كلف بالزائد مع القابليه وجود الاسباب التي بها يستحق
الاسم ان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه
وعدم المشابهة لمبني الاصل قوله عند الجمهور كما هو
في ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب في افراده فقوله
ان حقيقة العرب ذلك ولم يعرف انه من عوارضه المقابل
قوله فان العارف بها جميعه المدون وبدله بخلاف من
اتبع اصلا وتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم

وذلك التعليم ان كان مع الدليل فذلك التعليم علم النحو اتفاقا
وان لم يكن معه فهو علم النحو وحكايته عنه على اختلاف فيه
قوله فالمقصد من معرفة المعرب اي اشارته الى ان ليس في
نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصد من التعريف وبيانه
ان المقصد من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان
يكون وسطا للحكم بان هذا او ذاك مما يختلف اخره باختلاف
العوامل بان تقال هذا معرب وكل معرب يختلف اخره
باختلاف العوامل فهذا مما يختلف اخره باختلاف العوامل
ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف لصحة
ان يكون زيد في قولنا قام زيد معربا اي مركب لم يشبه مبني لاصل
وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف
آخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه
الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا للزوم وتقدم الشيء
على نفسه في الدور ضمنا لان ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد
في المثال المذكور معربا اي مما يختلف آخره باختلاف العوامل
وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون
الصغرى عين النتيجة والصغرى مقدمة والنتيجة متاخرة
عنها ابتداء وبواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء عن نفسه
وقد اشار في الصغرى بقوله من معرفة المعرب الى من

معرفة ان هذا او ذاك معرب والى النتيجة بقوله ان عرف
انه اي ما عرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل
والى الوسط بقوله حاصله معرفة هذا الاختلاف وتعريفه
بدا اي بسبب مفهوم الاختلاف وتعريف مفهومه بدا
فان الصدق بان هذا معرب متوقف على تصور المعرب و
الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا تقال الصغرى مجملة و
للتفصيل النتيجة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا مدخل
في التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف
وهي واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر
لا سترة عليه قوله حقيقة او حكما المراد المراد بالتبدل
الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالته
المقصد مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات
قوله او صفة اي حالة شبيهة الصفة لا صفة حقيقة
لان الحركة لا تقوم الحرف بل تقوم بما تقوم به الحرف
لكنها تابعة له قوله باختلاف العوامل ان قيل ان فاعلا اذا
كان صفة لا يجمع على فواعل فكيف جاء جميع عامل على عوامل
اجيب بانه صار اسما قوله الداخلة عليه يخرج من
حكم المعرب اختلاف منوعا ومنى اختلاف العوامل
الداخلة على المستفهم عنه كما زيد ما ضربت عمرا او مررت بكم

قوله وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل كما يأتي
عند العنوان قوله اي يختلف لفظ اخره اي صورة آخره
او تقديره اي يختلف اخره بحسب التقدير سواء كان بحسب
تقدير نفس الاخر فقط كما في مسلمي او تقديره وتقدير
كما في عصا وقاض او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في جاء
وغلامي فان اخرهما لا يختلف عن حالة الاعراب بحسب الغرض
والحكم وان كان يتبع قوله بحسب الخارج قوله اي اختلاف
اختلافا لفظا او تقديرا اي اختلافا منسوبا الى الصورة او
الى المصدر على ما مر وانما لم نقل اختلافا ملفوظا او مقدرا بحسب الوضع
لان الاختلاف ملفوظ مجازا باعتبار سببه وسببه لو
جعلت الحكاية لفظا ونحو قوله لفظا او تقديرا تفصيلا
اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا يخلو
عن الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه لا يلزم قوله
الا في التقدير والتفصي في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك
لان الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا قوله
رايت احمد ومررت باحمد ورايت جميلا ومررت بجميل قوله
وقولنا راءت مسلمين ومررت بمسلمين اي مع الواوها تين
الصورتين فان ظهر شموله للمثنى والمجموع قوله
علامة النصب اي علامته هي النصب الذي على المفعوليه

وفي عليه علامة الجر قوله فان قلت لا يخفى
الا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب الخ قوله مع عامله
ابتداء ان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا واو اكان العامل
لفظا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالسبب
الذي يخفى معه عاملان معنويان فيخفى الاختلاف في آخر
المعرب وفي العوامل اجيب ان المراد باختلاف العوامل كما مر
اختلافا في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل
المعنوي ليس الا الرفع قوله قلت هذا حكم آخر حاصله ان
حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له ان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف
بالعوامل باحد لازميه وح يكون لازما للمعرب وان لم يكن
قبل تقييده بالظرف لانا له قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر
بلا ضرورة مع انه يعيد ذات التقييد ايضا غير لازم لجواز ان
يخفى معرب لم يخفى معرب لم يخفى معه عوامل في شيء من
الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان
المتبادر فعله اي اختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف
الاول معنى يشمل الاختلاف الذي مبدأ حاله البناء
وباختلاف الثاني الوجود فعبر عنه بالاختلاف للمناسبة
وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على الجمع قد يبطل
الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله قوله غاية الامر ان هذا

لحكم لا يكون من خواصه الشامله اي خواصه لاقتضائه لقياس
الى البنى وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال
ههنا حكمه ولم يقل خاصية ولا يخفى ان القول بانه ليس من
خواصه الشامله مبنى ان لا يتحقق في الصورة المفروضه
عوامل في شئ من الازمنه اذ لو تحقق فيها عوامل في الازمنه
كان خاصة شامله لكل ما هو معرب لكنها ليست شامله
لكل وقت قوله اي حركه او حرف كانت القرينه عليه
شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف وما سيذكره في ضبط
الاعراب الاسماء لا يخفى بعده قوله اخلف تحوه بعرض
عليه بان التعريف غير جامع لان بعض مسلمان ومسلمون
ليس في الاخر الا هو النون ولما اورد عنه بان النون فيهما
كالنون في المفرد لعلهم اراد وا بانه ان هذه الحيثيه لما وجد
فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه
بالنظر الى هذه الحيثيه في حكم الاخر وان كان بالنظر الى
كونه علامة للتثنيه والجمع ليس في حكم الاخر وانما قلنا
في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزله النون وذلك
في المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والنون
قوله ذاتا او صفة اما اختلاف الآخر اي نحو قوله ذاتا
فكما يتحول واذا البوت الى الفا بالك ولما نحوه صفة فكما

تحول ضربة زيد الى فتحته قوله لاراد العامل والمقتضى
وكذا وصف كونه معربا قال قدس سره في الحاشيه لكنه
يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى
ان يسند اخراجها الى السبب القريب المفهوم من الباء
الجارة واتقائها الموصوله على عمومها انتهى ذلك ان يعمل
الباء الا له فيسند اخراجها اليها اما خروج العامل فلان
النحاة جعلوه بمنزله العلة المؤثره ولهذا سموه عاملا وليس
علة مؤثرة بالحقيقه لان التاثير للمتكلم وهو علامة التاء
واما خروج المقتضى فلان آلة التي يجب قربه والمقتضى
ليس كذلك ولا يخفى ان قوله لبدلها الخ وجعل من تمام الحد حتى
يخرجا لكان احسن لكن العلم بجعله من علامة قوله خرجا
بالتبيه الى ان قيل ينتقض التعريف بالعلة التامة بلا صارف
فانها يجب قربه قلنا ليس للعلة التامة سببيه الا
لاجزائها واجزائها متركبة من قريب وبعيد ثم لو ثبت سببية
قريب سوى الاعراب يصح النقض به لا يقال لو كان المراد
السبب القريب لزم ان لا تحول يحصل الاعراب في الاسم الذي
ركب لبناء لانا نقول سبب القريب التي يجب انعقد
العلة العليه العلميه بينه وبين ذلك الشئ لا بينه
وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضي استلزام السبب كما قاله

فالعبارة الصحيحة ان يقول ما اختلف بدلا اختلاف كما سيقول

لم يرد بصيغة الفعل في المعرفات الزمان فلا فرق بين

الصيغتين ان قيل يمكن ان يجاب بان الاختلاف يشمل عبارة

التحول عن الحركة او الحرف خصوصه باعم منه ومن التحول

من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى

الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه

علامة لامر من كالف التثنية وواو الجمع فانها قبل التركيب علامة

التثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما والفاعلية من

علامة لا علامة كبلى التثنية والجمع قلنا هذا الجواب

غير مرضي عند المصنف وعند من العبارة فان المتبادر من

رجع ضمير قوله اخره الى المعرب ان الاختلاف يطرأ عليه بعد

بعد كونه معربا **قوله** كخروج حركة نحو غلامي وان تحول

اخره من الاعراب الى الكسرة وكذا خروج جر الجوار كقوله تعالى

وامسحوا برؤوسكم وارجلكم بكسر وامامر كان ما قبل هذه

الادوات من تاء التانيث وياء التثنية وعلامتي تثنية والجمع

فخارجة برجع الضمير الى المعرب لكن ما تحته ثلاث الادوات

ليست معربة وان انت عن قلت فخرجت لفظ الجنة **قوله**

ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر قبل

العامل وكذا الحال في الصور المذكورة **قوله** ليدل على المعاني

جمع معنى يعني ما يقوم بالشيء ومقابله العين **قوله** واللام

في ليدل اما معطوف على اسم ان وخبرها **قوله** يعني

وضع الاعراب اي وضع الاعرابية الاسماء ليدل على

المعاني في انفس الاسماء من غير استعانة الى العامل و

ذلك لان الاعتناء بشانها **قوله** فانه بعد اذ لا نظر الى

وضعه لا قصدا ولا اتفاقا **قوله** ليدل الاختلاف فيه ان

لو كان دالا على هذه المعاني لكان الاعراب هو الاختلاف

كما ذهب اليه بعض المتاخرين كما سيجيء ان الاختلاف كما صرح

به في هذا الكتاب وفي غيره انهم الا ان يقال ان نسبة

الدلالة الى الاختلاف ضرب من المسامحة ووجه ذلك

ان الاختلاف العام المدلول عليه بقوله المعنوي عليه لما

كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة

اليه قال المصنف احترز بهذا التعريف على تعريف بعض

المتاخرين بان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما

الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان يجعل

علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف

الى غيره فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي

ركب لكن يمكن ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح المعاني

ويزيل فساد الالتباس والمضح والمزيل الفساد بالذات

هو الحركات و الحروف قال الشيخ الرضي الطائي اصطلاحهم
ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده و هو
عدم الاختلاف اتفاقا و لا يطلق البناء على الحركات و فيه
نظر لان في المعربين شيئين اختلافا و سببه و بين
ان الاختلاف لا يناسب السكون فحق ان يجعل اعرابا فقين
ان يكون سببه اعرابا و اللبس فليس فيه لاعدم الاختلاف
قوله ي ابقاء على حالة واحدة او لحاجة فيه الى سبب يقتضيه
بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فحق ان يكون بناء
و ليس الحركة او السكون في اخره سببا لعدم الاختلاف
حتى يطلق الحركات على البناء و الفاصل بين عدم الاختلاف
و بين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة
و ذلك كاف في حملها سببا بين قوله يعني ان فاعليه قال
الشيخ الرضي لعل العنوره هي كون الاسم عمدة و فضله
بلا واسطة حرف الجر و بواسطته قوله المعنوره على
صيغة اسم الفاعل لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم
حتى يكون المعنى ان الاسماء اخذها على سبيل المناوبة
و ذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس للاذان
المعاني باعتبار هذا الوصف يعني الاعراب و الوصف
الذي به اقضاء الاعراب هو كون احدها طاريا ابدا لا يكون

اما

احدها مطردا عليه فاذن تعين الكسر و يوافقه ايضا
الرواية و يرشدك الى ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضي و هو ان
المعاني في الكلمة قد يطرد بعضها على بعض و لا يطلق
ميزة له من المطرد عليه و من ثم احتاج المجاز الى قرينة و
الطاري لغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات
بل قد يغيره صيغة الكلمة كما في التصغير و التكسير و قد يخلف
له حرف كما في المثنى و قد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال
على معنى في المضاف و ان كان طرأ ان المعنى لازما للكلمة
فان كان الطاري واحدا لكون الفعل عملا في ما تركب منه و
من غيره فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب للتمييز و ان
كان الطاري اللازم احد الشيئين او الاشياء فالاولى
ان يطلب له اخف علامة بحسب الازمنة و مثل هذا المعنى انما
يكون في الاسم فجعلت علامة بعض الاسماء حروف المد
التي هي اخف الحروف و جعلت في بعض الاسماء حروف
المد التي تخالف و من هذا السر يظهر وجه ما قال ان الاصل
في الاسماء الاعراب و في الافعال و الحروف البناء قوله
على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء فان اخذ الشيء
مسئول و مستعل عليه و مثله الطرائق قوله يقال عنوروا
التي و الاعتوار رد ستد ستكردن خيرا و النعاد و الغور

مستقلة

اصول

سلد وقد جعل ههنا استعارة لتعلق المعاني بالاسماء على
سبيل المناوبة او مجازا مرسلا من التناوب قوله واما جعل
الاعراب في آخر الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل
حالا في الآخر او جعل مطلق الاعراب في الآخر فتحقق الحال
في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكلي في ضمن جزئيه
كما في الاعراب بالحرف او جعل في جانب الآخر لا يقال على التقدير
الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول على التقدير الاول
تعين موضع الاصل فتعين موضع فرعه وهو جانب السفل لتقدم
تقدم الامكان والا لزم تقدم الفرع وتاخير الاصل قوله
والاعراب على صفته اي صفة المبني والمدلول وذلك بناء
على ان الفاعلية ومقابلها صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ
الرضي صفات للدالات وهي كونه عمدة او فضلة فحينئذ جعل
الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف
قوله فالاستبانة تكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال
عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع ان الاول والحرف
الاعرابية انفس الاواخر فلم تاخر الدال عليها عن الدال
عليه لا يجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذي
هو الاصل والمراد التاخر باخر الذاتي لا الزماني ولا شبهه
في تاخرها الذاتي لانها تابعة للحرف لانا نقول باخرها الذاتي

لازم

لازم لها انا وضعت الجواب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة
لما ذكر وهي متاخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي
وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة ثم قيض الحرف في الحقيقة
اثنان بعده بلا فصل بعض او وقى عليه اخوه فالحركة
فالحركة اذن بعد الحرف لكنها سن فرط اتصالها به توهم انها معه
لا بعده واذا استعيرها صارت حرف مد وكان ان بجانب الحرف
بان المراد التاخر عن الاول بقدر الامكان او التاخر عما
الاخير فان الاخير عند الاكثرين حكم التاخر عن الكل
قوله لانه اشاره به الى ان مجموع قوله رفع ونصب
وجر شيء واحد يصح الحمل عليه فقوله انواعه فيكون العطف
مقدما على الحمل كما في قولك البيت السقف وجدران
هذه الاسماء الثلثة الخ اعلم ان الحركات الثلث سميت ضمة و
فتحة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت
او غير اعرابية كضمة فعل لكنها اذا اطلقت لاخوينه يراد
بها غير الاعرابية ويسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت
اعرابية ولا اختص بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية
ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين
الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات تلك
الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين وتبعه رفعها عن

مكانها حصول الثانية فتح الهم وبنعه نصبه فكان الضم
بإزاء النصبة اي اقتضه فتحملت اياه وحصول الثانية
بحركات الاسفل وحضضه وهو لكسر الشيء اذا الكسر
يسقط ويهوى الى اسفل ثم الجزم يعني القطع وفي الجزم
قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون
واحد والاول يخص الاعرابي والاخير البناء قوله
ولا يطلق على الحركات البنائية عند البصرية واما
عندنا الكوفيين فالكل في الكل فانها استعملت في الحركات البنائية
كما في الحركات الاعرابية قوله على قلة بالقرينة كقوله بالضم
رفعا الخ قوله حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة
وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه لعلة
بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع
والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان في ما يشابهما
بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب
بالفاعل والمفعول احق وحيث جعل الياء فيهما للنسبة
واراد الخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوحيده بحسب
المعنى راجع الى ما في الشرح توجيه الشرح اقرب من توجيه
الى الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم
فضلة قوله اي يكون الشيء مضافا اليه فقرينة المقابلة

للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا
واما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف
اليه ونحو حسبك زيد فيما كان الجار زائدا لم يعتد به او كان
الجار زائدا كالجار فكانه ليس علامة قوله لان الرفع ثقيل
الفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالة الرفع في الفاعل ولو
ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او
حكما قليل بحسب الاقسام لكن بنيا عليها وكذا الكلام في قوله
والنصب خفيف الخ ذلك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات
فيناسب العمد قوله فاعطى الفضل القليل اي مجعولا
للتعادل قوله ولذا حصل الخفيف الكثير قوله والنصب خفيف
او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف الضعيف
قوله ولم يبن الى اما احتيج للاضافة الى غلام لان
المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد بغيرها ما هو
فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه افضاء العامل
الى هي الفعل وليس عمدة واما انه ما بواسطة فلان اتصال
معنى العامل به بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته
والحرف مدخل له فلذلك اعتبر عملهما انما عمل الحرف ففي ظاهره
واما عمل الفعل ففي محله ولذا جاز العطف بالنصب على
محله ويظهر نصبه اذا خلف الحرف ثم يخرج الجر في

موضعين عن كونه عاملا للفضلة ويبقى عاملا للمضاف اليه فقط
احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير لام كغلام زيد فان
الفعل محذوف فضلة منويا والثاني في المجرور المسند اليه
كمررت بزيد كان قياس الاستثنى الا اذا كان غير مرفوع والمفعول
معه ايضا لانها فضلة بواسطة الواو والا لكن ما كان
الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين يعني
الاسم والفعل فكان لا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى
المفرغ لم تراعاهما فيما بعدها منصوبا كما في ما قام
من كلام الشيخ الرضي قال العامل احتيج الى بيانه اما
الاحتياج بيان حكم العرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل
مذكور في حكم مراد في تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور
في حكم مراد في تعريفه وانما اخره عن الاعراب لانه سبب بعيد
للاختلاف والاعراب سبب قريب واما الاستقاذ كون العلل
الاربع التي تقاصيد هذا الفن كما قالوه فان المعرب مادة والاعراب
صورة والدلالة على المعاني غايته والعامل فاعل وتاخره
عن المادة والصورة ظاهر واما تاخيره عن الغاية فلانها قد تكون
بفعل الانسان فيما ان الصورة قابلة لها ولانها مقصودة بالذات
والمراد بيان تعامل الاسم اذا كان المعاني المعنوية مختصة
بالاسم كما ذهب اليه البصريون وينبغي ان يكون تعريف العامل

مفرغ

مطلقا عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة معلا او اسما على وجه
مخصوص بما اقتضاه المقتضي او الشبه التام بالاسم وانما
المراد بتعامل الاسم العامل الذي اثر في المعنى حتى لا يرد النقض
بالباء في نحو بحسبك زيد قوله وما يقوم بعدم الجار والمجرور
وللاهتمام بالحصر لا يدخل في التعريف ان قلت التعريف غير
مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام به المعنى العقلي
والمركب منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا
الباء للدلالة اي ما عد دلالة لتاثير المتكلم واعتقاد الناطق
وان لم يسموه آلة لان يسموه موثرا لا تعالى فيتوقف اثبات التعريف
على التتبع ليعلم ما يعد دلالة فيفوت الغرض من تدوين النحو
ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للعرب لان
العامل ماخوذ في تعريفه ولانا نقول قد كفى ضبط المدونين
وحصره العوامل دون التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم
المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول
لانه نقض في الالة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال
انها علامة لما لاحظه المتكلم في اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من
رتبة العامل المقدم اما على الاول فلان للالة رتبا ما لذات
على ما هو الة ومن حق المقدم بالذات ان يتقدم لفظا ليوافق
الوضع الطبيع واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث

مطلقا

هي ان تقدم على ما هي علامة له لتعرف لان لا يعرف
ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما قالوا من
ان حق العامل ان يكون لفظيا قالوا هو الة او علامة للاعراب
فحقه التقديم عليه لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يصور
بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يشيع الفساد
علامة العامليه والمعموليه من جهتين يعني ان كلا منهما
عامل في الاخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقديم
على الاخر لا جهتين مختلفتين كله الشرط والشرط فان كلا منهما
عامل في الاخر نحو قوله ع ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى
من حيث تضمنه معنى ان افاده معنى التعليق في الفعل صار
عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله
تقدم وتاخر بجهتين مختلفتين قوله اي لتحصيل امر
يقوم بالحصول لا القيام بالغير كما تقتضيه اصل اللغة لانه اشتقاقا
من القيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضي ليس قائما
بالعامل قوله اي معنى من المعاني المعتوره انما قيد المعنى
به لان اقتضاءه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه
من المعاني المعتوره كما ذكرناه قوله اذ به حصل معنى الفاعلية
لان استدعاء الاسناد اليه قوله اذ به حصل معنى المفعولية
اي بالفضل الذي راينا لان استدعاء التعلق قال الكوفيون

مجموع الفعل والفاعل عامل اما في لفظ واما في محله فالعامل
هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا اما
لم يكن مذكورا كقولك زيد فنهم من قال ان المقدر عامل
وجاز اعمال حرف الجر مقدرا لوقوع المضاف اليه موقعه
ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف ضعيف جدا
ولذا يكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه
واليه مال الشيخ الرضي قوله فالمقدر ما ذكرناه من الاعراب والبناء
وكان الكل من انواعه اقسام وثلاث الاقسام محالها اراد ان
عضبه ثلاث الاقسام ومحالها فاتى بالفاء لبيانها قوله
الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا للمذكر والمشهور يطلق على
يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا
الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لا بد من تقييده بكونه غير
الاسما الستة وما الحق المبنى والمجموع لانها داخلة في المقيد
خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة ونها حكم عليها
على القضية مهملة وان الاسما الستة وبعضها الحق المثنى
خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله بجميع الافراد لا
بجميع الافراد في جميع الاحوال الان مقام الضبط يابا ه مع ان
المتصرف في الاخراج غير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف
باللام اصلا الاخراج غير المنصرف كما هو الظاهر يجاب بانها

غير داخل بواسطه ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها فان قيل قد
بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفي هنا
ولا يصح تقييد الانصراف ههنا احترازا عنه اجيب بان
الاسماء محصوره وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط في
الاحتراز عنه لئلا يقع غالط في الوجود كثيرا والكتب في الاحتراز
عن المحصورة بادنى شئ اذ ليس الاعتبار بحالها كالاعتبار
بالاحتراز بحصر ان الاحتصار في العبارة مطلوب لذاته قوله والجمع المكسر المنصرف انما لم يقل فالمفرد والجمع
المنصرفان لانه فصد نوع تعقيب ولانه يلزم الفصل بين الصفة
وموصوفها بما ليس صفة وهو المكسر او المعقب كما يكل
بعيدا جدا لان مقام التفريق بين المنصرف وغير المنصرف ما بي
عن ذلك ولو لم يأت بعض توهم التعقيب لما بعض توهم الشمول
في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى ولا تسأل عن اصحاب الجحيم
حسنت مرتفقا قوله الذي لم يكن لواحد منه سالما
ظهر ان قال الذي لم يكن ملحقا باخر واحدة واو ونون في
الالف وتاء ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه و
يظهر دخول فلك جمع الفلك فيه قوله احدها ان
الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لخفتها ولانها العارض
للحروف وفيه انها ليست بعارضة لها الا نوعها ولو سلم فذلك

تقتضي الاصالة بحسب الذات لا يكون نيابة علامة قوله
والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا الترك من
قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم
مجرور اجازه المص انتهى قوله وذلك لان الفتحة عطف
على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل
فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان
اقسام الاعراب ومحالها فان ان لا يفيد الاعراب في
نظم الكلام فان ملاحظة كافيتين كونه عاملا لان النصب قوله
بجعل عامله ما هو عامل في الظرف المستقر وجعل النصب على
الحالية والمصدرية قال قدس سره في الحاشية على معنى انه
اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرب
بالضمة اعراب الرفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى
فدل اشارة بقوله اعني الى ملاحظة الاعراب سواء في قالب
والفضل وسواء قدر في نظم الكلام اهل بقدره ولا يخفى ان
مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات السابقة نيابة و
جرا على تقدير الظرفية والحالية والمصدرية فان
الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كان منسوبا الضمة و
الفتحة والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل الملابسة
العام بالخاص افادت ذلك قوله جمع المؤنث السالم

قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم المعرب
لشبهه في الفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها
ولانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث نزل فيه احدى
الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث السالم ولاجمع المؤنث
السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول
للغاية في اعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني
وليكون ذهنه على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس سره
في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى
لا يجوز على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي
سلم عن التغيير اذ الجمع وجاز توصيف المضاف الى ذي
اللام بذي اللام عند الجمهور لانه في درجته من التعريف
عندهم اما عند المبرد فتوصيف المضاف المكتسب من المضاف
اليه النقص ومثله يبدله عنه قوله وهو ما يكون بالالف
والتاء سواء كان في احد مؤنثا او مذكرا كسجلاب جمع سجل وهو
جمع مرفوع وسواء كان جمع لحب الاصل او لحب الحال قد دخل
عرفات فيه لا يخفى ان تفسيره باذكر سواء كان بحسب اللفظ
بعموم المجاز كما يدخل سجلاب يجر جمع مثل تبين فلا حاجة
في ادخال الاول الا تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف
وهو ما على صيغة لم يجئ في اخراج الثاني الى تقدير المضاف

قوله غير المنصرف بالضم والفتح اي اذا خلى وطبعه كان
كذلك قوله فاعرب هذه الاسماء الستة اي لا بخصوصها
بل بعمومها اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد الحكم على نوعه
فحاصله ان الاسماء الستة حكمها كذا قيل في توجيه ثلاث
الارادة اي للفظ اذا اريد به اللفظ يكون علما والعلم يصح
تاويله بالصفة المشهورة بها فيصح ان يأول ابوك الخ
بالصفة التي اشتهرت بها وهي كونها استه وفيه ما مر فمن يعرف
كون اللفظ موضوعا لنفسه قوله بالواو رفعا الخ الا
بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل حروف المد
كما قيل لزوم الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف
الاصل وهو التقدير مع الغنى عنه قوله اذ مصغراتها
اي ما يصغرها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر
معربة بالحركات لانه يتحرك عنده ولامه وجوبا لتم وزن فعيل
وحرف العلة المحمول اعرابا يجب سكونه لشابه الحركة قوله
ومضافه فيه نصر لنظم المتن حيث اخر مضافه عن قوله
بالواو الخ وذلك اما لانه حمل قوله مضافه حالا من
في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه وهو يكون العبارة
محمولة على تقديم وتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل
المعنوي واما قدم بالآخرة اولان الخارج تغيير النظم

كالغاية والحسن الوقع او موافقة الاسلوب السابق الى غير
ذلك من الاعراب
ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من ضمير
المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام قوله
ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم تفصيل ان
خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى
نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج الى
التصريح به ليس الا الاحتراز عن الصفر بصيغة المكبر
ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الجمع كذلك قوله
لئلا يكون بينها ومن الاخلاء ولان الحروف وان كانت ترد عوضا
للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات لانها
اقوى لان كل حرف من تلك الحروف حركتين او اكثر فكرهوا
ان يستند المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب
الاقوى لشابههما المثنى في كونه عن عدد كالاصل
للاصل عدد ينظر ذلك التقارب خصوصا دلالتهما بحالة الاضافة
قوله ونوجد حروف صالحة فاشترجوا من كلفة اختلاف حروف
الجنيه مع ان اللام في اربعة منها كانها معلوبة للاعراب
فقط لكونها محذوفة وقيل فتحة نون كالحركات المختلفة للاعراب
وكذا الواو في فوك لكنها كانت بدلة منها لميم في الافراد
فلم يرد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي

ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيتين في حالة الرفع
علم المعرفة والالف والتاء في النصب والجر علم الفصلة والمضاف
اليه مع كونها لا من كلام الكلمة وعينها وجعل قبلها من الحركات
من جنسها للتخفيف وقال الملخص ان الواو والالف والياء علة
من كلام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقين لان دليل الاعراب
لا يكون من نفس الكلمة فهي بدل بعيد مما يفيده المبدل عنه و
هو الاعراب كالتاء في بنت بعيد التانيث ولا يبقى فيه وقوفك
على حرف لقيام البدل مقام المبدل عنه واعترض عليه بان
لا محذور في جعل الاعراب من نفس الكلمة لغرض التخفيف كما
في المثنى والمجموع وله ان يقال ان علامتي التثنية والجمع ليستا من
حروف المباني بل من حروف المعاني قوله وهو كلا هو ليس
بمثنى لانه لم يثبت كلا في المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك
كلا الرجلين قال الله يوم كلتا الجنتين اتت اكلها وللزوم
الالف في الاحوال الثلث حال اضافتها الى المظهر ولجواز اما لانه
فان المثنى لا يماله والفه بدل من الواو ولا بدل التانيث في الوقف
ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنين وقال السيرافي بدل من الياء
لسماع الامالة ويجيبون اسماء تانيثا على غير الشذوذ الا ما كان
من ذوات الياء قوله وكذا كلتا على وزن فعلى والالف للتانيث
جعل اعرابها كاللام في كلا وانما جعل الالف التانيث بعد التا

لان التام يحض التانيث فلذا جاز توسيطها بل فيها زيادة
منه لكونها بدلا من لام الاصل ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب
تاء اخت وبنت وهاء وثبة لانها ليست بمحض التانيث وكذا
الالف لانها يقع الاعراب جاز الجمع بينهما والحاق التاء بكلا
مضافا الى مؤنث فصح من تحريره وفي قوله فان جاز توسيطها
والمص حيث قال انها ليست للتانيث لان تا التانيث لا يكون
وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا شيئا لفظا
ومعنى فقط ولا يجوز تعريف الشيء لانه في الشعر كقولك كلا
زيد وعمرو قوله فاذا اضيفا الى المظهر الذي هو الفرع قبل
اذا كان مضافا الى المضمر فلان غلب كونه حاديا على الشيء وهو
موافقه معنى ولفظا واصل الشيء ان يكون معربا فالاولى
جعله موافقا لنوعه في الاعراب ثم طرده لذلك فيما اذا لم يتبع
المثنى للمعرب نحو حسنا كلاهما واما اذا اضيفا الى المظهر فانه
لا يجري على المثنى اصلا قال والثاني قال الشيخ الرضي كان
عليه ان يذكر هذه ان اذا لم يستعمل مفردة فان زعم انه
ثابت في التقدير اذ كانه كان يدري ثم نسي لم يكنه مثل ذلك في
ثنايا ذو ذلك ان معنى بها ما استعمل ظرف المهمل وليس في
الظرف الواحد معنى الشيء كالم يكن ان تقال لفرد اثنان اذ
اذ ليس في الفرد معنى الشيء فالثنايا ظرف المهمل الذي كل

واحد من طرفيه قوله وهو الوجه ذو لا عن لفظه فلا
يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون موازنة عن لفظ وكذا لا يكون
جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي
ان يذكر اولات جمع المؤنث السالم لحقها به واما ذو فهو جمع سالم
فلهذا لم يعده من ملحقاته وانما قدم الو على عشرين لانه جمع
ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة
التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جعلت الالف علامة للمثنى
قوله للجمع لمناسبة الالف لخفته لغلبة عدد المثنى
والواو لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع
المجموع نحو ضاربوا واتما واتموا وافعلا وهموا وكما وكلوا
قوله لانه الضمير المرفوع المتصل اولى الكلمتين
والمجموع منعدم لا محالة على اعرابه واسبق الاعراب الرفع
لانه علامة العمد فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي
الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي الف اولى لضام
مقام الحركة الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والحركة
بهما قلبت الف المثنى وواو الجمع في الحرباء فلم يبق للنصب حرف
فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع
قوله وفرقوا قال الشيخ الرضي ترك فتحه ما قبل الياء
في المثنى فا على الحركة الباقية قبل اعراب المثنى مع علم اشتقاقها

واما الضم قبل يا الجمع فقلب كسر الاستثقاله قبل الياء الساكنه
لوانفتاب والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو ثبت
الياء بضمة ما قبلها واو مع ان تغير الحركة اولى من تغير الحرف
فارتفع التباس المجموع بالمثنى حيث كسر ما قبل يا الجمع ان
حذف نونا هما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا
ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه
ان يكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في التي لخفة
الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة
واما الياء فهما فطاريه الاعراب قوله اللذين اشير الى
تعميمه اليهما بما سبق اى في ضمن ما سبق من تعميم الاختلاف
الى اختلاف لفظ او تقدير وانما قال ذلك ليصح تفسيره قوله
التقديري والافظي المعرف بلام العهد بما اراده كما تبين
وليتصل لاحق الكلام سابقه فعلى هذا يكون قوله التقديري
بيانا لمحل القسمين لا لهما كما قيل قوله ولما كان التقديري
اقل سهل الضبط اشار اليه اولا ولما كان المناسب تاخيره
عن اللفظي لان مرتبة العلاجة الظهور قوله اى في
الاسم المعرب اشار به الى ان ما ليست مصدريه كما قيل
وذلك للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام ان لم يقدر الوقوع
والى لزوم تقدير التعذر والاشتغال في المثنى ولغوات

لما سبق من بيان محال الاعراب ولانه قوله واللفظي فيما عداه
ليست بمعنى اللام والا كان معناه ان الاعراب اللفظي اجل
ما هو مغاير للمتعذر او الاستثقالي ولا يخفى فساده قوله
الذي يعذر الاعراب فيه ففيه حذف العائد والضمير المستتر
راجع الى الاعراب ذلك ان يقول الذي يعذر الاعراب فيه بحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فصار مرفوعا
مستترا في الفعل قوله الذي في آخره اى في موضع آخره
فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ذلك ان يقول ان آخر
الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد قوله
الف مقصوره سميت بها لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة
من الحركة مطلقا والقصر المنع والاولى بدليل تقابلها للممدودة
وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه في بيم غلامي قوله
او ممدودة وهي في حكم الثابت ولهذا لم يعرف ما قبل الالف
لطفا امر هذا القسم وظهور مقابله مثل الاول والاوان الكاف
قوله كعصا وغلامي خبر محذوف اى التقدير هو اى ما
تعذر عطا والمثالة وغلامة ونشالة اوصفه مصدر محذوف
اى تعذرا كتعذر عصا وغلامي وان جعلت الكاف اسميه
جاز ان يكون كعصا وغلامي بدلا من قوله ما تعذرا او ما
له وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من محذوف الكاف

والعامل فيه ما تضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم
من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الاول
حال مما اضيف اليه التعذر المحذوف او طرف او صفة
لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق او تعذرا
مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا او غلامي و
العامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك
العامل **قوله** فان الالف ما وامتنا **قوله** وكاف
الاسم المعرب بالحركات يقال وكاة الاسم المقرون كما مر ليدخل
فيه الجمع المكسر المؤنث السالم ولو قيل الحركة لفظا كان
اولى ليخرج مثل عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل
الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامي سمي
لاضافته الى المسمى وخالفهم المصنف لان غلاماي معرب
ولان الاضافة الى الشيء لا يوجب البناء الا بشرط سيذكر
انشاء الله **قوله** فانما اشعل الى قوله قيد دخول العامل
لان العامل انما يدخل الاسم عاملا بعد تمونه في نفسه
وهو مضاف في نفسه وهو مضاف الى الياء فالاضافة اليها
متقدمة على العامل وهي مستلزمة لكونه ما قبله **قوله**
فاذهب اليه ليخرج على المقدمة الاستثنائية التي يفهم
من قوله لا يلايم على الشرطية وتوضيحه ان كون الملايم

متقدمة على كون الاعراب بالحروف لتقدمها على العامل المتقدم
على المعنى المقتضي المتقدم على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي
اياه ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى بعروض الثانية
قلنا لا وجه لزوالها البتة بسبب ان الاصل بقاء الشيء
على كل وان العناية بكسر الملاءمة اكثر خصوصا اذا لم
يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز
ان يجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتي
التثنية والجمع فقد جيء عندنا به يلزم ان توارد موثرين
مستقلين اصطلاحا على اثر كما سيجيء توارد المؤثرين المستقلين
حقيقة على اثر سيجيء توارد الموثرين المستقلين اصطلاحا
على اثر عندهم ولا يجيء تحققها فيما نحن فيه دون
صورتي التثنية والجمع لاجل علامتيها على الاعراب
مستند الى العامل وموثر اصطلاحا وجعلها على معنى التثنية
والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو موثر حقيقي **قوله**
اي في حالتي الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا للاشغال
المقدر والمعنى كاشغال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته
او وقت رفع العامل وجره وذلك ان يجعل مصدرا
اي اشغال الرفع وجر محالهما اضيف اليه الاشغال
المقدر اي حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من

الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا قوله لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها قال والشيخ
الرضي وذلك محسوس بضعف الياء وثقل الحركتين مع
حركة ما قبلها لحركة ثقيله فان سكن ما قبلها لم يستثقل الحركتان
كظبي وكرسي قوله ونحو يسعى عطف على قوله كقاض
مرفوعا او منصوبا لا على قوله قاض اذ لو قصد لفظ مثل
تقدير الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف اياه ولو قصد
كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم
لم يصح ايضا الى ذكره اذ ليس المقصد في التمثيل خصوصية
المذكورات واضرابها ولهذا الجمع بين الكاف ونحوها
قوله فانا صلة سلموي قال الفاضل الهندي ان تلفظ
الاعراب في يسعى بعد الاعلال متعذر وقيل يستثقل
كما في عطا لكن الموثر في التعذر فيما بعد الاعلال
من التعذر وفي يسعى ما قبله من الاستثقال لان اعرابه
بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة
وثقلها يوجب ابدال الحرف بالاسكان وتعذر الحركة قوله
فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا وذلك لانه يحتاج ان
يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها فانه لا الحاق حصل
كسرة جمع المونث السالم بدلا عن الفتحة لان الزيادة لا الاعلال

في حكم

في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان الكلمة واجدة
اعرابا لفظيا وتقديريا خلافا لمن فتحه الجمع فانها غير
ثابتة تقديرا قوله فان الياء المدغمة انما بقيت على
سكونها قوله وقد يكون الاعراب الحروف فتقدير
ما في الاحوال الثلث او بعضها لما كان اعرابه بالحروف
ولا في مدة آخره ساكنا بعدها سواء كان مضافا
او لا كما في قوله يع وللعين الصلوة على قراءة النصب وانما
لم يقل ولا في آخره لئلا ينتقض القاعدة بمصطفوا لقوم
ولعله انما لم يعده المصنف لانه لصدد بيان الاعراب اللفظي
والتقديري الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض
وكان الياء في غلامي ويسعى لشدة امتزاجها بالكلمة ليست
عارضة ان قلت فلم لم تعد في جمع ان اعرابه ينبغي
يكون بالواو تقديرا في حال الرفع كما في يسعى وقد لم يعد من
التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه اجيب عنه بانه
جعل ما خلا في باب غلامي نظرا الى اخواته ولان اللغة
الاخرى فيه وهي تبقى وان كانت قليلة نعم يبقى الاشكال
في الاعلام التي يحكم في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا
فانه يعرب تقديرا اعرابه وجوبا لاستثقال الحركة بحركة الحكاية
وكذا في المبني المحكي اذا جوز الحكاية فيه قوله واكتفى بعد

انما يصح الا كفاية لانحصار المعرب عنده في المنصرف
غير المنصرف فاذا علم غير المنصرف فانه ما فيه علتان او
علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك وبهذا ومثل ما سبق في
تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي
يدخله الحركات الثلاثة والتنوين وغير المنصرف بانه الذي
يمنع منه الجر والتنوين لشبه الفعل ويجر بالفتح وذلك
لاستلزامه لوقف الشيء على نفسه فيما هو المقتضي للتصريف
وعدم انحصار المعرب فيما لحروف ما اعرب بالحروف
مثلا منها قوله غير المنصرف المنصرف ماخوذ من الصرف
وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف بذلك لاشتماله
على زيادة على الاعراب اعني علامته وهي التنوين او لانصرافه
بزيادة يمكن ولا يقابله لم تمكن ظاهرا عري عن هذه الزيادة
سمي غير المنصرف قوله اي باسم معرب جعل ما
موصولا لاجل الخبر ان يكون نكرة ولئلا يلزم تعريف الخبر و
تنكير المبتدا لان غيرا لا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه
ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم حاصل
يلاحظه هذا معنى الغيرية وله ان يقول انه لهذا المعنى نكره
نكره لان الطائفة اسم جنس لا علم جنس لانه علم ضروري و
لا ضرورة هنا والقول بانه خبر قدم يخالف الاسلوب

التابع

التابع من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة
المحفوظة انه من ان سبق العلم الشيء يستدعي جعله
موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قوله فيه علتان
فاعل الظرف او مبتدا مقدم خبره والجملة صفة ما العائد
عارضي غير طبعي يستدعي حالة غير طبعية وفي اصطلاح
النحاة ليت بمعنى الموجب اي بمعنى ما ينبغي ان يختار
المتكلم لعرائنا سبه وذلك الامر المناسب يسمى الحكم فيها
هنا يكون اطلاق العلة على كل واحد واحد مجازا لكن صرح
كلام المصنف في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل
من الشيء حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب المفصل اتى
السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان او
يقوم ما فيه سبب والاخفى ان هذا الوجه جار في الصلتين
فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده قوله
واستحماء شرايطها انما قال ذلك لئلا يبطل ما اضيف التعريف بنوع وهند
منصرف بناء على ان حذف التعريف عليهما وبادخله اللام
او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف
عليه وانما يدفع المنع لان من شرايط تاثير العلتين انتفاء
ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر امثلة ولان
يكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخرين فلان

دخول اللام او الاضافة لعارض السببين او احدهما
الزيادة او اختصاص لها اني قلت يبقى النقض بدخوله
الكسر والتنوين للضرورة او التناسب لصرف التعريف
عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز صرفه ويسلم
انه علما للتنوين لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول
الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله
ويجوز صرفه وعن الثاني بان يمنع وجود السببين المسميين
شرائطها كما قال العلامة من ان هذه التاء لا تختصه
للتانيث لانها على الجمعيه ولا مجال للتقدير التاء لان
العلامه ما فعه عن تقدير اخري او ان نقول ان شوذ القائله
غير ممنوع منه ولا الكسرة لغيا تختصه الحواء لحذف
الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم قوله من تسع
مبتدء بقوله وهي علل الخ فلا حاجة الى تاويل العلتين
بكونهما ما نعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما يساويه
والحصر فيها استقرائي قوله من علل تسع او من تسع
علل والاول اوفق بقوله او واحد منها وبما في الابيات
اعني قوله موانع الصرف تسع قوله اي العلل التسع
مجموع معانيها هذين وذلك باعتبار تقدم المعطوف عليه
الحكم كقولك البيت سقف وجدران قال قدس سره

اول موانع الصرف تسع كلما اجتمعت قوله تمنان منها فما
للصرف تصويب انتهى هذه الابيات لابي سعيد الانباري
النحوي وانما لم يذكر لها حيزا يكون لها عنى عن التعريف لان
التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة
يقوم مقامهما الا بضرب من التكليف اذ نقال المراد اجتماع
السببين حقيقة او حكما قوله لمجرد المحافظة فرقت عن
التراخي واريد مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية
للجميع ليس متاخرا عن ثبوتها لما سبق ولكن الحال في الاكثر
قوله والنون فيها ساهلة اذ العلة مجموع الالف
والنون قوله منصوب على انه حال او صفة موصوف
محذوف منصوب بتقدير اعني لان النون لما ذكرت بطلقه
احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه
صفة للنون لان اللام للعهد الذهني ديدت للمحافظة
على الوزن يرد عليه تنكير البواقي او يدل محذوف موصوف
اي نون زائده او خبر مبتدا محذوف اي هي زيدت للمحافظة
معترضة قوله اذ المعنى ومنع الصرف وذلك لان
قوله علل تعداد للموانع لانه خبر محذوف اي تلك التسع
هذه او بدل عن تسع او بيان لها فالعامل هو المنع المفهوم
من المقام من غير تقدير في نظم الكلام قيل يجوز ان يكون

عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل وقوله الفتح الجملة حالين
جميعا قبضه قوله وقوله الفتح الجملة حالين
صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او
من ضمير المستتر في زايدة فيكون من الاحوال المتداخلة او
صفة قوله ولو جعل الالف فاعلا اه الفرق بين ما اذا
ظرفا للزيادة او لنفس الزايد اذ على الاول يفهم زيادتها
وتقديم زيادته الاولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم
تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية قوله يعني ان ذكر
العلل اه من فسر الغريب بالاغرب فالعلة فهم من المبالغة
المفهوم من حمل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان
باب التفعيل يجئ للتكثير وفيه انه اذا كان مسندا يجئ لتكثير
المفعول لا لتكثير الفعل قوله او القول بان كل واحد
الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس هذا كلام الناظم
ذكر العلة مع انه الظاهر ان اطلاق العلة على كل من المنع
عند النص بناء على ما ذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان لعله اراد
ضم السبب الاثنان للحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل
من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم
او مع العلمية كيذكر علما ولا يخفى انها لا تتنا ولهما كلهم
علما بل يخواعلم ايضا واما التركيب ففي البولقة وقد تكلف في

تكلف في اعتبار التركيب هنا اذ تكلف لا معنى له ولا فائدة
في ايراده قوله وقال بعضهم احد عشر هذا مع
مراعاة الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وشبه الفاعل
المفصوده وهو كل الفعليات الثلاثة زيدت في اخرها الالف
وحمل ذلك الاسم على ما سواه كان للالحاق كارطى او لا
كتعزى لختها بالعلمية تمنع من التا كالف التانيث والف
الالحاق الممدودة فلم يلحق مع العلمية بالف الخامسة الممدوده
وان كانت تمنعه من التا ولعل المصنف يعتبرها لان مرد
الاصل عنده رجحه في اعتبار الوصف الاصلي ومنع الصرف
الثاني لحيثيته عنده مع ان القياس نقيضه لانه اشبه
بالف التانيث من الالف والنون الزايدتين قوله اشارة
الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان
مع المذكر الحقيقي الذي لا تعتبر تانيث الفعل معه فلا تقول
قال جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي حتى فيه العلامة
قوله من حيث اشتماله على علتين انما قال ذلك لان الحكم
يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى
وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما صرف
الى المساق الى الفهم قوله ان لا كسر هاء التانيث انما ذكر
الكسرة ههنا مع ان اثفاتها فد علم بقوله غير المنصرف بالضمة

والفتحة لانه اراد الجمع بين الحركتين فانه يوجب ضبطا ولا يخفى
ان دلالة الحكم لم يظهر في التثنية وجمع المذكر السالم على من
للمونث الا اذا اعرابا باعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم قوله
لان لكل فرعيه اعلم ان الفرعية لا يختص بفرعية الموقوف
الموقوف عليه بل يشملها وغيرها كالفرعية المرجوع للراجح
وانها لا ينحصر فيما ذكر ككون الاسم مثنى لغير ذات
لكن لم يعتبرها ولم يعلم وجهه قوله فاذا وقع في اسم علمان
او لم تشتمل فرعيه واحدة لان المشابهة بالفرعية عنه ظاهرة
ولا قوية اذ الفرعية ليس من خصايص الفعل الظاهرة
بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسما
بسبب هذه العلل حتى ولم يكف واحدة الا اذا قامت بقام
اثنين قوله فشبه الفعل اعلم ان الاصل الاسم الاعراب
واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في
تمام معناه كما في اسماء الافعال بني لعطى عمله ولا يبنى
لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع لتطفل
الاسم واذا شابه بوجه بعيد لكونه فرعا فلا يبنى بهذه
المشابهة لضعفها مع ضعف العمل في البناء ولا يعطى بها
عمل الفعل لخلوة من المعنى الفعل بل نزع بها علامة الاعراب
وهو التنوين ثم تبعه الكسر او سر عان معا قوله

فمنع منه الاعراب وفي تقديم الكسره على التنوين اشارة
الى ذلك او مع التنوين الى ذلك او مع التنوين ولا تم
اتبع الكسر وقد جوز الامرين في الايضاح فقال الشيخ
الرضي الى الثاني لعوده الكسر بضروره عود التنوين وعلم
ضرورة عودها انما اتبع الكسر التنوين لا التنوين بحذف
لا يمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فاراد
النص منه اول الامر على انه لم يسقط الا لشابهة الفعل فحذفوا
صوره الكسر التي لا تدخل الفعل وقال النص انما تبعه لان
الكسر اللازم التنوين يعني انه الى موضع يدخله التنوين
يدخله الكسر فاذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر
لانه لازم وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع
العوض وهو اللام والاضافة لم ينتف الكسر لان وجود
العوض وجود المعوض قوله لان العدل فرع الموصوف
لوقوفه معناه محلما يقوم به قوله لانك تقول قايم اه
فهو فرع له لفظي ولما غلب الذكر على المونث كان فرعا له في
المعنى هكذا قالوه وفيه بحث لان التانيث طارئ قايم
وحده لا على قايم موصوف هو مجرد عن التاء والمذكر هو هذا
لا ال فانه المشترك بين المذكر والمونث ومعناه بالقاف سيه
ايشاده من غير عرض التذكير والتانيث قوله لانه يعود

لازم

والوصف فرع الموصوف لوقف
معناه على ما يقوم به

فمنع

رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طارئ على التكثير غالبا اما

اما بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا **قوله**

ولما كان ما تعرفه كالمحول لما كان التعريف فرعا للتكثير يعني

قوله والالف والنون الزائدتين عليه منهم من قال ان وضعها

للصرف لضارعتهما الفتى التانيث الممدودة في انتفاء

الياء وكونهما زيدتا معا وكون واو الملحق فيه كالمدة والالف

حرفا شبيها بحرف العلة ولا يخفى ان لا بد يتم من اتباق القوم

بين الشبه والمشبه به **قوله** لان اصل الكلام اما مفيد نوعه

قسم الاخر الذي اوله احد الزوايد الاربع **قوله** ويجوز

صرفه لا يجوز عكسه وذلك الضرورة ترد الاشياء الى

اصولها ولا يخرج الاشياء عن اصولها وهذا اجاز قصر الممدود

في الشعر ومد المقصور الا نادرا واجاز الكوفيون وبعض

البصريين العكس للضرورة شرط العلمية **قوله** اي لا يمنع

الجواز قدير له به الامكان العام وهو سلب الضرورة

عن الطرفين وقد يراد به الامكان الخاص وهو سلب

الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول

لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد به المعنى الثاني و

يقيد جانب الوجود فلهذا فسره بقوله لا يمنع **قوله**

اي جعل في حكم الصرف فان ما لا يترتب عليه غايته في

العدم

العدم ولهذا التوجيه والتوجيه الاولى اندفع ما ذكرين

علم ما نسبه التعريف والقول بانه وافق النحاة في الحكم بالصرف

وخالفهم في التعريف كما بناه بعيد جدا **قوله** فكقوله

ثبت اه الصبي يختن اب قال فقدس سره في حاشيته

هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي

صلى الله عليه وآله وسلم واوله ماذا على من شم تربة احمد

ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوي

خوش مرثيه تجفيف الياء لكسفه بمرده ستاش كردن

وكريستن تقال رثيته ورثوته اصاب التربة خان الدي غاله

والمعنى ما الذي اوائي شمي وقع على من شم تربة احمد فان

لا يشم مدى الزمان واستاده انواع الغالية **قوله**

فكقوله الحمراء يجوز الكسر في ان وقع يكون الجملة استيناف

والفتح وقع يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما

لم يخل الضرورة لظهور امرها **قوله** قالنا الاحتراز الى

قوله ضروري فالمراد بالضرورة ما عدا الشعر ضرورة

قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم في النسج

وغيره ولهذا قالوا هنا في الشيء ومرانى والاصل امراني عند

من لم يثبت مرانى وقال تعالى والفجر ثم قال وليال عشر ويجوز

قلى **قوله** لمناسبة الصرف الذي يليه قد يصرف لمناسبة

الصرف الذي لم يليه كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين

فانه صرف لتناسب اواخر الآي فانها كالقوافي تعتبر موافقتها
وتجانسها واما اذا قرئ الالف بغير تنوين فهو على الاطلاق
لجواز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق
كما في قوله تعالى فاضلونا السبيلا ان غير الفصيح في نفسه قد يضم
امر فصيح وكذا يجب الحاق لحسنه قوله تعالى وتظنون بالله
فالقوا التشبيه بداء روى ان بعض اللغاء قال لكاتبه
اكتب احارا ان اتركب فجاء وضم الواو في باجار فعاد
الكاتب باستيبي باجار بالكسر افصح فامره بالمره به الا
واو لوجه ان المناسب حسنه قوله مثال الجموع غير المنصرف
الذي حرف والمنصف والا لكان المناسب الاكتفا سلا
قوله ما تقوم اللاتق تقديمه على الحكم لا مرباز ما
في حد غير المنصرف احبه بما الجمع البالغ صيغة الجموع الى
الذي يجمع على ان ينتهي الى وزن منتهى جموع التكسير اعلم
ان النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب الى قوته قياسه
مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسر والمصنف ذهب الى
انها لتكرر الجمعية حقيقة وحكما كما ذكره قدس سره والاكثرون
ذهبوا الى انها لكثرته لا نظيره في الاحاد العربية والمانحو ثمانية
وثمانية والمانحو الرامي فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هو
اذن لقيله من قبيلتين فمنقول عن الجمع والمانحو يمان و

في المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيها عوض عن احدى
يائي النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى
يائي النسبة والالف الذي هو بدل عن الاخرى ويا النسبة
عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا همام بفتح الثاني المنسوب
الى اسم بعض تهامة وهي بلدة قال الجوهري انه منسوب الى
تهامة لكن حذف منه احدى يائي النسبة والتمام بعد
النسبة عارضة في نحو عواري جمع عارية منسوب الى العار
لانها بمنزلة واحدة ووضع هذا الجمع على اعتبار تلك الياء
في الواحد وقيل ان تمانيا مثل يمان لانه منسوب الى الجزء الذي
هو الثمن ملاحظة بعده وقيل ينسوب الى ثمانية نسبة للعدد
الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد الثماني هو المعدود ليس
الا فاذن الالف التي فيها غير الفها المنسوب اليه نظرا لكونه
بدلا من احدى يائي النسبة وكذلك الياء غير الياء واما سراويل
فاعجمي او عربي مفرد سارا وجمع تقديرا واما نحو كابل وآجر
وان لم يأت لها نظير في الاحاد فالاعتبار فيها بالجمع قد
وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر
الاحاد فصار كانها باقيان على افرادها ولا يصح الاعتذار
بمجيء فعالل في الواحد نحو اذرح في اسم موضع ح لكونه
منقولا عن الجمع كمدائن ولا باخر وان لانهما اعجميان

لانه لا يحتمل ان يكون فاعلا ولا بانيا لانه جمع شاذ غير القياس
او جمع لا واحد له بدليل تانيث الفعل المنسوب اليه قال
قدس سره في الحاشية فاكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واسود
جمع اسودة وانا عيم جمع انعام جمع نعيم انتهى السواد بارة وسنا وتدا
تلحق الناء اسا ورعليه قوله تع في قراءة فلولا القي عليه اساور
من ذهب نعم جاء بايي والكثر ما يقع هذا الجمع على الابل و
اراد والجمع جمعه التكسير فقط لان جمع الجمع اما ان يزاد به التكسير
او الضروب المختلفة كذا في الصراح قوله ولو كما كالجموع اه
انما جعل ملحقا بالقسم السابق لانه يشابه من وجوه شتى اما
انه يجاوز ثلثة وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس سره
وثالثها انه صرف من الجمع مرة اخرى قوله والممدودة الهمزة
الممدودة منقلبة عن الالف وهي التانيث وزن الالف التي
قبلها وكلام نفاق احد بهما لاخرى سبب الى الثالث تعالى
قوله فانها ليست لازمة للكلمة اى لبنائها وان اتفق في
بعض الاسماء لزومها لكن لا لازمة وبناة قوله فالعدل الفاظ للمفسر
العدل واخواته اى بيان نفس مفهوم العدل وشرطه تاثيره
وعلته وهو في اللغة الصرف تقال اسم معدول اى مصروف
عن بنية قوله مصدر مبني للمفعول يصح تفسيره
بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون مستندا الى الاخراج

اولا وان كان المتبادر الخروج بنفسه وانما لم نفسر المصدر
المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع لا ضمنا لان السبب
ما قام بالاسم لو به تحقق المزعيه وهو ههنا المعدول اليه
ما قام بالمتكلم قوله اى خروج الاسم اى خروج مادته اذ لا
يتصور خروج الكل عن جزئه قوله عن صيغة كانه اراد بها
ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سرعيشان النبي ليس
خروجا عن صورته الحقيقة اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل
في صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل
بينهما وبين مدخولها ومع هذا بقي الاشكال لانها غيرت شيا ولم
للصورة الحاصلة من او الاضافة ولهذا فسر المغير بانه
خروج عما هو حقه من الصيغة او استلزم كلمة اخرى معه
وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن صمت يوم الجمعة
مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المصراع ليس التي تدخل
في صورته الحكمية لجواز الفصل بينهما وبين مدخولها بالظرف
الزايد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير ناشئ من المقتضى
حكم الملفوظ قوله خرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام وقيل
لم يدخل في الخروج لانها موجبة لاختلافه فيدخل المعدول
ح تامل قوله واما المغيرات الشاذة كالجموع المصغرات
والمنسوبات الشاذة واما الفاظ كاين وايس فيدخل انه

کتابخانه
مجلس شورای ملی

ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف
على بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعنق
بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما اذ يستعمل
الصيغة الاصلية كثيرا استعماله في الصيغة الفرعية
والافظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا التفات الى الاحتياج
لهذا القيد على هذا يكون لفظه غير قياسية قوله
بلا تاء جمع القوس والناب ابتدائي على اقواس وانياب وليس
ايضا فان اليهما فيقال جمعهما اولو كان مخرجين عن اقواس
وانياب لنسبا اليهما قوله واعلم انا نعلم قطعا ان كان وجه
نظر النحاة في تتبعهم اولا الى اعراب الكلم وبنائها فاذا
نظروا الى اعراب ثلث واخواته وجدوا العرب منع الصرف و
لما علموا ان التتبع اذ منع الصرف لا يكون الا لامر يقتضي ذلك
بحثوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل
على ثبوت اصل لاقتضاء العدل والمعدول عنه وفي بعضها
وجدوا دلالة احدهما فالثاني هو العدل التحقيقي اي العدل
المنسوب الى ما هو محقق اي في الخارج والاول هو العدل
التقديري اي العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس ثابتا
في الخارج قوله فانقسام العدل الى التحقيق والتقديري
المفهوم من انقسام العدل اليهما ليس باعتبار ان بعض

الامثلة ثابت بخلاف منع الصرف وعدل بعضها ثابت بجميع
منع الصرف ولعل وجه ان اثبات الاصل قصد اثبات
الفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع ان ثلث مثلا ثبت
ان ثلث فرعه وليس فرعه الا ثلاث الاصل لا باعتبار المعدول
عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت كيف
يصح قوله الآتي فلا دليل عليه الا منع الصرف قلت اراد
ان الدليل المؤثر المثبت اولا العدل في نظر النحاة واعتبارهم
ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما
لا ضرورة فيه كما سيجيء في العرض قوله بناء على هذا قول
محققا وصف بحال المتعلق واما على المشهور فضاه خروجه
تحقيق اي خروجا محققا كرجل سوء بمعنى رجل سيء فيكون
وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا
بمجرد قوله كثلاث وثلث صفة بعد صفة لخروجا او حيث
اي في ذلك الخروج كخروج ثلث قوله والاصل انه
اذ كان المعنى مكررا اه ليوافق المآل المدلول هذا حاصل
مما قاله الشيخ الرضي وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا
ثلث وثلثه ثلثة بمعنى وفائدتها تقسيم امر ذي اجزاء على
هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في مثل لفظ العدد في
كلام العرب بكرر نحو قرات الكتاب جزء جزء وكان القياس

في باب العدد وايضا كانت عاملا بالاستقراء والحاق الفرد
المنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجدت غير مكررة لفظا
حكم بان اصله مكرر ولما بنيت لفظ مكرر بمعنى ثلث الا انه
ثلثه فعدل عنه فقيل انه اصله **قوله** الى رباع اراد
بالى لعدس الحد والا ظهر الواو وبدل **قوله** وفي
ما وراءها الى عشار وعشر خلافي والصواب تحيثها
قال الشيخ الرضي جاء فعال من عشرة في قول الكميت
المبرد والكوفيون تقسون عليها الى التسعة نحو خماس
ومخمس وسداس ومسدس والسباع ومسبع مفعول
بل يستعمل على وزن فعال واحاد الى عشر ومع باء التثنية
نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي
قوله والسبب الى قوله العلة والوصف عنه بجوز
وذهب جماعة الى ان السبب تكرر العدل لانه عدل فيه
عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر واسمية الى
وصفية لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة
اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي موضوعة الموجودات
لا لما له الوحدات حتى تكون وصفا بحسب الاصل ثم استعمل
فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي لثلثة
ثلثة لما وضع لفظ ثلث وثلثة صارت الوصفية

اصليه

اصليه بالقياس الى وصفها ولقايل ان يمنع كونه لثلثة
باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي **قوله**
وآخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون
وآواخر واخرى اخريان اخريات وآواخر افضل افضلان
افضلون وافاضل وفضلى وفضليات وفضل **قوله**
لان معناه في الاصل اشد تاخرا الى في معنى من المعاني ثم
نقل الى غيره ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما
تقول جاء زيد واخرى رجل آخر او حمار اخر او امراة اخرى
قوله وفي اسم التفضيل اه ان قلت ان اريد به
ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فلا نم القياس وان اريد
ما استعمل منه في معنى الزيادة فاخر ليس كذلك لانه نقل
الى معنى الاعتبار قلنا اخترنا الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضي
من ان القياس في اخر بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه
الثلثة لكن عدل عما كان حقه بحسب الاصل ليعبر عن معنى
الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان العدول بالقياس
مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة
بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لا يدري المعدول عن لازم
الصرف بخصوصه واحتيج الى تعبير المعبر بما ذكر بظهور صدق
عليه على جميع المقادير **قوله** فقال بعضهم انه معدول عما فيه

يوذه لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا كما هو شان المستعمل باللام قيل لكن يرفضه لزوم تخالف
المعدول والمعدل عنه تذكيرا وتعريفا واجيب بجواز
عنه عدول الاسم لفظا ومعنى كاسحر اذا اردت به سحرا
معينا ومن سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى
اما لفظا فلان كل جنس لطائفة واحدة فرد معين من
افراده فلابد من لام العهد سواء صارت بالغلبة علما كالنجم
او لا نحو نصى فرعون الرسول واما معنى فلوكان معنى
اللام محفوظا لبنى كضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير
منصرف فى المشهور ذلك بالعدل والعلمية المقدرة كما
حالة الرفع عند بنى تميم فانه المعدول عنه الانس وغير منصرف
بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتى النصب والجر فبنى
عندهم وكضح اذا اردت به ضحى يوما عند الحجازى
والجوهرى القياس يقتضى ان يكون صباح وسماحيان
كاسس وسحر مع انهما منصرفان انتهى قوله وقال
بعضهم هو معدول عما ذكر معه من بوده شروع توافق
المعدول والمعدول عنه فى التعريف والتكسير لكن نبوءه
لزم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل بمن لا يطابق
الموصوف وعدول ظواهر المثنى والمجموع عنه ظاهر الواحد

والجمع

المذكور

المذكور ولا يخرج عن بعده وعلى هذا يتحقق العدل فى جميع الصنائف
الا اخر لان تعدد من لا يوجب العدول على نفس كل
ذكرنا وعلى التقدير الاول يتحقق العدل فى جميع الصنائف
لان اللام دخلت على صورته الحكمية وعلى كل التقديرين لا
يظهر اثر العدل الا فى آخر جمع اخرى لعدم احتياج اخر او اخر
اليه وعدم منع الصرف فى البواقى قوله لانها اوزان
اه الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل من جمع واخواتها
ازيقال ان المضاف اليه لا يعرف الا اذا اظهار هنا
قوله او اضافة اخرى مثلها فى المضاف اليه سواء
كان المضاف ثانيا فى مكررا الاول او لا نعم شرط ان يكون
تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضى بدلالة العبارة او
دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو لا علا
او بداهته سالج قوله وقياس فعلاء افعل ان كانت
صفة عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعلاء اغا جمع على
فعل اذا كان اسما مذكرا مجموعا على فعل اصد واجمع مجموع على
اجمعون لا على اجمع قوله وان كانت اسما اى يجمع على فعالى
بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو على ويرد عليه ان
جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا لكنه يجمعه على
اجمعون فاذا هذا الجمع لا لوصف او العلم وادعاء ان قول

انه علم جنس قوله والاخر الصفه الاصليه وان صارت
بالغلبه في باب التاكيد اسما اليه ذهب الخص و
عليه اتى لو كان صفه فاما ان يكون من باب احمر حمراء
او من باب الافضل فان كان لم يصح جمع اجمع على اجمعون
كما تقدم جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه
الاسم افاعل كاساورد ان كان الثاني لم يكن مونث
جمعا لم يجب ان يكون مونثه جمعي كقضاء واجاب عنه
الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فيضاف الى
اجمع على اجمعون نظرا الى الاصل بمعنى قرات الكتاب
اجمع انه اتم جمعا في قولك من كل شيء تم جرد عن معنى الزياده
فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كاحمر فصار في حكم
احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مونثه جمعا كحمر الخ يصح
حسناء وحسنانا في حسن وحسن بجردا نهما في حكم احمر منعا
وفيه بحث لانه قد صار اسما صرح به الخص فلا يكون في
حكم احمر منعي قوله وعلى ما ذكره من تغير معنى الخروج
عن الصيغه الاصليه ونبينه الامثله لا يرد المجموع بناءه
اي لا ينتقض بها قوله كيف ولو اعتبر جمعها معنى ان افرسا
وانيابا لو كانا بمعنى افراس وانياب لم يصح علة المنع
والبهما لذهبة المنع والبهما اما من جهة انهما

مجموعان الواحد على خلاف قاعدة الجموع او من جهة انهما
معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول
اذ الجمع ليس لا تقل الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول
قاعدة يلزم من مخالفتها التشدد قوله او تقديرا كما ذكره
الشيخ الرضي ما حاصله راجع الى ان فعل ثلثه اقسام اسم جنس
غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان
او جمعا كصرد وعرفط واما الثاني فان كان جمع فعلاء فلا عدل فيه
فيه الا وجمع وان كان صيغه مبالغه فاعل فلما لا يختص
بالمذكر كخشع في مبالغه خاتم اي ذاهب في الارض فلا عدل
فيها واما ان يختص نحو يافوق وهي في المذكر كفعال في المونث
نحو يا فساق فيفيها العدل عند النحاة حتى لو سمي بها مذكرا منع
صرفهما وتمسكوا بان الاصل فيهما ساوفيهما ما هما بمانعه
في عدم الاختصاص بباب وفيه منع لادليل على ان
التناقض في الاستعمال معدول عن التنابم واما الثالث
فان جمع شرطين تبوت فاعل وعدم فعل قبل العلميه ففيه
العدل عن فاعل لانه انما ثبت استعماله منصرفا كلاوابد
قبله وانما حكم بالعدول فيه لكثره كون فعل الجامع للشرطين
غير منصرف واصطلاحنا حاجة الى تقدير العدل فيه كقسم لا
ثبت قائم وعدم قم قبل العلميه فهو معدول عن قائم اسم
جنس

جنس واذا احتمل احد الطرفين انصرف ان قلت ينبغي
على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبيل العلمية بمعنى السيد
قلنا لما سمعنا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن
فعل الخمسي انتهى ان قلت الشرط ممنوع نافي ما قاله كذا
سر من ان العدول فيه في العدل التقديري غريب
قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا ما او
ان الحق هو هذا قوله فانه اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة
قوله فاعتبر فيهما العدل بحصيل سبب البناء الى ينضم
الى مناسبتها للمراد دونا مناسبتها له عدلا فيحصل البنا
وذلك لان لمجرد المناسبة الاولى لا يوجب البنا
والا لبني كلام وسحاب ولما عنوا ببنائها ليحصل الكبر
اللازم سبب البنا اذ كسر الراء مصححة للدلالة المطلوبة
المستحسنة ولان الراء تقيل لكونه مكررا فاكروا
والثقيل يستدعي الخفة والبنا احد نوعي الاعراب فكانه
قوله ولهذا يقال الرد ذكر باب تطاع وهنا ليس في محله
ذكر استطراد وفيه اشارة الى ان تقدير الاصل لتوفي عينه
المتصرف قوله الوصف لانه سبب تضمن لمعناه
قوله وهو كون الاسم واقعا موقعه لا بالدال لانه
هو السبب لمنع الصرف قوله على ذات مبهمة لم يتعين

الا ببعض الصفات التي اختص معها وفيه نظر لان الوصف
الماخوذة من صفات مقيسة الى ذوات معينة لا تدل
على ذات مبهمة بل يدل على تلك الذوات المعينة فان
الفيض الماخوذ من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل على
ماء كثير لا على ذات ما لها الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك
المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه
وصف مثلا اديز مصغر اذو ريح دار يدل على اذو ريح متصفة
بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف والوزن
ووزن الفعل الذي كان في الكبر فان التصغير لا يخل بالوزن
فيما اوله احد الزوايد فالاولى ان يقال لكون الاسم دالا
على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات الماخوذة
معها او بما قس اليه ذلك البعض ان قلت اذا كان
المصغر وصفا فكيف يصح منع طليحة العليم والنابغة
قلنا هذا من باب توسعاتهم حتى لم يفرقوا بين المصغر
الكبر قوله سواء كانت هذه الدلالة قرينة على التعميم قوله
وشرط قوله لا العرض لم يضمنه فانه في معرض الزوال
فكانه لم يثبت والسبب الواقع لا اصل وهو ههنا الصرف
لا يكون الا ان يكون راسخا قال الشيخ الرضي لم يقم
لي الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي

والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون
انصرافه لاثنتا عشر فرع وزن الفعل بقوله التا وما قال
من ان التا في اربعه ليست طارده عما اربع كما هي طارده
على بعل لان اربعه للمذكر واربعا للمونث والمذكر مقدم
في الرتبه على المونث ليس بشئ لانه اذا جاز ان يعتد بالوزن
لاجل في يعمل بسبب عروض تاء خروجه عن الوزن فكيف
يعتد بالوزن المعارض في اربع مع كونه في الاصل خاليا
عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس
بشئ ما قيل من ان العالم قبول تا التانيث وهذه التا
للتانيث بل للتذكير لان قولك اربعه رجال اوزيدون
باعتبار الجماعه انثى والتذكير مفهوم من اختصاصها
بجماعة الذكور ويورده ما قاله الفاضل الرضي في الوقف
وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية وقال المعرى
التا الداخله هي الداخله قياسا والتا في اربعه ليست كذلك
قوله وشرطه ان يكون الاولى ان يقول ايضا
وانه لا يلزم منه اعتبار المتضادين كما توهمه بل كانه تركه لانه
يعلم فيما بعد قال قدس سره في الحاشيه وانما كان الوضع
اصلا لفرع الدلالات المعتبره عليه انتهى اى لتفرع
الثلث المعتبره في باب الافاده والاستفاده عليه
كان

الوضع

الواضع اصلا لان الاصل ما ينبى عليه شئ واذا كان الواضع
اصلا والدلاله فرعا لم يصح نسبه الدلاله اليه بقي توهم ان
اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف
وذلك ان تقدير مضاف اي والتقدير في زمان الاصل قوله
فلا تضره الفا التضريع قوله ومعنى الغلبه اي معنى عليه
الاسميه اختصاص الدال على المعنى الوضعي لبعض افراده
او معنى الغلبه مطلقا اختصاص الدال على معنى افراده
او الشيخ الرضي الى ان غلبه الاسميه على الوصفيه مشروط
ببقاء المعنى الوضعي فاذا لم يصرف اللفظ الدال على المعنى
الوضعي اسما محسنا وان خرج عن كونه وصفا لفظا
لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا عليه
لاعتباره في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر
كلام النص يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقيد الحيه والقيد
بالصفه وفيه ان الحمل على الاطلاق يخالف اللغة قال
في الصراح اسود مار بزرك سياه وارقم مار بسيه وقالوا
ان ادهم اسم القيد من الحديد لما فيه من الدهمة فالاولى
ان يقال انه بصدد تعيين الذات ولا تدخل في ذلك
لتقيدها بصيغه قوله فلذلك اي فلاجل النتيجه فيدل
على ترتب العلم واللام للتعليل يفيد ترتب المعلوم فلا في

احدهما عن الآخر وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين
المترتب احدهما على الآخر لا الى الاصل الاول ليصح عطف
امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف
والمعطوف عليه ممنوعا على مجموع الاصلين قوله
دة كل فرع الاصل على ذهن المتعلم واما قوله وضعف
عطف على صرف بلا شك قوله صرف نسبت الصرف الى
الكلمة لانه صفة لجزء قوله وامتنع اسودا اي صرف اسود
او امتنع اسود من الصرف قال منع انفي بها ربزرك
قوله اشتقاقه من الجدل الحمل عكما بافتن رين
راكوبند قوله للطاير قالوا هو الشفراق وهو
طاير اخضر بحمرة قليل حمرة يصول على كل شئ قال
الصراح اجيل نام مرغى كه اورا بفارسى بدار ند قوله
لاشتقاقه من الحال خال فقط سياه كه بر اندام باشد
فتان خلاف جماعة قوله لا في الاصل ولا في الحال
اما الاول فلانه لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد
بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة خث
وقوة وخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك الاوصاف
قوله التانيث بالتاء تانيث التاء في احد اسم مفتوح
ما قبلها يغلب في الوقف ها فتاء اخت ليست للتانيث

وكذا اسما القبايل في تاويلها بالعشيرة والحي ممنوع صرفها
وممنوع كل منهما عن الصرف والاول اوفق بقوله يجوز
قوله فشرطه الزيادة على الثلثة وههنا شروط ذكرها
احدها ان لا يكون ذلك الوزن تذكيرا بحسب الاصل فالمؤنث
الذي كان منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف كما
حايض فانه في الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل
في الصفات ان يكون المجرد من التانيث صيغة المذكر وبنا
ان لا يكون تانيثه محتاج الى تاويل غير كالتعليم لازم كرجل نفاث
تانيثه تاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع
وثانيها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر
ثم ان تساوي استعماله مذكرا ومونثا تساوي الصرف و
منعه وان غلب استعماله مونثا امتنع الصرف راجح وان لم
يستعمل الا مونثا امتنع الصرف واجب السري اشتراط
الاولين ان التانيث المذكور في الاول يستحقه طاريه
وفي الثاني لعارض تاويل غير لازم وقد زال العلة عليه
وما عرض فلم يبق للتانيث والسري اشتراط الثالث ان
الحكم للغالب ومما ذكر يظهر وجه شرط الشرط قوله
لان الحرف الرابع فيما هو اربعة احرف وكذا الخامس فيما
فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير من الزايد

على الثلثة ساد مسد الثلاثين موضع الثاني في كلامهم فوق
الثلثة وتبسة ان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفه الالف و
اصلها سي وان كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفه العين
واصلها ثوب قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر
المضاف اي تعريف العلمية وان يعتبر الحيثية اي العلمية
من حيث انها معرفة قوله ان يكون علميته قيل لم يقبل
شرطها عليه لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما
ان قلت يجوز ان يراد عليه ما فيه التعريف كما اراد في قوله
التانيث بالتاء شرطه العلمية عليه ما فيه التانيث قلنا هناك
هنال لهم ابدال عن المضاف اليه وليس ههنا لهم اي
قلت لم لم يات بالام ههنا حتى يكون احضر قلنا للازوم
التكرار لقطا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط التجمع قلنا
لافادة قوله في التجمعية قوله بان يكون حاصلة في جسمه
الاظهر ان يقال حاصلة في حصول الصفة في موصوفها
ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيرها العلمية لا تحقق له
الا تحقق العلمية بخلاف البواقي فان تحققها مغاير لتحقق
العلمية قوله يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف
قوله فلم يلق الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب
الواحد في الجمع واخواته الصفة الاصلية او العلمية والتعريف

بالاضافة

لانتفاء الضدين الاخيرين قطعا بل هي بدل من اللام فلا يرد
باخت مذكر صرف ولو سمي بها مونث كانت كهند قال السيد
قدس سره يحتمل انها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة
في عرفات فانها مصروفة عنده لان التاء الملفوظ فيها
ليست متحصة للتانيث فلا تعتبر في منع الصرف ولا يكون
تقديرا اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء
الملفوظة وان لم تتحصة قوله فانه لا شرط له اللزوم
قوله فيصير التانيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان
التاء في اصل وضعها للفرق بين المذكر والمونث وهي لا
يكون بهذه لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او صفة
كما مر حسنه وقد يجيء على خلاف اصله وهو يكون لا
للكلمة كجارة لكريم يعتبر واهذا اللزوم قوله لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بعد الامكان اعتناء بشانها واما
قبل تقدير الامكان لان التصرف فيها قد يكون لضرورة
واما في حكمها كما في ترخيم فاندى في غير المنادى بضرورة الشعر
في المنادى للهرب عن الثقل فما بين كبتر او قوع وكما في
التي ليست من الكلم العربية فرما تصرف العرب فيها للفيض
وتغير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل جبرال وجبرل
وجبرين وذالك لعين تكلمهم بها العدم ورودها على اوزان

الحقيقية وتركيب خروجها المناسبة ذلك ان يقول ان
التصرف في تلك الاعلام لعدم شبهها بالبيوت اوضاعهم
ولذا قالوا ايجي فالعب به ما شئت فكانها ليست اعلاما فالمراد
بالاعلام الاعلام التي هي من كلامهم **قوله** والثالث العجمي
اي ما يكون تاؤه مقدره ولا حاجة لتقدير الالف لزومها في
اللفظ اي كالتاء الفظي بالتاء قيل لان المقدر عندهم
اضعف من الظاهر وشرط الظ العلمية **قوله** شرط وجوب
منع الصرف مستلزم لا **قوله** او يكون الاوسط بحسب
الاصل **قوله** ليخرج الكلمة بنقل احد الامور الثلثة ان قلت
هذا النقل يوجب تحتم تاثير كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثيره
كليهما فلم جعلوه المص موجبا لتحتم تاثير الثالث قلنا الاول الكلام
مسبوق لبيان شرط التانيث اولان المحتاج الى القوة هو
التانيث لكونه معنويا وفي العلمية وفي الاخير بحث لانه
لا يلزم البيان الذي ذكر الشارح قدس سره **قوله** على بين
البلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تانيث العلمية واعلم
ان اسماء البلاد ما كان قد يلتزم تانيثها باويل البلدة مثلا فيمنع
صرفها وقد يلتزم تذكيرها باويل المكان مثلا فيصرف وقد
يعتبر كل منهما فجاز الوجهان اذا عرفت هذا فيقول ان كان
الاستعمال معلوما فذاك والا ان لم يكن معلوما فالت فيهما الوجهان

وكذا اسماء القبائل فاويلها بالقبيلة والحي بمنع صرفها
ومنع كل منهما عن الصرف والاول اولى فعلى هذا يجوز
في شرط الزيادة على الثلثة وههنا شروط تركها احدها ان
لا يكون ذلك المؤنث تذكيرا بحسب الاصل فالموت الذي
كان منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف وكذا الحائض
فانه في الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات
ان يكون المجرد من التاء منها صفا لمذكر وثانيها ان لا يكون
تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل
الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويل الجمع وثالثها ان لا
يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان ساوى
استعماله مذكرا ومؤنثا تساويا في الصرف ومنعه وان غلب
استعماله مؤنثا امتنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مؤنثا
امتنع الصرف واجب السر واشتراط الاولين ان الثالث
المذكور في الاول يتحمله طارئة وفي الثاني يعارض تاويل
غير لازم وقد زال بالعلمية ما طرء وما عرض فلم يبق للثالث
والسر في اشتراط الثالث ان الحكم الغالب وما ذكر بنظره
وجه ترك الشرط **قوله** لان الحروف الروابع فما هو على اربعة
احرف وكذا الخماسي فما هو على خمسة احرف فبانضمام
الحرف الاخير في الزايد على الثلثة ساد مسد التا

لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة وتبينه ان
كانت بحيث وسط الحوض تحذف في البين واصلها ثوب
قوله اي التعريف يجوز ايضا ان تقدر المضاف
اي تعريف المعرفة وان تعتبر الخبيثة اي المعرفة من
حيث انها معرفة قوله ان يكون علميته تقدم بشرطها
علميته لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان
قلت يجوز ان يراد علميته ما فيه التعريف كما اراد في قوله
الثامن بالتاء شرطه العلمية ما فيه التاخير قلنا
هناك لام لبيان المضاف اليه وليس ههنا لام
ان قلت لم يات باللام ههنا حتى يكون اخصر قلنا
لزوم التكرار لفظا ان قلت يلزم التكرار في
اشتراط العجمة قلنا لا لزيادة قوله في العجمة
قوله بان يكون حاصله في ضمنه الاظهر ان يقال
حاصله فيه حصول الصفة في موصوفها ولا
يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيرها العلمية لا
يحقق له الا يحقق العلمية بخلاف النواقي فان يحققها
مغاير لتحقق العلمية قوله يجعل غير المنصرف منصرفا
اي في حكمها المنصرف قوله فلم يتم الا التعريف العلمي هذا
مبني على ان السبب الاخير في اجم واخواته الصفة الاصلية او العلمية

بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب جمع واما جعل
المعرفة سببا ان قيل تعلى هذا جرى في قوله وما فيه علمية
مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اي بارادة العام
من الخاص وفيه ان يكون التاثير التعريف مشروطا بتحققه
في ضمن العلمية او بثبوته في العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية
واما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا يكاد يصطلح
الغير قوله لان فرعيته التعريف المشكل اظهر لان الفرعية
لمقابل التعريف تذكر في مقابلة الشكل لا العلمية قوله
وهي كون اللفظ بما وضعه غير العرب لا غير كان في العجم اسم
جنس بمعنى الحمار في لغة الزوم قوله سمي به احد رواة
القراءة سمي به نافع رواية عيسى وانما جعلت شرطا وتحقيق
الاشتراط ما قاله الفتح الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي
ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي
ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه اول العلمية
وهي منافية اللام والاضافة فاشتغالهم بها جاز ان يشيع بها
ما يعاقبها ايضا اعني التنوين عليه لحق الفتحة حتى لم يكن فيهم
الكسر التنوين عاما وهو عادة وبقي الاسم بالاسباب تصرف
كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ مزيل
حكم المطرد عليه فقيل الاعراب وياء النسبة وتحقق ما يشمل

فيه يحذف بعض الحروف وتقلب بعضها فخرجان
وادرعان في كركان وادرىكان ولما انا لم يقع كالعجم
في كلام العرب ولام العلمية قبل اللام والاضافة ولا
يفصل التنوين المضموم كالمكسور قبل التصرفات **قوله**
وتحرك الاوسط ذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط
الثاني الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الاسم
خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي خفيفا
ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه **قوله**
وهذا اختيار المصنف ذهب الزمخشري الى ان نوح كهند و
كانه قاس العجمة على التانيث للعلوي وغيره تحكم بما
وجد ولا يخفى اندفاعه بما يذكره الشارح قدس سره قال
الفيومي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف
في شيء من كلامهم **قوله** لانه لم يعلوى اي ليس له علامة تعقبه
قوله وشرط قبل يجوز ان يقال امتناع صرفها التاء والعلمية
بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا ولا يرجع اليه ضمير المؤنث
والتاء فيه مع فلوشي لما ان اسم الى النوح النبي عليه السلام
لكان اسلم **قوله** لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده
يجوز ان يقال ان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده
بما وقع فيه النزاع من نوعه وشرط تقدم انصراف نوع على

امتناع صرف شر لان انصراف نوع يخالف الاصل هذا في
الكتاب يخ المفصل دون عدم انصراف شر ولان انصراف
نوح مما لا ينبغي ان ينازع فيه بخلاف امتناع صرف
شر فانه ليس بهذه المثابة **قوله** الجمع اي الجمعية او
جمعية الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام
في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام سجين يظهر ضمير
الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره قال ضيعة سميت
شهي مصدر ميمي يضاف الى الفاعل اي ضيعة ينتهي
جموع التكسير يعني انه لما ثبت الضيعة من حيث انها هي قابلة
للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير
قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير وان لم يجمع هذا
جمز **قوله** وبعد الالف حرفان اوهما ساكن وثالثها
ساكن فلا يرد النقض لصحاري وكما لان **قوله** لانها جمعت
بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل
للعلة المستفادة من قوله لهذا **قوله** ليكون صيغته
منوطة بصورة عن قبول التغير فصار لازمه فيصح
ان يرفع اصلا هو الصرف **قوله** بغيرها الباء للملابسة
والغير بمعنى النفي والمعنى بلا بقاء لها بل لانها بقاء كما هو في قولك كنت
بالمال بلا مال لا انك كنت مالا غير المال وهو خلاف

لشرطه او صفة لقوله صيغة **قوله** منقلبة ناء عن التاء يشاه
فعلى الاول يكون قوله بغيرها منتقدا بحاله الوقف وعلى
الثاني يكون معتمدا بخلافه **قوله** جمع فارهة لافاره كما
قيل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال قدس
سره في الحاشية الفاره الحاذق وتقال للبغل والحمار
فارة بين الفروهة ويقال للفرس حواد شتى الحاذق ويردن زلت
ويقال للفرس رابع ايضا **قوله** لانها لو كانت مع ها كانت
على وزنه المفردات ان قيل التاء غير لازمة وينبغي ان لا يعتد
بغير الموزون بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها
اثر في تقدير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في وزن
فعالا موضوعة مع الكلمة لهذا استعمال اشاعث وفوارن
وفيه نظر لان التاء انما يكون لازمة في فعالة اذا كانت للمنوب
كاشاعثة جمع اشعث لانها بدل من يا النسبة بخلاف
ما اذا كانت الا عجمة كجوارب فجمع جورب وايضا عدم الاستعمال
بلا تقتضي الوضع مع التاء **قوله** ولا حاجة الى الخارج
غير مدلي بزيادة ولا بيا النسبة كما قيل مع انه لو زيد
يخرج نحو كرسي مع انه غير منصرف **قوله** فانه مفرد مخصوص
لا يصح الاعمال الجمع معه جمع فوزن الفوزان وهو معرب
قوله واما فوارنه فمنصرف قيل ليست اما التفعيل

بل لعدم التعدد ولا الاستئناف لسبق كلا امرا ان
بقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما يقل
فمنصرف لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبارا سميته
او ان المراد نحو فوارنة او ان المراد اللفظ وهذا هو الظ
لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف للعلمية والتانيث فكيف
يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المنتهى
المشتمل مع انه يجوز ان يكون منونا **قوله** وحضاجر
على الضيع ليس منصوبا باعني لان المنصوب لا يجر او
فلما يخ عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم ههنا شيء منه
تلك المعاني لانه منصوب على انه حال من المستتر في غير
منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا
كان بمعنى النفي فانه مع في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا
من تقدم معمول الدخول وزيادة لا ايما عطف على المدخول
لتاكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ايهام ان اشاع صرفه مخصوص
حال العلمية وليس كذلك لاشاع صرفه حال التنكير
ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر محذوف و
ينبغي ان يكون الجملة اعتراضية لاحالية ليخلو الكلام عن
ذلك الايهام **قوله** بل للجمعية الاصلية الجمعية وان
كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبار العلمية بها

ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المضادين في
حكم واحد ومن قال للجمعية عز شانه العلمية لجواز تسمية
اشخاص رجال فلم يات بشئ لان نوع ابهام منافيا للعلمية
لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية لازم
لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شايبة من معنى الجمعية
في العلم كما يجوز ان يبقى شايبة من معنى الوصفية فيه كما اذا سمي
شخص فاجرة بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع
هي الانثى والضبعان هي الذكر والجمع ضباع كركبان
وسراحين انتهى قال في الصراح حضاجر كفتار وضبع
كفتار ضبعان بالكسر كفتار نر ضبعانه ماده وهذا
يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السوال قوله والا لكان
بعد تنكيره مضرفا اللازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل
احمر علما اذا نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا
معنى قوله على الضبع انه علم جنس شامل للضبع لا الجنس
هو الضبع لشهى هذا التاويل بناء على تسليم ثابت الضبع
وقد عرفت مافيه قوله لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
ولامكان اعتبار الجمعية للطائفة قوله وهو الاكثر في
موارد الاستعمال ومذهب الاكثر انه يجوز جر محذوف
قوله حمل على موازنه لانه حبلى والرجل يحمل

الجامس وانما لم يمنع من الصرف اجراء للمعرب مخففا حملا على نظائره
من افعل علما لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف
كالكلب والجرو قوله لكن من قبل حكاه اعتذار عن انه
لم يعتبر الحمل على الموازن من الاسباب وقد صدر عنه
بانه ثبت على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المصنف في
شرحه يلزم هولاء ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وقد
بعضهم بذلك قوله بقدر اي قدر تقدير قوله
فكانه ستي كل قطعه من السراويل سروالا هذه عبارة
الشيخ رضي الله عنه وانما قال كانه لان السروال لم يجئ بمعنى
قطعه من السراويل بل جاء بمعنى قطعه الخرقة فيكون المفرد
مفروضا وانما يجعل لها المعنى الثاني حتى يكون الخرقة
لان السراويل يختص بالازار فلا يصح ان يكون السروال
بهذا المعنى مفردا له ولقائل ان يقول ان سراويل منقول من الجمع
الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الانقطاع اصلا
فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى الانقطاع لان قطعا
الازار ان قبل نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجئ نعم
جاء في الاشخاص كما ان احببا ذلك في الجمع المحقق
لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الانقطاع جاز
اطلاق اسم ذلك الانقطاع عليه كما يقال ثوب ثلاثي

جمع شرذمة وهي القطعة وفيه ان ذلك من باب اجراء
الجمع على الواحد لامن باب اطلاق الجمع عليه المفهم الا ان
يقال اذا صح الاجراء الاطلاق قوله واذا صرف لما كان
عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اذا في الاول
واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقع ان لما كان قوله
فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا يخفى ان نقض
جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي ثبات الاشكال من وجه
آخر وهو ان سراويل اذا صرف كان ينبغي ان يصرف معاملة
لانه بوزن مفرد اكما يصرف فراتة لانه يوزن كراهية ويمكن
ان يدفع بان سراويل مفرد اعجمي ولا اعتبار لموازنة الاعجمي او
بالدور او بتعدد الجمع في سراويل سلطانا صرف اولم يصرف
وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى العدد
منعه من الطرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه
قوله اي كل جمع منقوض وكذا كل مفرد غير منصرف
منقوض كفاض اسم امراة واعيلم مصغرا على لا مفصور كعلى
فان الالف فيه ثابتة لخفتها قوله في حالتي الرفع والجر اشارة
الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة
المستفادة من الكاف قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة
دلان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال المحوج

ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة
على وزن سلام فصار مثل فرازنة المشبهة كراهية قوله
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم منه ان من جعله
غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف لان
كان التنوين عوضا عن الياء وعن الحركة وينبغي ان تكون
كذلك لان منع الصرف مقدم على الاعلال يوجب الفتح حالة
الجر والقول بان الفتح لحكم الكسر لانه يجتاء بعد الكسر
قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام
الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل
جواز حواري التنوين فالاصل الاسم الصرف ثم حواري
حذفها واتبعت الحركة ثم حواري حذف الحركة للاستثقال ثم
جواز تعويض التنوين عن الحركة ليخف الثقل عند حذف الياء
الساكنة قوله وفي لغة بعض العرب اثبات الياء وهي
قبيحة وعليه قول الفرزدق بشعر لو كان عبد الله مولى
هجوته ولكن عبد الله مولى موالياً وجوز ان يجعل
الياء للتكلم والاصل موالي بتشديد الياء حذف احدى الياءين
وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة
في الهجو قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
لا شبهة في ان التركيب الذي يناسب بعد من الامتزاج

جمع شرذمة وهي القطعة وفيه ان ذلك من باب اجراء
الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان
يقال اذا صح الاجراء الاطلاق فقوله واذا صرف لما كان
عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اذا في الاول
واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقع انما كما قوله
فلا اشكال بالنقض به على ما قاعدة الجمع لا يخفى ان نقض
جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي في اثبات الاشكال من وجه
آخر وهو ان سراويل اذا صرف كان ينبغي ان يصرف معه
لانه بوزن مفرد اكما يصرف قوارة لانه يوزن كراهية ويمكن
ان يدفع بان سراويل مفرد اعجمي ولا اعتبار لموازنة الاعجمي
بالمذور او يفقد الجمع في سراويل سلطانا صرفا ولم يصرف
وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فنظر الى العدد
منعه من الطرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه
قوله اي كل جمع منقوض وكذا كل مفرد غير منصرف
منقوض كقاض اسم امراة واعيبد مصغرا على لا مقصور كما
فان الالف فيه ثابتة لفظها قوله في حالتي الرفع والجر اشارة
الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المتكلم
من الكلف قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة
دلالته الاعلال سببية قوي وهو الاستقلال المحرز

ومنع

ومنع الصرف سبب ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة
على وزن سلام فصار مثل فرازنة المشبهة كراهية قوله
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم منه ان من جعله
غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء
كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون
كذلك لان منع الصرف مقدم على الاعلال يوجب الفتح حالة
الجر والقول بان الفتح حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من
قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام
الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل
جواز جواري الى السوين فالاصل الاسم الصرف ثم جواز
حذفها واثبات الحركة ثم جواز حذف الحركة للاستثقال ثم
جواز تعويض التنوين عن الحركة ليخف الثقل بحذف الياء
للساكنين قوله وفي لغة بعض العرب اثبات الياء وهي
قبيحة وعليه قول الفرزدق في شعر لو كان عبد الله مولى
هجوته ولكن عبد الله مولى موالي وجوز ان يجعل
الياء للمتكلم والاصل موالي بتشديد الياء حذف ياء الاولى
وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة
في الهجو قوله وهو صيرورة كلتين او اكثر كلمة واحدة
لا شبيهة في ان التركيب الذي ثابت بعد ان لم يكن

تركيب وجدي في الاسماء وهو المعرف ههنا لا مطلق التركيب
فصح التعريف جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراطه
العلمية لانا نقول المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما
لانا لا نسلم الحصر لجواز ان ينقل الى المعنى جنسي كالاكرام
ذلك العلم ولو سلم فقوله العلمية شرط لتحققه وتنويه اشتهر
قوله من غير حرفه جزء ان ثبت اعتبار هذا القيد
فيما اريد التركيب من غير اعتبار نفي الاضافة والاسناد
علم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلم لم يظهر اثر تركيبها
فلم يعد من جنس التركيب الذي ناسب ان يعد سببيا
بخلاف تركيب التركيب من الاسمين اسناديا كان او اضافيا
ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج الى نفيه بوجه قوله
ليأمن من الزوال والاعلال او ليتحقق سبب اخر حتى
اثر المنع قوله فيحصل له قوة الى اللزوم قوله
وان لا يكون اضافة والاسناد والباء للملابسة اي لا يكون
ذلك التركيب ملابسا لهيئة الاضافة والاسناد وذلك
لان كل كلمة نقلت عن مركب اعرابها وبناءها باعتبار
المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار
العلمي لاشتراع اعتبار كلمة قوله لان الاضافة مع اولان
تاثيرها المانع في الجزء الاول وهو بطل ما عرفت والمانع في الجزء الثاني

على قياس تعلبت وهو ايضا بط كانه مشغول باعراب الحكاي
قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه اي اذا كان في طباع
شيء اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما
في مادة واحدة حكما فان المركب الاضافي حكم كلمة واحدة
قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المص ومن
قبيل المعربات المحكية عند جمع ولا يصح ان يحكم بعد
انصرافه لان لم يظهر اثره لفظا قوله كانه اكتفى انما قال
كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم ما يتضمن حرف
العطف بالفعل لانا نمنعه بحسب الاصل ومن الجائز
التخالف ولئن ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر
علما معرب غير منصرف ومن ههنا سعد ح جواب
هو ان المص وافقهم في موضع الصرف من غير ان يقصد
بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما
على الارتجال قوله الا فعد النون قلما اوا بحث مع
ذلك اعتبار العطف او لا تم الحكم عليه بقوله ان كانه
قوله لانهما من الحروف الزوائد بالفعل فلو احتمال لفظ
نونه الاصالة جاز صرفه كحسان لجواز ان يكون من الحسن
كما جاز ان يكون من الحس ويمنع ح قوله لمضارعتها في
التانيث في منع دخول تاء التانيث لما كان صرفها دليلا

عليه وجودا او عدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من
الوجوه ووجها للشبه لان الوجوه الاخر تساوى الزوجين
صدا كسكران وحمراء فيكون الزايدتين في سكران
مختصتين بالمذكر كما ان الزايدتين في حمراء مختصتان
بالمونث وفي نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان
المذكر في نحو حمراء كذلك ولا يرد عليها مع صرفها لان
يرى انها صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومع عمران
وعثمان مع عدمها قوله لما كونهما مزيدتين وفرعيتهما
للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم
انتفاء الفا لان نقول وجهه ان المجرد عن التا اصلة
ما زيد عليه التا والالف المشابهة الفرعية التي تؤثران
بسببها قوله ولما شابهتهما لانثى التانيث اي مع دخول
تا التانيث ان قلت لابد في السبب من فرعيه ولا فرعيه
على المذهب قلنا للسبب المشابهة او المشابهة فان كان
الاول فهي فرع للطرفين وهو ظاهر وان كانا هو فرع لما
عليه لكنه سبب غير اصلي لتوقفه على المشابهة مع ان
المشبه به فرع فالحاجة فيه الى اثبات فرعيه تغايره
المشبه به قوله والراجح هو القول الثاني لان وجه
اشتراط المطابقة الاولى انتفا الثاني بشرط قوله الاسم

الشامل ولا يلزم المقابل باللقب والكنيه والمقابل للطرف
اللازم الطرفين قوله وافراد الضمير اعتبارا بانها سبب
واحدا ومجموع وتثنيه الضمير في قوله انكانا باعتبار تعددها
في انفسهما قوله او شرط ذلك الاسم فيه ان يخالف
الشروط السابقه لكن يخلو عن لزوم ثاني بين اعتبار
الواحدة والتعدد كما في التوجيه الاول قوله فشرطه
العلمية منهم من قال انها شرط ومنهم من قال
انها شرط محقق للمشابهة لا سبب لانها كالف التانيث
لقولهان مقام علمتين قوله او ليمنع التا او ليتحقق
سبب اخر كما عرفت في التركيب قوله كعمران وسلمان
وعثمان نقد جاء في الاسم حركات الفاء في الصفة يجيء
كسر الفا وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المونث مع
التا قال او في صفه فيه انه عطف با وعلى عامل المنوع عمله من
وليس على شرطه قيل الصواب الواو بدل او لان الالف
والنون يوجدان في الاسم والصفه ولجيب ان التقييد
ليس باعتبار نفس الطبيعه بل باعتبار فردها وفردها
لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتقريب
لان متى كان مونثه فعلى لا هذا عند الاكثرين وجوز
بعضهم اجتماعهما وحكوا به الانصاف قد افاد به ان وجود

فعل ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه اتفاقا فلا
فالعدول عنه الى ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح
لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى هذا الوجه ضعيف
وقد اشار المصنف الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان الطعن
من وجوه فعلى عندهم انما فعلا كان الواجب عليه عندهم
اشباع صرفه بحصول اللفظ قلنا العلم الحاصل عندهم
انما قوله مبنى عما دليل لفظي والانتفاء المبنى على الدليل
اللفظي لا يكون الا بوجود فعل قوله لانه ضعيف خاص
قد يمنع قائلا ان نقول احصاء به بين في الاستعمال الا في
الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له وزن بحسب القياس
اما البناء لان الاصل في التاء التاء واما الالف وهو
الراجح لان فعلا في اكثر من فعلى فعلانة فعلى الاول
ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون
غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان الثابت بالقياس
لا يضره ولا يكفي قوله وندمان لو كان المراد بندمان
اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا يتوقف ولا يكسر
هنا الا لشاكلة المسمى قوله وهو كون الاسم على وزن
الفعل سواء كان له زيادة فسبته الى الفعل او لا بالاضافة
في قوله وزن الفعل محمول على النسبة لاجل زيادة النسبة

والام يحتج الى قوله فشرطه ثالث ان يجعل عليها او نحمل
قوله فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط الان النسبة
ليست الا للغرعية ولا فرعية الا بما له زيادة اختصاص
بالفعل بعضي يا في اكثر النسخ المتن به الضمير راجع الى الفعل
وضمير يختص راجع الى الوزن او بالعكس واذا الغرب
هو المشهور قوله ولكن لابد من مد المال الى اخره
قوله وختم من ختم النسخ اكثرها بحيم فيه قوله وشمل علما
بالغرابة لوضع بالشام فالهويت القدس قوله ومثل ضرب
على البناء للمفعول قوله ووزن فعل مجهولا ومن الخواص
لما بات في الاسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام
نهاكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا من فعل امر
واما بل علما للفيلة فيجوز ان يكون منقولا منه ومن فعل
بمعنى مشى مخصوصا والعرف للدلالة على العلمية كما
قيل في شمس شمس بالضم واما الوعل لغة في الوعل
والوسم بمعنى الاسد فشاذان قوله ولم يذهب الى منع
صرفه الا بعض النحاة فذهب يونس الى ان الوزن المشترك
بين الفعلتين يؤثر وذهب عيسى الى ما رع اذا كان منقولا
من الفعل كقوله اتاني جلاء وطلوع الثريا ولولاه لكان
لوزن جلاء بردباء ان كان علما فتحكى مع الضمير ولا تغير

وانم يكن عما هو صفة مقدرا ى انا ابن رجل جلا ى
الكشف مراة او كشف الامور قوله او يكون انما لم تقل
بله او يغلب كما قال النحاة لان فاعل اذا احمل علما
لمذكر كان منصرفا مع انه غالب في الافعال ولم يجئ
في الاسماء الا حاتم وعالم وسالم قوله اسم حمار اسود
ولان في اثبات العلمية زيادة مؤنة لا تقال في اثبات
الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول العلم لم يحتج فيه
ما يحرز به عن فوت المحذوف وان قلت هذا الوزن انما
يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر
فرعيته وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة
قلنا زيادة الوزن تناسبه في جميع الافعال المتصرفة فصار
كالمراد بها في جميع الافعال دون الاسماء وانما اختصاصا
بالفعل او يكون غير مختص مخصصه به فرعيته المقابلة لاصل
وجه ان الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر انه او يسمع الطلو
وان السببية بين الشبهين العمومين من وجه لافتراقهما
في شمر واحمر واجتماعهما في نحو زيد ويذكر ونحو استخرج
معلوما ادبجهولا وامر واستخرجا عجمي وتباعد وتبعثر عد
وافعل وانفعل قوله اي اول وزن الفعل لما كان المراد
من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع

الضمير

الضمير الراجع الى الوزن والى الموزون كما هو الظاهر قوله
زيادة حرف او حرف زايدا على الاول صح لفظة في لان الصفة
ينسب الى موصوفها لا نفسها وهو شابع وكذا على الثاني لان
النسبة بين قوله اولا بين الحرف الزايد العموم من وجه
ويصح نسبة العام الى الخاص في والعكس اولا المراد
في موضع اولا قوله من حروف اتين لو غير ذلك الحرف
بصرف كحراف وهرق من اراق ساضيا واراقا مراكذا لو
في الوزن مع بقاء الزايد سواء كان بالحذف كيسع او
كعلى او بالادغام كاشداد والرد الى الاصل كما ان سبب
يفعل بحذف الفين واللام لاجل الجزم او الوقف فانك
يرد المحذوف فلان استوط الجزم او الوقف لجاز ذكر
لا يكون في الاسماء فتقول من يقل من يفعل واختير اسبين
جاز القول والاخفى قوله غير قابل اى كونه حال من ضمير اوله
والمراد بجعله شرطا للشق الاول لان الاختصاص الفعل
لا يقبل الزوال اصلا قوله ولو قال غير قابل للزوال كان
اراد غير قابل للزوال بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود
اذ قياس موزنه ان يكون على افعل قوله ومن ثم امتنع
احمر وابيض فاعل قيل في جعل وجود الشرط علة للشرط
نظر لان المقرر من ان المشروط يسبب السبب لا الشرط

كون

قد يدفع انه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع
الصرف ليعمل ولا يخفى ان هذه الاشتراط سبب
للحكم المذكور **قوله** بالسببية المختصة او مع شرطية
لا بالشرطية المختصة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث
قالوا اثر علية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس
لتحقق السببية وهو الشبه بالف التانيث الممدودة **قوله**
او لواحد من الجماعة اي لمفهوم صالح للاول يراد به واحد
الجماعة **قوله** فانه اريد به المسمى مرتين والا لم يصح توصيفه
باخر لانه نكرة **قوله** لما بين اي الدليل ظهور الالتزام
قوله استثناء مما يلي من الاستثنا الاول اي استثنا
بعد تقييد المستثنى منه بالاستثنا الاول فلم يلزم تعدد
الاستثنا من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثنا
من المطلق والثاني استثنا من المقيد وانظر ذلك بالتامل
ثم توجيه طريقين من حيث ان الكلام متعلق بفعل
واحد بلا عاطف او جعل العدل قوله العدل وورن
الفعل معطوفا على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر
دلالة واحضر عبارة ولعل النكتة في العدول اخلاف
اثر العلية في المعطوف والمعطوف عليه وعزاه
الاسلوب كما في عمر واحمد اتفق النحاة على ان العلية

موثره مع العدل في اسم بوضع الاعلام كعمر ومنع وزن الفعل
سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمد او لا كاصبع
وزينب واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف
قبل العلمية كثلاث وشتى فذهب اكثر النحاة الى اضافته
لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة
الى عدم انصرافه اعتبارا للمعدول الاصلي وليه قال
الشيخ وتابعه ان العدل لفظي وهو باق واما اخر وجمع فاخوان
اعلاما غير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي
ومنصرفة عند الكوفيين **قوله** وهما متضادان ولما
يتوهم من القاعدة المذكورة بكلمة جامعة للعدل والوزن
والعلمية فان العلمية موثرة فيهما مع انها غير منصرفة بعلة
اخرى وقد يدفع ايضا بان العلمية غير موثرة معهما استقلالها
بمنع الصرف قبل ورودها **قوله** على اوزان مخصوصة
هي اوزان ثلث وثلث واخر وسحر واسحر عند بني
تميم وقطام الخ عندهم **قوله** اي لا يوجد شي من الامور
الدايرة يعني ان المستثنى منه ليس بسبب المنع مطلقا لعدم
صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين المزوم مستثنا
الشي من نفسه بل مفهوما مردد ابين مجموع السببين و
احدهما او مفهوما مساويا لاحد ما جامعه العلمية موثرة

ولم يكن شرطا بها وهذا المعنى وان كان محصرا في
احدهما لكنه اعم منه بحسب التصور وهذا التقييد كما في
في صحة الاستثناء كما قال في كلمة التوحيد قوله
لم يتق فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة كما في ادريحان
قوله وايضا قد عرفت به يندفع النقض اما على
وزن افعل حيث قيل انه معلول عما كان معه الام او
الاضافة او من ورد قوله ولما كان قول التمر اطيب
بعد ان كان الاخفش فاعلا اذ يلزم ترجيح قول سيبويه
اصلا مع انه مناف القاعدة لحقه عنده واشاع نصب
اعتبار بتقدير اللام او القول بانه منصوب على الظرفية
والحالية او كونه بدلا لاشتمال بعيد في مثل احمر عما
سا احمر لانه معمول لما قبله قوله وكذلك افعل التفضيل
وكذلك ثلث قوله لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف
افعل فضلا ولذا لا يعمل افعل التفضيل في الظاهر دون
فعلا قوله حتى صار افعل اسما اي صار ملحقا به
كانكل قال اعتبارا يجوز ان يكون مصدرا بمعناه فلان ذلك
الاعتبار لوقوع مخالفه قوله لاجل اعتباره بالوصفية
الاصلية بمعنى ان المعدوم بعلمه كالثابت قوله وفيه بحث اه
ان قيل جاز اعتبار شمة من الوصفية في العلم كما انا

بحر

باجرين فيه حمزة اجيب ان المقصود الاهم في وضع الاعلام
المنقولة غيرها وضع له لغة ولذلك نراها مجردة عن المعنى
الاصلي كزيد قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضي
قال الاخفش في الكتاب الاوسط انه خلاف في نحو اجمع اما
هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف
قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا
يؤثر قوله لما يلزم عليه النفي لا للنفي قوله فان العلم
للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالضد القابل
ولم يرد القابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات
معاني الاعلام والاوصاف فالقابل بينهما بالعرض قوله
في حكم واحد اي شان از واحد وتحصيله قوله وهو
دون منع صرف لفظ واحد شخصيا فلا يرد اعتبار المضا
في منع صرف الالفاظ وهو احد انحاء النوع ولا في منع
صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله
قلنا تقدير احد الضدين اه بل نقول ليس في هذا المقام الا
توهم اجتماع المتقابلين وبازاء ذلك ان الاندفاع هو
على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظ ولا بين العموم
والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة
العموم والخصوص ان جوز استعمال المشترك في المعنيين

وانما يجوز فذلك ليس للمقابل فذلك ان تقول الكلام
عما وجد لاجل الشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظ
اذا اراد الوجود العيني فكر هو ان يكون في عالم اللفظ
ما يندرج في عالم العين اذ لا يكون فيه في بادي النظر
وهو تأثر الضدين في امر موجود واحد لشخص واحد
كان الضدان مجتمعين او لا وانما قلنا في بادي النظر لان
الضدين قد يتوارد على امر واحد كالكيفيات المقابلة المؤثرة
في المزاج وذلك تدقيق فلسفي قوله لكنه شبيه به
فان لزوم اجتماعهما في التصور حاله مانعها في امر شخصي
بمراده اجتماعهما في التحقق قوله اي باب غير المنصرف
يعني ان اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر يعني انه
اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر لما
كان الغالب بناء عند البصريين وتطلق على الحالة
الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها
بالبناء قوله اعني اللام والاضافة دون سائر الخواص
كالفاعلية والمفعولية قيل وجهه ذلك انهما مغيران لمدلول
الاسم بخلاف البواقي قوله وحيث ضعفت له قيل
في توجيه عدم سقوط الكسرة ان الشأن كان اثبات الوجود
حافه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف لا يمنع

الصرف بالاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة
في حواج بيت الله معاقبة للتنوين المعذد قوله ان
العلمية تزول باللام والاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية
اذا كان العلم منقولا مصدرا او وصفا كالفضل والحسن قوله
كالصفات قال قدس سره في الحاشية الصافن من
الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم اقام الرابعة على طرف
الحافر ناقلا عن الصحاح قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات
ولا له الجمع على الجنس لا على افراده فعلى هذا التفسير يكون
جملة هو مستأنفة منقطعة عن السابق هو اما موقوف
وقف الاسماء الغير المركبة مذكور للفضل او مرفوع
على انه مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف والمبتدأ
والعدد المرفوعات واللام للاستغراق الانواع
ويحتمل على العهد الاول العهد الى ما يفهم من السابق
حيث قواعد رفع ونصب وجر وفي قوله لان
التعريف انما يكون للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى
كل واحد من المرفوعات اولى المرفوعات وقال تؤنث
وتذكر بالنظر لخبره اعني ما اشتمل فان المبتدا هو الخبر
فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يأت شيء
الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واقامت صيغة

بمباحث المرفوعات

الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام
محمول على ان الطرد قائم على علم الفاعليه لم تقل على
الرفع لان الخفاء في المرفوع ليس لاعتبار ما خذه فانه
اخذ الماخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف في تعريفه
ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة في ابهام الدور ولا
خال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة
الايضاح للمناسبة لمقام التعريف قوله والمراد باشتمال
الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اي كالموصوف بها فان
الحركات والحروف الاعرابيه وان لم تكن اوصافا لكنها
شبيهة بها لعدم استقلالها وتقيدها للعرب ويجوز ان يقال
ان صيغة المرفوع كصيغة المعلول المسنده فالمرفوع ما له
نسبه الى علامة الفاعليه بكونه ملابسا لها او ملابسة الكل
بجزئه وتضمنه لها او بملابسة المطرد عليه الطاري والمراد
بالاشتمال هو هذه الملابسه قوله اذ معنى الرفع المحلي
انه في محل اه الظاهر من العبارة ان الرفع المحلي هو هذه
الحيثيه وفيه لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست
على الفاعليه نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثيه مستلزم
لتوهم رفع له او لاعتبار رفع ما هو رفع لما هو في محله
وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما او اعم

من

من ان يكون الاشتمال له او لما هو في محله لكان الامر ظاهرا
قوله وكيف يحصل الرفع لعمل الباعث على التخصيص
عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعليه او جعل اللام
للعهد كما ذكرناه آنفا قوله اي من المرفوع قال الكلام
مسبوق له ومن ابتدائيه اتصاليه وتاني عنه قوله
منها المبتدا قوله او ما اشتمل اوجه ويجوز ان يجعل
راجعا الى المرفوعات بضرب من التاويل ويوافقه
قوله ومنها المبتدا لانه جزء الجمليه الفعليه بعقب المسند
وفيه انه قد يحذف كقولك ضرب واكرم الانا وقوم
زيدا اي ايداي ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف
زايد قوله اي هي اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع
للاسناد قوله ولان عاملها اقوى لانه موجود مخبر عن خلاف
عامل المبتدا فانه عدمي معقول وقوة المؤثر تقتضي قوة
اثره فالفاعل في المرفوعيه اقوى من المبتدا ولا يعارضه
ما ذكر في المبتدا لانه لا يفيده قوة رفعه بل يفيد فضله
حالة قوله لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه
قوله المرفوعات كان الالف لاستفهام اصل فيه اقيمها
مقام كلمة ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه بتعدد

فلو اسيغات وهو فضيلة وكمال قوله الاشعار
حقيقة او حكما فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل
قوله اسند اليه الاسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة
كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او
منفية محققة او مفروضة قوله بقرينة ذكر التوابع
بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف قوله او شهد او
للتقريع لا للشك او التشكيك قوله اي بايقاعه في
العمل او في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف
لانه فاعل لعامله حقيقة قوله وقدم المجاهد حالية بعد
قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفادين من لفظ او
قوله لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة
لانه مفاد الاسناد ولو ازيد الاسناد بحسب الدلالة
لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم الدخول واليه مال بعض
في الشرح قوله والمراد تعدده عليه وهو الافراد
الكامل قوله المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة انه يقصد
التعريف نوع من انواع الموضوع ويجب ان يكون المعرف
واجزاءه من لوازم المعرف والتعريف من لوازم تقدم الفعل
ان غرض المتكلم في نحو زيد على قام تعيين محل الفائدة
وان المخاطب يقع في انتظارها وفي تقديم قام على زيد

تمرين الفائدة وانتظارها محلها فلو قدم زيد في قام
زيد لانقلبا لفرض نقل عن الكونين بجواز التقديم و
استدل بانا لو جعلنا زيدا في زيد قام فاعلا وجعلنا
الكلام محمولا على المقدم والتاخير لم يحتج الى الاضمار
وتعذر على الوجود اهون من اثبات المحذوف ولهذا قالوا
ليس في زيد ضربت الا النصب ولا يلزم عليهم نصب
كلم اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا احكام اخواته
قوله اي اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على
جهة قيامه به متعلق باسندا وصفة لمصدره قيل
يحتمل ان يكون حالا بعد حاله ولا يخفى ان شيئا لا ينافي الفعل
لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك
على طريقة قيام الفعل اي قيام مدلوله يقال علمت هذا
الفعل على وجه كذا وعلى هيئته اي على طرزه وطريقته
وشكله قوله وطريقة قيامه ان يكون على صيغة
المعلوم اي دلت علامتها او من لوازمها وذلك لان
القيام ثبوت وجود الامر واتصاف ذلك الامر به
والتعبير عنه بلفظ لا يصيغة المعلوم لان المصدر للمعلوم
المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه
تامل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت

نعم الامر ثبوتا بمانع القيام وثباتا كله في المعنى او في
التعبير فتغيير تعبير القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد
الذي هو نفس القيام قلنا القيام اريد به ما يشمل بعضها
بعضا قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله
وان كان للمصدر المجهول لانه في قوة ان مع الفعل
المجهول قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر
فانهما مالا الى ما ذهب اكثر المتقدمين قوله وزيد
قام ابوه قيل لو كان قالوا لكان نصا بهما قصدا
لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدا وفيه انه لو كان مبتدا
لوجب تقديمه كما في زيد قام قوله والاصل ان
هو في اللغة ما حمل عليه الشيء او في عرف القاعدة و
المراد سيذكره قدس سره ان قلت انما ترجح هذا لعبارة
على قولك الاولى ان يقال مع انه اوضح واحسن قوله
لمراعاة الاستحقاق لانه لفظ الاصل لعلما الى ان قرب الفاعل
من الفعل كانه منزلة قاعدة لا يجوز سدها وانه ليس
بمجرده اولى به حتى عليه بعض الاحكام كما سياتي بقوله
وكذلك حاز فيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى
قوله في الفاعل وكذا الاصل فيما هو بمعناه ان
يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول

الاول

الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا
الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة
قوله اي ينبغي ان يكون الفاعل عليه لما حاصل ان
الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل وتقدمه
لكن قد يزول ذلك الاقتضاء لعارض يقتضي امتناع
البعد او وجوبه ونظر ذلك ما قيل ان الماء بطبعه
يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء لعارض
سخن قوله ان لم يقل ان ليس مع انه اخصر و
اشمل لشموله شبه الفعل اضمر وضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل
اصل في هذا الحكم وشبه الفعل يلحق به قوله لشدة
الاحتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقدم
لدلول الفعل وطرف النسبة الذي فاعل ههنا داخل
في تمام النسبة ومفهوم المفهوم مفهوم فكما ان الهيئة لكونها
على النسبة كانت جزء الفعل كذلك الفاعل لدلالته
على ما هو داخل في قوام النسبة كان في عداد جزء قوله
يدل على ذلك ان كان السابق دل عليه دلالة لا يزيد
ان ضمنت الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو
يضربان ويضربون وبضربين قوله فلذلك الا

للتعليل يفيد ان كون الولى اصلا علة لجواز المثال الاولى
وامتناع الثاني والقا اما للتفريع فيفيد ترتب العلم
بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق او للتعليل
فيكون من باب الاستدلال لان مستدل بالمعلول على
العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا
يخفى امتناع المثال المذكور وان كان ترتب على الاصل
المذكور لكنه لا يتوقف عليه لتمونه على تقدير فاعلها
في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه قوله
لتقدم مرجع الضمير وهو بدريته لتقدم الشيء على ام
رتبة كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم سواء تعدد
بالفعل او لم يتعدد وهو ح في حكم المتقدم لان ثبوت
السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل الوضع
السبب موضع المسبب قوله خلافا للاخفش وابن جني
بكون الياء فيهما حروف اتصال ضمير المفعول به يا الفاعل
مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به
كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل
ثم يستدعي تقدمه على ما سوى الفاعل وقال الشيخ الرضي
الاولى تجويز ذلك وليس للبصرة المنع منعهم قولهم
في باب التنازع انتهى قيل تجوز الاضمار قبل الذكر

في باب التنازع في العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة
وقيل تجوزه للضرورة اذ لولم يضمر لزم اما حذف الفاعل
وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح و
ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب المحظور مع ان مثل
ما ذكره حاد ههنا لان حذف المضاف اليه بلا عوض
غير جايز واظهاره يوجب التكرار وقد قال ان الاسم
الثاني يقتضي الفاعل الاول في الاسم الظاهر او الضمير
كونه ملغى قوله جرى ذبحاه الحمد رعايته والمراد
المعاويات اما شراء الناس او حقيقتها قال قدس سره
في الحاشية هوى الكلب لهوى عواء صاح اشهى وقد
فعل جملة اخبارية وضعت على سبيل التاويل بان الدعا
مذاهب قوله لفظا ايجاد الاشهى لفظ الاعراب قوله
في ضمن الاشتمال فان احضار المفرد مقتضى احضار
جنسه اي خصوصا اذ الممكن بالعرض متعلقا بخصوص
فرد كما في التنبيهات قوله والمفعول المتقدم ذكره في
ضمن الاشتمال او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل
لاشعاء الذهن من احد المتقابلين الى الآخر قوله
فلا يرد مع ان العميم بعد التخصيص شايع قوله
نحو ضرب موسى حلى فان القرينة اتصال علامة الفاعل

بالفضل ومن القرائن اللفظيه الاعراب الظاهر في رابع
احدهما واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب قتاه
موسى **قوله** بعد الا شرط توسطها بينهما اه اي
بعد الا الواقعه بينهما في صورة التقديم الثابت والتاخير
الذي يحكم باستاعه يعني ان المقدم مشروط بتوسط
الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول
لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك
غير جايز فالتاخير الممنع ايضا مشروط بتوسط الا
بينهما كما سيذكره قدس سره **قوله** فلم يجز عن الا
لتباس
المحي يقتضي استاع تقدم المفعول على الفعل نحو
ما موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسميه التي يحتمل
المقصود **قوله** فلما فاة الاتصال لانتفصال اي
اللزوم خلاف المفروض **قوله** مع جواز ان يكون
عمر مضروبا بالشخص اخر هذا ظاهر في المثال المذكور و
نظايره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا
كقولك ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد
حتى يكون زيد مضروبا به **قوله** لانها لو قدم المفعول
على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة
من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا

ان يعمل

نحو ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون
تابعا له او معمولا لغير عامل او مستثنى منه كما قدس
سره حمل كلامه على ما هو المتعلق عليه او مال الى ما
ذهب اليه الجماعة **قوله** لاحتمال ان يكون معناه
ما ضرب احدا احدا الا عمرا وزيدا كما ذهب اليه الجماعة
من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين
باداة واحدة بلا عاطف ويجوز ان يستدل لقوله
ع وما زايات لتبلغ الا الذين هم ازالنا بادي الوايي
اي ما زيد ابتغت احدا حالة من الاحوال الا الذين
هم ازالنا في بادي الوايي اي بلادية قويه
وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل مقدر اي ابتعوا في
بادي الوايي او ان الظرف ما يكنيه رايحه من الفعل
قوله واذا تصل به وكنا اذا اتصل بصلته او
صفته ضمير المفعول عندهن لم يجز الفصل بين
الصفه والموصوف الاجنبي نحو ضرب زيدا الذي
ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضرب غلامها **قوله**
وجب تاخيره لم يقل وجب تقديمه اي المفعول لانه
ذاكر احوال الفاعل **قوله** لقيام قرينه مقام الفضل
في الدار على ما هو المرام والمقام اوقفا لاجل

قيام الفعل صحيح لا باعث قوله لان المقيد الخ
لان السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص
من صدر عنه الفعل فالجواب المنطبق على السؤال
نسبة الفعل لاذكر المبتدا وحمل شيء عليه لانه هو
المقصود في الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع
كما عرف وعند وضع الفعل ينوى الفاعل كما ينوى
عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل عند تردد
في الحكم وزد قام زيد فنوى الحكم بتكرار الاسناد فلا
يطابق السؤال معنى قال الكشي الرضي ان زيدا في
المثال المفروض مبتدا لا فاعل لتطابق السؤال
فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القيام لا عن الفعل
والاهم عدم المسئول عنه قوله ينبغي مرفوع
والاصل على زيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها
تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن المعارف الروسي
قدس سره ان زيدا منادى بحذف حرف النداء والجملة
الندائية معترضة وذلك لان المناسب المقام ان
يقال ان الضارع والمخنط لما وقعا في شدة و
نعمة حسب مزيتك يا زيد ناسب ان يبكى عليهما
دونك لانك في رخاء ونعمة قوله بقرينة السؤال

المقدر

المقدر المدلول عليه بلفظ المبنى للمفعول فانه مبنيا
للالتباس والرد وهو منشأ السؤال ونزول
منزلة المسبب قوله لخصوصية اللام لاجل كما هو الظاهر
وح يراد بالخصوصية خصوصية غيره ويحتمل ان يكون
الوقت وح يحتمل خصوصيته وخصوصية غيره قوله
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار
يكتفي برائحة من الفعل لا يمكنه المقدر لان هذا
البكاء كما فوبد لابكاء الخصوصية مع انها ليست سببا
قريبا للبكاء قوله ومحتنفا مما تطبع لحكاية حال ماضية
قد يورد الماضي بصورة الحال اذا كان لامرها بالا
لاستقراره في الخيال مع تقاء ازه قوله والمحتنف
السائل من عمرو سيأله اي غير علائه وسائقه حق
تعالى احتنفي فلان واصله من خطف الشجر اذا ضربها
بالعصا ليسقط ورقها قوله والطوح جمع طلحة
على حذف الزوائد كما قاله اغشوعاش ولا
يقال طلحات على القياس ويجوز ان يكون جمع طالح
للنسبة مثل ماء دافق يقال طاح وطوح وطاح
يطيح اي ذهب كلوا فح فالحقه من الالقاح ابن
كردن يقال رياح لواقح اي للسحاب لا يقال ملحات

قوله وما مصدريه لانهما امكن من الموصولة بمعنى الذي
اهلكتها الطواريء من الاموال قوله ومما يعلق بمحتبط
قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر
مما يليه عليه الشعر لانه لما بين سبب انضراعه وتأ
ان بين سبب الاحتياط ايضا انتهى معان تعليل البكا
باهلاك الطواريء نريد مما يلزم لان علة البكا هلا
اي بسبب كان وانما الطواريء بصيغة الجمع مع الاخبر
ان يجعله سببا لهلاكه قوله اي في كل موضع حذف
الفعل ثم فسر لرفع الابهام فايدة ذلك ان التفسير بعد
الابهام اوقع في النفس وذلك المفسر اما فعل صريح
او حرف يؤدي معناه مثل ان الدلالة على البؤس
بشرط ان يكون خبرها ماضيا فانها مع خبرها تصير في
قوة ثبت المعدد وذلك فيما يعلم خاصة نحو لو ان
ذلك سوار لطمني فان لو للشرط وجوابها محذوف
والتقدير لسهل علي ويحتمل ان يكون للتمني وهذا مثل
لضرب لمن ناوى ممن دونه واصله ان رجلا شريفا
لطمه انه قوله فحذفت الجملة انما تحذف جملة لانا نفهم
نسبة تامة وتم غير صالحة لافادتها لانها حرف
غير مستقل بالمفهومية قوله واذا تنازع الفعلان

من

من قبيل تحاذنا البؤس قوله واقتصر على الفعل يجوز ان
يراد الفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على
الاقل والاصل على الفرع قوله في الزمن فعلين نحو
كما صليت وباركت وسلمت وترحمت على ابراهيم و
يكون الاخير كالثاني والباقي كالاول عند البصريين
والاول هو الاولى والباقي كالثاني عند الكوفيين
قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع واولها
تعمول الفعل الاول اتفاقا فلا يجري فيه الزاع
من الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما
بعضهم او لم يعتبر قوله اذ هو يستحقه قبل الثاني
او هو طالب لمعمولهم مطلوب والمزاحم مفقود
وهو مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع قوله ومعنى
شذوذهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان الى المعمول
بخصوصه او بعمومه طرفا لنسبتهما وانما قلنا ذلك
ليدخل فيه حسبني وحسبتهما منطلقين زيدا ن
منطلقا ولا يجيء ان ذلك لتوجه اما بحسب الاول
والطبع او بحسب المنصور السابق على المحقق من
ان لا تراع بالفعل حال تحقق الفعلين بوجه ان
كل منهما معموله ولا حال التصور الذي هو عند

التحقق قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع
اي لا الذي من حيث انه واقع في ذلك الموضع ان يكون
معمولا لكل منهما تصور التنازع ولا يصح ان منطلقا
في حيز وحيثيتها منطلقين الزيدان منطلقا لا اني
عن وقوعه معمولا للفعل الذي اراد اني عن ذات تثنيه
المعمول الاول والتخالف بين المعمولين وان الضمير
المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع
اغنى عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق
بينهما قوله لانه حرف لا يصح اضماره اي استتاره
كاستتارة الضمير هكذا قالوه وفيه ان الفاعل هو المتكلم
وهو لا يستتر في الماضي ثم كان يدل انما كان هو او
الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكن الامر كذلك
فلا ينبغي ان يقال لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال
فان الضمير المنفصل لا يطلق الا بعامله او بما هو كجزئه
والا ليس عاملا ولا جزئه واما الانفصال فلا يتم في
صورة التنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الغاء
احدهما لئلا يلغى الا في المفعول لضرورة ملجئة الى ذلك
الا الغائبة ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او الاضمار
المخالف للشائع فيه هذا اذا كان الفعلان متواليين

في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فحينئذ الاضمار كما في
ما ضربا الا اياك واكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم
سعة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة العلم
التعميم قوله واراد المص بالشائع اه لانه المناسب لما هو
بصدده وذلك لانه يخالف فيقتضيه الاصل السابق
راي البصريين فاحيج الى الاستثناء وبوافقه عجارى
الكوفيين فيكون من تفاريع الاصل السابق واما ذكرا
المفعول فليس البحث قوله فلهذا خصه بالاسم الظ
ان قلت حكم الاسم الظ الواقع بعد الا حكم الضمير المنفصل
فلا بد من تخصيص الظ قلنا لعل المراد جواز القطع لا
قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف كان ينبغي ان
يحذف ولا يجاب بانا نذهب الى المهملة لا الكلية عما تقدم
اطلاق الاسم قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن
قطعه لان طريق القطع عندهم في هذا المقام اي في
مقام ما ضرب وما اكرم الا انا او الا زيدا بعد الكسائي
في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف
لا الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك قال الشيخ الرضي
البصريين وكذا الكوفيين اذ العلة مشتركة قوله نعم
يكون الظ بحسب اللفظ اندراجا يعني بيانا لاهتمام الشا

وقد يكون الجواب قوله فان اعمل او الغد الذى هو جواز
اعمال كل منهما او فحتما اركما فى بعض النسخ وليس هذا
قسما ثانيا من الشارع المذكور لانه شارع فى وط واحد
كما يدل عليه افراد ط فتنكيره ايضا قوله مختلفتين حال
والعامل فيه معنى فعلى يستفاد من الضمير المستتر فى
قوله فقد يكون لرجوعه الى شارع الفعلين الاولين عليه
بقوله واذا شارع الفعلان لان العامل يفسر الضمير فيكون
هذا التركيب مثل هند زيدا ضاربة فى ان العامل الفعلان
فيه فعل ومعنى قوله لقربه اى لقرب الطالب من المطلوب
وعدم لزوم الفصل بالاجنبى ورود الاستعمال الشائع
عليه ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغى ان يكون فى
جواب الشرط عند اجتماع اداتى الشرط والقسم مثل
والله ان اسئ لاكرمك قلنا القرب مرجح عند تساوى
مرتبتى القريب والبعيد وليس القسم واداة الشرط
فى مرتبة لان القسم اقوى من اقضا القصد قوله
لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة بشرط ان يفسره اعلم
ان الغرض من الضمير ان كان مختصا فى رفع الالتباس
وازالة الحيرة كما فى ضمير الشان وضمير نعم رجلا وزيد
رجلا فلا نزاع فى جواز الاضمار قبل الذكر لان الغرض

فى كونه مرجحا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا
لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فهم من منع وان
كان فى العمدة لان المفسر لان للضمير لا بد ان يكون
مرجحا فلا يجوز ان الجيد ومنهم من جوز فى العمدة كما نحن فيه
وقالوا ان حذف الفاعل اشيع من الاضمار قبل الذكر لانه
قد جا بعده ما يفسره فى الجملة وان لم تضافيه قوله
ولان لزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار الحاصل
المفعول فى نحو حسبته وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية قوله وفى
الجزء ظرف لاضمرت قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل
هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل
قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل فى نحو ما ضرب والا اليوم
الا انا وفى نحو اسمم بهم وابصر حذف هم وهو
فاعل عند سيبويه فى نحو ما ضرب واكرم القوم عدا
الواو والياء فى الاول والواو فى الثانى لسبب التقا
الساكنين عنها واما عن الاول فبان المصدر قد
ينزل منزلة الحوادث فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا
واما عن البواقى فانها من باب تقدير الفاعل لا من
حذفه نسيا والمحذوف فى باب الشارع محذوف نسيا

فيه بحث لان المحذوف في باب الشارع لو كان كذلك
لزم ان يكون المتعدي في مثل ضرب واكرمت زيدا
نزلا منزلة اللازم فلم يكن من باب الشارع لعدم افضاء
المفعول ولزوم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما
ضرب واكرم الا زيد فالاولى ان يعتذر عن الواو في
اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانه في عداد المثنى
وورد به وس تربي نزى قوم فهو منهم واما عن نحو
هم وابصر فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه
نفي المفعول للزوم الجار وكون فعله في صورة
ما يلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة
والكسرة بعض الواو والياء وكان الفاعل غير محذوف
لتعذره متى الكل قوله خلافا للكسائي في اصله
يخالف الاضمار قول الكسائي خلافا قوله وجاز الحمله
اعتراضيه ذكرت لبيان قول الفراء وردي عنه شوارك
الواقعين فلزم توارد العاملين على معمول واحد وذلك
غير جايز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات
الحقيقية عندهم قوله ورواية المتن غير مشهورة
عنه قال الشيخ الرضي لرواية الصحيح عنه يخالف
ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره ذلك ان نجعله

موافق

موافقا للرواية الصحيحة ان نقول معنى اظمار الفاعل
في الاول اتصاله به ويكون معنى جايز اذ جاز انفصال
الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز ان يقول بما
تقدم عنه او ان نقول جاز اعمال الفعل الثاني فحصل
في جميع الموارد خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك في ما
اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترك قوله ان استغنى
عنه شرط استغنى عن الجزاء ليقدم ما يدل عليه
لانه لا يجوز حذف احد معمولي باب حسبت لان
مفعوله الحقيقة مضمون للمفعولين لانه متعلق
الحسبان والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف
بعض الاجزاء المفعول واحد واعترض عليه بانه
يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا الآن كلا منهما
في انه مفعول براسه ومنه قوله ثم ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي
بخلهم هو خيرا لهم قوله لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة المجوزة
للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه و
هو متحقق بتمامه اي امتناع الاضمار قبل الذكر
في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار

مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل
من المبتدا والخبر بالاجنبي وهو ضمير قوله على المذهب
المختار والوجه المختار على اتفاق الطايفتين ولما كان
الحذف وجها مرجوحا حمل قوله مع هادم او واكتاسه
على اعمال الثاني والا لزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح
قوله الا ان يمنع مانع اى اضمر منه في جميع الاوقات
الا وقت منع مانع قوله وهو اخلوا ضمر مفردا خالف المعقول
الاول وتاويل المعقول الاول بكل واحد بعيد قوله
ولو اضمر شيئا خالف المرجع قال الشيخ الرضي جاز عنده
الضمير للمرجع اذا لم يلبس المخالفة بينهما نحو ان
كانت واحدة وقيل ان كن نساء والضمير للاولاد
فيجوز حسبني وحسبتهما اياهم الزيدان منطلقان في البيع
بحث للفرق البين بين الاصل والفرع قوله ولا يخفى
انه لا يتصور التابع اه مبني على ان تاويل المعقول الاول
بكل واحد منهما لا تعاب به قوله ولا استدلال لقائل
قائل ان قول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول
والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف
المعقول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن
قوله لان في معدته للعيشة زنكاني وانجه

بان لمكاني كند والمراد هو هذا قوله وقول المتن
صرح اسمه تنبيها على قوة الاشتهار وضرورة
عنده وقوله كفاني بدله او بيان لقوله قوله على تقدير
توجيه كلامين كفاني اه ان قلت هذا اذا كان الطلب
مطلوبا على كفاني اذا كانت الجملة الاسمية حاليه او
معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد
قلنا لا يجوز الاول للزوم نقيض الجزاء بنقيض الشرط
ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس
مع ان واو العطف والاعتراض ينبوعه عن ذلك
كان نفي السعي يستلزم انتفى الطلب ان قلت السعي
البيع فيكون اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم
نفي العام قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا
لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب المسبع قوله
لاستلزامه عدمي السعي وجعل نقيض الشرط
جزاء له قوله وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منافاته
لعدم البيع فلما مر من ان المراد بالسعي الطلب واما منافاته
لعدم الكفاية فلما يدل عليه الصريح الشرطية قوله
فعلى هذا ينبغي ان يكون ان قلت يلزم عدم صحة
الاستدراك لعدم تحقق المستدرك قلنا لا نسلم انه معطوف

على الجزاء لجواز ان يكون الجملة حالية او معترضة
او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب
في الزمان الماضي الذي لم يطلب في الزمان الماضي قليلا
من المال ولا مجدا لكنه يطلب في الحال والازمنة
الآتية المجد المؤثل ولو سلم فيقول صحة الاسناد
باعتبار توصيف المجد المؤثل او باعتبار استمرار
طلبه في الازمنة الآتية وبيان ذلك انه لما قال
طلب المجد كان المتوهم انه طلب مجدا لما في بعض
الازمنة الماضية اذ من شان العاقل القناعة وعدم
الاكتساب على طلب ما يفنى فدفعه بقوله ولكنها الخ قوله
لكن يجوز ان ينا قض في الوجه الاول بان القرينة على
اعتبار المجد المؤثل الا تقدر المجد مطلقا قوله
لشدة اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل واشتراكه
معه في الاحكام قوله كل مفعول فيه ان للتنوين
في المعرف الجنس لا المفرد فلا يصح لفظ كل فلعلة
اقحم الاشعار بالطرد والعكس فاعلم ما المذكور
لا الفاعل الحقيقي فلا يرد النقض بنحو ارسل الفعل
ثم ان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف قوله

واقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل
الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة
صفة عن الضمير قوله الى فعل اي الى الماضي المجهول
يعني انه اراد بالعلم اشهرا وصافه او اراد بالتخصص فيه
ويجوز تقدير معطوفا اي الى فعل ونحوها قوله
ولا يقع اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال
وان كان الاصوب ان يقول لم يقع ولا يخصص الحكم في
الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع
الاستعمال مقام الفاعل قوله المفعول الثاني
نقل ان المتاخرين جوزوا وقوعه موقع الفا
الاشاع في ان يكون المسند اليه مسندا ليلتئي اعم
لا يجوز ان يكون مسندا اليه لئلا الام قوله والمفعول
له والمفعول معه كذا لعله لم يكف بعطف المفرد
على مفرد تقدم مع احضاره للسند على صحة ادعاء
ان الاشاع في المفعول الثاني والثالث من الاشاع
في هذين المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك
لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة وردّ من جوز
قيامها مقام الفاعل قوله بلا لام قبل باللام ايضا
لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشمله القا

فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه قوله لان النصب
فيه مشعر بالعليه لدلالته على تقدير اللام الداله على
العلميه لا نقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام
الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفيه لانا نقول
ربما يحصل الاشعار بالظرفيه بنفس اللفظ نعم
قيل يجوز ان يناقش بجواز اشعار الظرفيه بالعليه و
المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جوابا ولا
يصح السؤال بلم قيل تمام الحكم ثم اعترض بانه توجب
ضرب للتاديب والقول ان المنصوب جواب لم دون
المجرور تحكم وقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
سؤال فشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك
لكان معمولا لمقدر لا لمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له
جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب سؤال عن
العليه فاذا قيل للم ضربت قلت ضربا وضرب التاديب
لعمر خلافا للكوفيين وبعض المتاخرين فانهم ذهبوا
الى انه اول اسند لا لابا لقراءة الشاذة في قوله تع
ولا يتقبل عليه الفدا بالنصب وقراءة ابي جعفر الذي
ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك ينجي
المومنين بالاضمار المصدر قوله لشده شبهه بالفاعل

قبل بنا الفعل المجهول لد وكون اسناده اليه حقيقه
والى غيره مجازا ولا يصار الى غير الحقيقه مع امكانها
وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان
الحقيقه ان الكلام اذا اداد بين الحقيقه والمجاز
على المعنى الحقيقي متعين لان التكلم الحقيقه متعين
مع امكان التكلم المجاز قالا ظهر ان نقال ان الاسناد
الى ما سواه مجاز عقلا ولا يكون المجاز العقلي مع وجودها
هو له ان قلت باي علاقه ينسب الزمان والمكان
والمصدر والمفعول بالواسطه قلنا النسبه الى الاخير
ظاهره واما النسبه الى الاولين فلان هذا الفعل
كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل الفعل وقابل له
وكان الاولان محلين للفعل وهي موثره فيهما نوع تاثير
حتى عرفا بها كان اشبهين بالمحل القابل واما النسبه الى
المصدر فلانه اثر الفعل وقد قلت لان عولت سيرا سير
سير شديد فقوه فعل سير شديد قد قلت هذا
الحق بعضهم نقل النسبه الا نفاعيه الى سائر الفاعل
عند قيامه مقام الفاعل وهذا القول لا يصور مع
وجود حرف الجر نحو ضربت في الدار فان النسبه
ليست الا ما استفيد من حروف الجر فمعنى ضرب في الدار

الزمان مضروب فيها لا انها مضروب به مجازا اهـ هذا
النقل في المفعول بلا واسطة اما في المفعول بالواسطة
فلا فعل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط
حقيقي لا مجازي بقي ههنا شيئان احدهما ان ذكره
تقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف الى
المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي ان يتعين
لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مرّ زيد يوم الجمعة
مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان التسوية الى ساير
المفاعيل لما كانت المفاعيل كلها تطرق النقل
وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها
ولم الجد في ذلك نقلا قوله اذ لا فايدة فيه والفاعل لا يقع
محل الفايدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها
الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة
الفعل عليهما ففي هذا وجب تعميد قوله فالجميع
بما سندكره قوله شبه المفاعيل بلا واسطة
وانما قيدنا بذلك لان الظرف وان كان معه في
مفعول فيه عند العمل فلا يظهر تمام القول المشبه
قوله وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو كان والقوم في
سواء لكان اخصر واظهر يعني ان الباب سواء في جواز

وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه
وفيه ان حال الباقي قد علم على تقدير وجوده مسندا
مع انه اراد التصريح مرة من قال ان الباقي معلوم
عدمه لبسكا اراد التصريح مرة ما قاله ان المفعول
به اذا وجد مع الفاعل لم يتعين فقال اذ اوجداه
قوله اي جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان
المعين به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر
المقيد والمفعول بلا واسطة ان لم يتعين كون
المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل
لانه مفعولية فلنا صورة الجر لما كانت نائبة عن
الفاعل اعني الرفع تعتده ان يكون في وجه المفعول
المفعول بلا واسطة قوله سواء في جواز وقوعها
موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد مما يساق اليه
بلا تنبيه يعني انه لم يرد الاستواء الشامل بجواز وقوعها
موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل بل ان
لا يكون لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى قوله
لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي
ان يكون الاول من باب اعملت اولى من ثانيه لانه ذاك
كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم قوله ولما عند عدم

ع ان قلت يجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في
مركزه قلنا خوف الالتباس انما لان التاخر وان دل
على انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان
يكون مفعولا اول وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل
لكن ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيرا ما عرد عن خوف
اللبس قال ومنها البداءة والخبر عطف على قوله قدم الفاعل
قوله او من جملة الموضوع بيان لحاصل المعنى لان
من التبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضاف
او من جملة افراده قوله على هو الاصل فيهما اي في
في باب المبتدا والخبر وهو ان يكون المبتدا مسندا اليه
دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدا يضاف اليه المضاف
ولهذا لم يكن قايم في اقايم ابوه زيد مبتدا لاحتمال ان خبر
الزيد ولبس لهذا القسم من المبتدا حرارة مع موضوعه
كلام تام كالفعل مع فاعله فلا يحتاج لتقدير خبر مسند اليه
كما تكلفه كثير من النحاة قوله واشراكهما في العامل
المعنوي وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
للاسناد اي استناده الى شيء واسناد شيء اليه قوله
وهو قيل انما في بصيغة الفصل الدالة على الحصر هنا
دون الحديث السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام

التعريف لزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكثي
في بعض الموجود بدلالة صورة التصريح على صورة
الاكثفا او لانه اراد التصريح بالحصر ليكون ردا على من
زعم ان اسم ان اسم الفعل مبتدا وفيه نظر لان صيغة
الفصل لتفيد حصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم
فهي تاكيد للحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام يفيد
حصره على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول ان
اسم الفعل مبتدا عند المص فكيف يصح الحصر على زعمه
اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدا الذي انفرد عليه وفيه
ان يجعل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر ليس
المراد قوله الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة
كما يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا
القسم من المبتدا صفة مثل صار محمول على زيد
قوله او بتقدير اسناد وبالاول فما يصح اسنادهم
قوله نحو ان تصوموا وسواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم
قوله المجرد قيل انما صح لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق
وجود لانه امكان الوجود واحتماله قد يزل منفرا الوجود
كقولك ضيعوا البر قوله اللفظية من قبيل التنبيه
الجزئي على الكلي قوله اي المتكلم او وجد فيه عامل لفظي

لفظي اصلا ففي انا العبارة وان كانت ظاهرة في سلب
العموم لكن المراد عموم اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى
الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان السلب على العموم
وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا القرينة
المقام ان العبارة ان حملت على العدول افاد عموم
السلب فتبصر وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم
ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدا والخبر كما
ان واخواتها لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك
زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية
الى خصوص النواسخ كانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
مؤثرا في المعنى وذلك لان الظان الوتر لفظا موثر معنى
ذلك ان يقول انه ان الحرف الزائد كما لعدم وان التجرد
اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا
يجوز العطف على محل اسم ان بنا على كونه مرفوع المحل لانه
قلت لعل جواز ذلك مبني على توهم ان اسم كان
مبتدا وهو لا يجاب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف
الزائدة فائدتها التوكيد ايا ما ولا تدخل اسمها في حد
المبتدا واما ثانيا فلانه غير جاسم لمادة الشبه لجواز
العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة

لمعنى

لمعنى الجملة ولا يصح الجواب بهذا ان العطف ليس على
محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها لان
القضية سالبة لا معدولة الموضوع قوله وثانيا
فيه المبتدا قد شاركه الخبر ان المبتدا مشترك معنوي
لان لفظ المبتدا مشترك لفظي ذهب الشيخ الرضي والا
لزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين قوله
او الصفة لفظا او للانفصال الحقيقي ومن قال انها تمنع
الخلو دون الجمع لم يات بشيء لان استحالة اجتماع الضدين
بين وامتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان الاستقراء
اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم في قائم ابوه
زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدا كما ذكرتم
واجيب عنه بتقييد الصفة انها تكون غيرها لم يكن صالحا
لكونه مبتدا لهما كما لا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك
قوله او حاربه محراها كقرشي فانه منسوب الى قريش
قوله الواقعة بعد حرف نفي او الف الاستفهام لان
انما لخذ الحرف والالف لتكون اخصر واشمل فيدخل
وغيره وهل وغيرها من كلمات الاستفهام قوله وبحوه
فذكر الالف للامثاله ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا

التعريف قوله كطلاء وابن وميت وكيف وكم وان
للتمثيل بهل وما ذكرناه ظ واما التمثيل بمن فلا يصح لان
يقول من قايم ابوه لان قايم صفة صالحة لان يكون خبر
المن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدا ولعل قوله
قوله يقول لمن ضاحبه زيد على ان مفعول الضارب
قوله او ما يجرى مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم
المجاز ذلك ان نريد بلفظ معناه اللغوى اى ابار قوله
لم يجز تثنيته على اللغة المشهورة د كون الصفة مبتدا
قيل لم يعتبروا عن القياس المبتدا في مثل قايم زيد وا حتبروا
عن القياس المبتدا الفاعل في مثل زيد قام فلم يجعلوا
تاخير المبتدا فاجبان جواز الوجهين ليس لانهما كان
كل من الوجهين مخالفا للاصل كالحن فيه فاني جعل زيد
في قايم زيد فاعلا خلافا للاصل وهو جعل المبتدا مسندا
وفي جعله مبتدا خلافا للاصل اخر وهو تغيير النظم
المبتدا والا لتباس المحذور ليس لانها اذا كان احد الجزئين
موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من
غير معارض فيورث التردد والالتباس قوله اى هو الاصل
المجرد ذلك ان المقول هو المرفوع المجرد لانه ذكر لقسام
المرفوع ولا يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد

لانه ليس مرفوعا المعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من
تقدير الاسم لان المراد بان كان الاسم حقيقة خرج
عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او بظاهر انه
نفسه كالحق وضرب ومن وان كان الاسم الاسم حقيقة
او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح
بخلافه وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم ويمكن ان يقال
ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع قيد الربط
فان ربط ضرب الى زيد ليس هو هو وربط الاسم الذي
اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم يبقى امر الجملة التوهم
الا ان يراد بالاسم الجنس فقط بعد واحدا وبعض التعبير عنه
بالاسم فلا تصدق على ضرب في ضرب زيد وكذا لا
على ضرب في زيد يضرب قوله اى ما يوقع به الاسناد
قد اشار الى ان الباء متعلقة بالايقاع المفهوم من الاسناد
لانه بنفسه يتعلق الاسناد فلا حاجة الى الباء قوله
ولك ان تقول المراد للمسند به الى المبتدا بقرينة الفا
كان مثلا ان كان الباء واليه يذكرها في العنوان قوله
ان يحمل الباء بمعنى الى قال قدس سره في الحاشية وكان
الاكثر في تفسير العبارة ان لا ينسب المسند اليه
المذكور في تعريف المبتدا وح يظهر فوائد به فائدة

والاحاجة اليه انتهى قد بينا وجه عدم الاحتياج اليه

قوله وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتدأ

كما صرح به بضرب في ضرب زيد لكن فيه ان ضارب في

زيد ضارب ابوه فخرج عنه لانه اسند الى فاعله لا الى

المبتدأ مع انه حسنه انهم الا ان يقال الخبر هو مجموع

اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن

لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى الاعراب على الجزء

القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدأ

اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد

جسم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضارب

يسند الى شيء اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة

ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق

على ضرب في زيد ضرب ابوه وضرب في زيد ضرب

وضرب في زيد ابوه ضرب مع انها ليست اخبارا لزيد

قوله اي بخلاف الاسم ان قيل المجرد عدي فلا يتم

فالاولى ان تفسير الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام

قلنا حقيقة او بتقدير الاسناد اليه او اسناده الى شيء

العوامل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم الا ترى

والعدم الخاص يجوز ان يكون في المحل علامة مع ان ما

جعله اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا في المسند

الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ او يسند اليه شيء

كما في القسم الاول من المبتدأ وانما قال ذلك ليخرج المجرد

الذي يكون المعتد قوله فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ

والخبر لطلبه لهما على السواء وقال آخرون هذا الوجه

وان عد الشيخ الرضي وهناك قولان آخران فكان

نفس سره لم يعتد بهما قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال

من احوالها غالبا فلا يرد النقض لقولك المنطلق زيد

ان قلت هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون

اصله التقديم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة التي

يكون عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة

المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي

لان الامر اللفظي طاري والاعتبار بالطاري دون المطرد

عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم الاسم مستغن عن الفعل

فاراد ولد الجملة المركبة منهما فيم الناقص الكامل

قوله ومن ثم انشأ بطريق الاستعارة الى الحكم السابق

فان الحكم الذي يستخرج منه شيء شبه المكان قوله

جاز في داره زيدا ما لم يقل في داره رجل اذ لا احد

يناقش في اصالة تقديمه لوجوب تأخيره الا انهم اختلفوا

المعنوي

في جواز في داره قيام زيد عنده بعضهم لان ما اضيف
اليه المبتدا ليس اذا بتقديم وجوزه الاخفش لان المضاف
اليه شديد الاتصال بالمبتدا فلم يحكم المبتدا وقد جا
في الكفايه ومرح اليعيش **قوله** وقد يكون المبتدا نكره
انما لم تقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدا على الخبر
عكس مع ان المناسب الاصل الذي مهدوه آنفا ثبالا
لزوم
الانتشاد بينه وبين الاصلين الاخيرين وهما تعرف
المبتدا وافراد الجزء المفهوم من لفظ وذكر قوله
قد يكون المبتدا نكرة وفي قوله والخبر قد يكون جمله و
يلا يلزم تعدم ما حقه التاخير على المبتدا عليه كما يظهر
عند التفصيل **قوله** والمطلع المفهم القول بان الحكم على
الطبيعة المستفاده من المعرف بلام الجنس هم دون
الحكم عليها لو كانت مستفاده من النكره فرط **قوله**
بوجه ما لفظه او زائدة او صفة لما كان التخصيص محصل
في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا
تخصصت لمثل ولعبد مؤمن اه لان قطعا يسبب عن
عدم الانحصار **قوله** بقبل اشراكها واياها لانها او
يرتفع وحث وصف لو تخصص بالصفة التخصيص
المزيل بالصفة صحح واما التخصيص النوعي بها

كما في المثال المذكور فكونه مصححا انما فتنه لانه
لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بانسان تصحه الابتداء بما
بتفصيله وهو جوان ناطق وباعم منه اعني خصما
اللهم الا ان نفرق بين التخصيص الواقع للانتشار
بالفعل والخصوصيه الثابته للمفهوم في نفسه
ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص الصفة فمن اي
اي باب التخصيص هو قلنا من باب العموم اذ لا
شك فرد عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عمومه
خيبر من حراد لاشتاع خروج المدوده عنه ان قلت لو لم
يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة
الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة ضعف
الاثنين يقيم والابتداء بها مصح فيكون نظر كل رجل
كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل
رجل من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفه
لان النكره الموصوفه يعم قلنا الصفه جاءت لتحقق
المصح لا التصحيح **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام يعلم
فيه ان هذا التخصيص فان المتكلم لانه يعلم كون احدها
في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند
المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف في

ارجلا في الدار فينبغي ان يمنع الاشتراك مع ان الصحيح
فنفيت وخصصت يعني ان المراد بالتخصيص ههنا
التعيين بقطع الاحتمالات او تعليلها فلا يرد ما قيل من
ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص اذا عمل البعض
من الجملة شائعا بين كما يراد اثباته **قوله** فانه لا تعدد في
جميع الافراد خلاصته هذا الوجه جائز ايضا الا ان ابدا لنكره
نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل في افراد **قوله**
كونه خبرا من جزاءه فان فيه معنى العموم لان الطبيعة
تقتضي التفصيل على الطبيعة الافراد فيعم الحكم كل فرد
الا ان فردا من جنس اذا افضل على فرد اخر من جنس
اخر من غير خصوصية علم ان التفصيل بينهما باعتبار
الاندراج في الجنس كجمع الكل اولا العناية لما لم يدل
على خصوص فرد كانت ان يراد الجميع حذرا عن ابرز الصحيح
بلا مرجح بلا مرجح كما قالوا لام الاستغراق في المقام الخطابي
قوله تخصيصه بما يتخصص به الفاعل لا يجري ما ذكره من
التكليف لانه حمل نكرة ما في تخصيصه خفاء **قوله**
او يستعمل في موضع ما هو ذا ناب الاخر يعني ان الكلام
محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في انا عرفت **قوله**
وما يتخصص به الفاعل قبل ما ذكر معنى بخصص الفاعل

بتقديم الحكم ان الفاعل بصيرة حكم المعرفة وحالها
يعني ان السامع كالاصغر عن اصغاء الكلام اذا كان
المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام لكل
لا ينتفع عن الاصغاء اذا كان الحكم معلوما فلا يجعل
النكرة بالاتهام **قوله** قد يكون خبرا لاما بسبب الكلام
اما بالنسبة اليه نثر **قوله** فيقدد صفة يجوز ان
يكون من باب التخصيص بالصفة ذلك ان يقول
ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير **قوله** علم
ما يخالف ما اذا قيل قايم رجل فان قايما يحتمل الا يكون
مبتدا وكذلك خص بالظرف وفيه بحث اذ قايم لا
يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدا ولك ان تقول
التخصيص بالظرف عنده **قوله** تخصصه بسببه الى
المتكلم فيه ان هذا لا يجري في كلامها اذ ليس معنى
قيل لك الا ان الويل الطلال ولا هلال لك لعدم
الفائدة بل معناه الطلال لك والقول ان المراد
بالويل دعا بالشر اطلاقا لاسم المسبب على السبب
فيكون بالتقدير دعا على الرجل بعيد فالاولى ان يقال
ثم سلام لرعايه اصله حين كان مصدرا منصوبا
الى
وانما اخر الجار والمجرور لتقديم الاهم والتبادر

المراد اذ لو قدم الجار وما ذهب الوهم الى انه قوله
اذ اصله سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون
بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك
كسبحت من سبحان الله بمعنى سلمت قلت سلام عليك
بمعنى مصدره قول سلام عليك فان يكون معنى سلام عليك
قولي سلام عليك الى بمعنى مصدر سلمت اي جعل الله
فالاصل سلمت الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالتكلم
بل ما لغايب قلت يرد على اختياره ان لا معنى لذكر عليك
بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا التقدير يجب الاتصال
سلمت الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع
متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك ثم رد على
الامام بطلان قول سلام عليك لان قولي يستدعي سلام
عليك سان او يبد او مقول وعلى تجرد هذا المعنى
مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب
لتعيين المخاطب الارادة من اللفظ الصالح
لان يراد به كل من خوطب فلا يكون تكرارا نعم له ان يقول
ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه اخر
على ما قيل وهو لزوم اخذ الضمير المصرح مرتين وهو
وهو في المصدر محتاج الى التعبير مرة اخرى وهكذا

فليتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك
وهو ليس عين المفرد ولم يعمم الى التصيير لانه مفرده
وان سلمت معناه قلت سلمك الله اي جعل الله سالما
ذلك ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ في المصدر
سلمك الله كما ان سبحان الله الماخوذ في قولك سبحت
قلت سبحان الله الله مصدر سبح بمعنى تره قوله وعدل الى
الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل على التجدد والفعل
على الحدوث قوله اي سلام من قبلي في المستقبل قوله
مراد صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابط في الاخبار
عن المبتدا والفاعل سواء كانا محرفتين او نكرتين جهل
المخاطب النسبة فان كان الجاهل بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه
نكرة وان كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه
قوله مردود وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه ورد
مردود وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه ورد
بما استعمال عليه كقوله ثم وجوه يومئذ ناضرة وهل
يزيد قوله يوم لنا ويوم علينا الا غرابة لك مما لا بعد
وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف قوله وان كان
الجزء المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد قد عرفت ان المعرف
يجوز ان يكون مطلق الجزء كما هو الظاهر فقوله والجزء قد يكون
جملة للاشارة الى تقسيمه وكون افراده اصلا قوله

فصل

والخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها خبرية وكما يذكر حمود
النحاة في ان الانشائية ولو كانت قسمنه صح ان يكون
خبرا للمبتدا فمنهم منعوا ستكين عما لا يطابق
مع السيد الشريف هو لا منتمكا بان الخبر يجب ان يكون
حالا من احوال المبتدا والانشائيين حالا من احواله
الا ترى انك اذا قلت زيدا ضربه فطالب الضرب صفة قائمة
بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه مطلقا الطالب
او كونه مفعولا في حقه او استحقاقه ان يقال ضرب ذلك قوله
ولم يذكروا الظرف فيه لم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل
العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية او فعلية
ولو بالاخرة قوله والجملة تشتمل لاشتمالها على الفائدة
ومحلها فاذا لم يكن فيها رابطة لم يكن المبتدا محلا
لفائدة اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها
فائدة وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا لها
لانه تضمنها الرابط فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه
يتصف بصفات ما يتصل به مدحا وذلك وغيره قوله
فلا بد في الجملة وكذا لا بد في المفرد اذا كان مشتقا او
جامدا اما ولا بتاويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله
القاع المكان المستوى والعرفج شجر يستوقد به النار

والمعنى هذا المكان المستوى عليه وكله تاكيد الضمير
الكساتي لا بد في الخبر مطلقا من عايد واستدل بالاجماع
على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد قائما
لا فرق بين المبتدا والخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان معنى
الفعل لانه كان على الزمان خبره فهذا المعنى ثبت الا لانه
عام معنى يختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير
قوله ومن عايد خبرا ولبين ممتنعها به الاسم والا
لاسم شبهه بالمضاف قوله كالام في نعم الرجل لانه للعهد
قوله ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم جاز
قياسا والا فعند سيبويه يجوز في الشعر شرط ان يكون
بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تع ان
الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن
عملا اي بضع اجرهم قوله وكون الخبر غير المبتدا قيل لاخلاء
الى العايد اذا كان الخبر عين المبتدا كما في المثال المذكور وقولك
هو لي زيد قايم قوله اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسا بين
اذا كان مجرورا بمن في جملة اسمية يكون المبتدا فيها خبرا
من المبتدا الاول لان حرف الجر شبه بالضمير يحذف في الجار
المجرور
المضاف وهو صفة اذا كان المبتدا الثاني نكرة كما في اليمن
متوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر
بدرهم لان التعريف غير مقصود كما في قوله ولقد مررت بها

سببي ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الجار والعامل
فيه الجر وتحقيق ينبغي ان تقدر منه مؤخرا لئلا يحتاج الى القول
بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او كما في
ان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور دون
الضمير المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكرد وارد
مهذب اثنى اثنى عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع
اربعة امداد والمد الملء قوله وما وقع ظرفا او جارا ومجرورا
وهو الحاد والمجرور لانه لو افقده في الاحكام ولهذا جعل
بعضهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا
فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو ظاهر الشرح قوله اي الحيز الذي
وقع ظرف زمان او مكان ههنا فوائد اولها قالوا الظرف
الزمان لا يقع خبرا على اعلم العين اي ما يقوم بنفسه ويتعين
عنها بالحشه انتهى قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه
ان الظرف مطلقا بحصول والاستقرار عندهم وذلك
معنى وان المعنى اي ما يقوم لغيره لا تعلق له بالزمان الا
اعتبارا معنى الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق
بحصول العين واستقرارها لصريح الفائدة لان الاسم
الخبر يطرد للمتوقعات الكائنة معها كلها فلا فايدة في
تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا
لا بعضها وفيه ان كون الاسم طردا لكل المتوقعات

لا ينفي عدم الفايدة لجواز ان يكون السامع جاهلا
بكونها معها مثلا ينفيد قولك الزمان في الحريف سامعا
لم يعرف كونه في الحريف وثانيها ما قاله الشيخ الرضي وهو
ان الظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه
فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثرها وكان
اسم الزمان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم الشهر
لانه باستغراقه اياه كاد هو لا يتمايز نكرة المناسب للمخبر به
ويجوز نصبه وجره بمن خلافا للكوفيين فان عندهم للتعيين
وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق
فالاكثر نصبه او جره بالاتفاق ولما قوله نحو الحج اشهر
معلومات فلنا كيدام الحج ودعاء الناس الى الاستعداد
له حتى كان افعال الحج مستمرة في جميع الاشهر وثالثها
وهي ان ظرف المكان اذا كان خبرا عن اسم عين فان كان
غير متصرف فلا كلام في اشتراع رفعه وان كان متصرفا
وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب اي مكانك
من المخدوب او انت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة
فالرفع مرجوح ورابعها وهي ان كان ظرف الزمان ذا المكان عن
رفعه اذا كان متصرفا وموقتا محدودا او اجرى به عن اسم
عين لارادة تقدير المسافة القريبة والبعيدة نحو دارك
من فرسخ ومنزلك مني ميلان على حذف مضافين اي ذات

مسافة فرسخ وذو مسافة سيري ليلة وهي متعلق بقول
الجزاي بعيده او بعيد هذا القدر واما انتصاب بعودا
خلفك فرسخين وميلا يوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور
هو تمييز عن النسبة اي بعدت فرسخين فالفرسخان معدان
لها كما ان المائة اسلا الا انها ما أمال وقيل انتصابه على الحالية
ويجوز انتصابه على المصدرية اي بعد فرسخين قوله
فالاكثر الغاء لتضمن المبتدا معنى الشرط فان مافي ما وقع موصوله
او موصوفه قوله على انه كما يبون واقعون عليه مقدر
اي ما دل جملة جعل التقدير بمعنى التاويل ليصح الكلام لانه
لم يصرف عن ظاهره لم يصح النسبة التقدير الى الظرف وذكر
الجامع في الجملة قيل في توجيهه ان الباء زائدة دخلت على الضمير
نحو زيد طيب باب اي اراد المعنى ان الظرف مقدر من حيث
ان جعله او من حيث انه جعله اي مفروض انه جعله قوله عن
الجملة او ان الباء للالصاق والمعنى ان للظرف مفروض ملتصقا
بجعله ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا
بذاك اي الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاوية
الكل بالكل ولحق التوجيهات بالشرح قوله بتقدير الفعل
وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال الخاصة بالحصول
والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة
نساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل

لعدم القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله
لم فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحول قوله
لا بد لدس متعلق بفعل النهاة محذوف وقيد بحين لان
في مثل زيد في الدار للظرفية وهي نسبة لا تقتضي الاظرفا
ومظروفا اما الظرف فدخولها واما المظروف فهو يدل
ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان جعل هذا عاما يصح اذا كان الحكم
لوقوع الظرفية لا هو هو والحكم فيه ليس الا هو هو قلنا الا
ان الحكم الا هو هو لا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل
لا يصح الحكم الا هو هو الا بتاويل قوله والاصل في العمل
هو الفعل والقياس على هو الذي في الدار وكل رجل
الدار ان قيل تقدير الجملة في المثالين الضرورة ولا ضرورة فيما نحن
فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر يعني وجد
فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل قوله
والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم
الافادة الزمان والقوى الافراد قوله وجار تاخيره للاتساع
وعدم التضيق كما هو شرب الرب ولهذا كان اعم وسع
اللغات قوله لكنه قد يجب الاحكام الخمسة كما يكون في الشرع
يكون في النحو وغيره قوله شمولا استعماليا الذي على مدلوله
سواء كانت دلالته بنفسه او بما يجاوره من امر منضم عليه نحو

ازيد قايم او متاخرعنه عالم من جاءك قوله عما من وجد له
صدر الكلام اي صدر دالة او صدر عنه نفسه مسامحة
قوله كالاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي والضمير
الشان ولام الابتداء والشرط ولو نوع تضمن مثل الذي اعني
فله درهم وبالجملة ما يفيد اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما
اقتضى التقدم لان السامع بين الكلام الذي لم يصدر بالخبر
على اصله فلو جوز ان يجيء بعده من الكلام ينتشر له الذهن
قوله وهذا ذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار ولم يمثل
لعص المثال المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة
بل غير سيبويه قيل لان زيدا معناه التجار او الخياط مثلا
معين للجنس والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكلي
في الجواب عن الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد قوله
لكونه معرفة ولا يجوز تقدم المبتدا مع لفظ الخبر لقلة عن
الحاجب في وجه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمر وفيه
وتطرق الابهام في هذه السميات على المتكلم لا يوجب لها
تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدا نكرة
والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او
التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لها قبلها نحو مررت برجل
افضل منه ابوه قوله لو كانا معرفتين الظاهر في جعل احدهما

مبتدا والاخرى خبرا ان ما ذكرتما ان السامع يطلب العلم
بكونه وصفا للاخرى يجعله خبرا قوله ولا قرينة فلو وجد
قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف
اذا الصور تشبه الثاني الاولى ومنه لعاب الافاعي
لعابه قوله او متساويين قيل لو اريد التساوي في التعريف
والتخصيص كان غنى عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكف
به لذهاب الوهم الى التساوي في وجه التعريف وفيه
ان مثل هذا الوهم غير مهم وبتقديره يشوبه التساوي في
التخصيص فالاولى ان يقال لم يكف به لفوات التفصيل
قوله او كان الخبر فعلا اذ ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا
مع فاعله وهو جملة ورد بان المراد فعل صورة كما حصل
ابن في ابن زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو
قاما الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة
حينئذ الى لفظة له للاحتراز عن نحو يقايم ابوه مع انه
فعل لا شبيه
بها عنده في شرحه فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية
للكل باسم جزئه المتقدم ان قلت سيجيء ان يقول ايضا
كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قايم لوجوب
تقديم المبتدا قلنا ذلك المبتدا مشتمل على ما له صدر
الكلام لاشتماله على النفي ومعلوم حالة بالمقايسة على

لتكرار العامل بما بعدها او معناها قوله او بالبدل من
لم نقل بوجوب التقديم في الزيدان قائم لم يلتفت الى الالتباس
بالبدل و الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزام
عود الضمير قبل ذكر مرجعه انخلاق الاصل قوله
و اذ تضمن الجزاء نفسه او تضمن متعلقه لا يجب التقديم
متعلقه نحو غلام من راكب خير منك في العبارة حتى قال تضمن
و لم يقل اشتمل كالاستفهام قيل الموجب لتصدر المجرور
في الاستفهام لتصدره في جملته اعلم ان ما يقتضي صدر
الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم
عليه شيء من اركان تلك الجملة و لا ما صار من تمامها من
الكلم المغيرة لمعناها كان و سائر ما يحدث معنى من المعاني
في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من يضربه اضربه و اما
قولك الذي ان تضربه يضرب فلان الموصول لا يؤثر
في صلته معنى قوله ينبغي تبع معها التقديم للزوم تقدم
الشيء على نفسه فان الجزء المثال المذكور على التغيرة فلو
اتى التغيرة عليه لزم ذلك المحذور قوله في المبتدأ نفسه اما
كان في صفته فلا يجب التقديم نحو على التغير زيد مثلا لجواز
تأخير الخبر ان توسط من المبتدأ و يجوز صفته لجواز الفصل
بين الصفة و الموصوف قوله مثل صلو الجزء بالكل انما يحصل

المقدر و التعلق من باب تعلق المعلول بعامل العدم طرده
في مثل غلام رجل شاله اذ لجعلت شاله مبتدأ قوله او خبرا
ان بشرط ان لا يكون اذ بعدها ما انت خارج فلا اصدقه فانه
لا يجب تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع
صلة لما فعالتها قوله او نائبا خيفة خوف اللبس و دون تقديمه
فانه يتعين لان يكون خبرا عن المفتوحة مع اسمها و ضميرها
اذ لا يجوز ان يكون ما في حيزان المكسورة معنى لصدارتها
و لا في حيز ان المفتوحة معنى لانها موصولة و لا يجوز تقديم
ما حيز الموصول فتعين ان يكون خبرا لان المفتوحة مع ان
اسمها و خبرا و لان المكسورة معهما و الثاني باطل لانها
تامة غير مأولة بمفرد فتعين الاول قوله المكسورة لجواز
كون المذكور بعدها خبرا آخر طا او ظرفا بعدها قوله لا
الذهول عن التقدم و جواز الحمل على ما سبق اللسان لان
الكلام موقع ان المكسورة و في الكتاب لم يعهد رفع لئلا الكتابة
التقديم لم يعهد الزيادة نحو عمرو قوله و قد يتعدد لفظ
قد للتقليل او للتحقيق قوله و ذلك التعدد اما بحسب
اللفظ و المعنى جميعا ذلك التعدد اما غير واجب كما في
المثال او واجب كقولك ما عالم و جاهل و قع بحسب العطف
و توجيهه ان يعطف او لا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة

التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطوفين
ضمير المبتدا لان المبتدا مشكوك تقديرا فكانت قلت في
المثال المذكور احدهما عالم والآخر جاهل ولهذا جاز ان
لا يجعلا مما نحن فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى
هذا اذا احتاج ان يكون قوله قدس سره من غير تعدد المخبر عنه
متعدد حقيقة فعلى هذا احتاج ان يكون قوله قدس سره
من غير تعدد المخبر عنه احترازا عنه ويؤيده فيما بعد
ذلك على وجه ين قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان
المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الجلادة والخوضة
لا اثباتهما فتضمنها كما قيل بناء على ان الطعن امتزاجي في جميع الاجزاء
فانكسر احدهما بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الجالد
والخائض ضمير المبتدا وعلى ما قلناه يكون في المجموع عين المبتدا
وليس في شيء من الجزئين ضمير ان قلت فيلزم خلو الصفة
عن الضمير قلنا جاز اذا لم يستند الصفة الى شيء ان قلت
فينبغي اي لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند
تثنية المبتدا وجمعه وتانيثه قلنا اجزاء الكلمات الاحوال
على الجزئين كاجزائه الاعراب عليهما فان حق الاعراب
على المجموع لكن لما لم يكن للمجموع قوله فالاعراب اجري على اجزائه
على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال اعلم انك لو اخبرت

عن شيء باحوال الى اجزائه المتصلة جاز ان تجعل المجموع
في حكم واحد كقولك للابيض هذا ابيض اسود فانه
في قوة هذا ابلق فحكمه حكم هذا حلو حامض وجاز ان يجعل
كلا منهما خبرا مستقلا باجراء وصف الجزء على الكل و
يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدا قيل هذا الوجه
متعين فيما هذه مطابقتها للمبتدا افرادا وتثنية و
جمعا وفيه بحث لان مطابقتها يجوز ان تكون لمطابقة في
المثال المذكور آنفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى
الابعاض المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل
هما عالم وجاهل ويدفع الاحتراز بانه لو كان كذلك لزم ان
يجوز مع افراد المبتدا تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد
الابعاض اي من قال قدس سره في الحاشية المزالحامع
بين الجلادة والخوضة قوله وفي هذه الصورة
ترك العطف اولى وان قلت لهذه الصورة مثال
اخر لا يجوز فيه العطف اصلا من مثل هذا اجابة تابع
قلنا انه من باب التاكيد حقيقة فليس من باب تعدد
الخبر قوله وجوز العطف باعتبار تقدم العطف على
حقيقتا ولا بعد له يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد
الفاعل قوله معنى لشرط الاضافة بيانيه اولامية قوله

وهو سببية الاول للثاني قال الشيخ الرضي ليس معنى
الشرط سببية الاول للثاني بل يلزم الثاني للاول كما
في جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تع وما بكم من نعمة
فمن الله لكن الشارح قدس سره بما وافق كلام المتن في بحث
كلم المجازاة قوله او للحكم به فان الجملة الخبرية كثيرا يراد
ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها قوله فلا يرد وما
من نعمة الله فمن توجيه الورود ان كون النعمة ملصقة
بهم ليس سببا لكونها من الله وذلك ظاهر او يراد
العكس لان كونها من الله عليه ملصقة بهم قلنا انه يجب
لان من المعلوم استناد التصدق الى ايجاد الله و
اما استناده الى كونه صادرا منه ومعلولا له غير معلوم
قوله فسره المبتدا الشرط لما كان للمبتدا وخيلا في
هذا المعنى خالف الشرط في جواز تركه الفائي في خبره وفي
كون الصلة او الصفة ماضيه اريد اليه المضي لكنه قليل
وفي جواز كون الظرف صلة او صفة قوله وذلك لان اسم
الموصول صار بعد الجزئين يقتضي الحصر المسند اليه
في المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدا الداخل عليه اما
والمتضمن لحرف الشرط لكن وما هذا الباب ولا حد
يناقش فيه بان التعريف لام التعريف يكون للحصر

التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف اذا اشار اليه
الى الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر مطلقا ولو سلم فنقول
الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم الموصول الذي
ان التعريف بصونة مقام الضمير يقتضي الحصر والتعيين
فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدا المعنى الشرط ان
يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط لما سبق
كلها او ان له ذلك اشارة الى المبتدا الذي يتضمن معنى
الشرط ويوفي بما تضمنه صحة الفاء ولا يخفى ان مواد البعض
ليست مندرجة في ذلك تامل نظر قوله بفعل او ما في
معناه كاسمي الفاعل والمفعول لو اقتصر بصلة لا يفيد
الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما في حكم
واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قال
او النكرة الموصوفة بما ينبغي ان تقال به لان العائد
الى المعطوف والمعطوف عليه ما يتفرد قوله لان
في صلة الموصول صيغة الاستقبال قد يجاء الماضي بمعنى
الاستقبال ايضا وهو غير جائز قوله اتى الدار ليست
فانه لفظا وللتردد بالنظر بين الصادرتين قوله
بل قال ان الموت الذي تفرون فيه ملاقيكم ان قيل الموصول
ليس عاما اذ لا يراد ان كل موت تفرون منه ملاقيكم اجيب

نادر

موت ومنه الشخص بما لا فاه بالقتل فالمراد الجنس وصحة
دخول الفاء عليه على العموم او به تصير شبيها باسماء الشرط في
الابهام فيكون الفا او يكون الموصول خبرا فلذا قال الشيخ
الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط ذكرنا
في وجه
المخالفة نعم الاغلب فيه العموم قوله لان صحة دخول عليه ولان
دخول الفاء لاحظه شبهه بالمبتدا بكلمات الشرط ومقتضاها
التصدر ومقتضاها التصدر ومقتضاه اشاع دخول الفاء
مطلقا عليه وانما جاز دخول ان لانها بمعنى الكلام قوله
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار هذا مبني على العهد الربط
بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء
قوله لانه لا يخرج الكلام عن الخبرية لانه ان مدعى ادخل هنا
مانع آخر قوله قيل بعضهم الذي الحق انه هو سيبويه تقلا عن
المص انا قاله الايضاح مع سيبويه من دخول الفاء
خبر ان بعد من نقل النقل والوقفة اما النقل فقد استشهد
سيبويه في كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله
قل ان الموت الذي والما الفقه قوله وقوعه في
مخالفه الواضحات قوله فوالله ما فارقكم قالبا لكم
الا لما بلد الفج دوشمني دوشمن داشتن قوله لقيام قرينة
اللام للوقت لا الاجل لانه مصحح لا مقتضي وداع والداعي

من لحوزة

مذكورة في علم البلاغة قوله ولا يجب جعله اصلا لانه
ذكر اصيل في الكلام وغوا لحمد لله اهل الجمهور والقول
بان المخصوص بالمدح والذم خبر لمبتدا محذوف طع
يعلم اه الحاصل الكلام انه صفة ما قبله في المعنى الذي
عنه وحمل المراد مخالفا للاعراب ما قاله لان في
وتصير المالوف زيادة تعب وانصراف الذهن السامع للاضمار
وذلك انما يكون لشدة الاهتمام وشدة الاهتمام
بمدح او ذم او رحم يقتضي به زيادة تعب وفكاك الذهن
اذ امتاز من بين الصفات للمدح او الذم او الرحم
ذكر المبتدا لم يبق في صورة الوصف فلم يتعب به ذهن
وصفا ثم قوله في مقول المستهل المبصر قيل الاستهلال
ماه نوديد وبانك كردن كلام اسبهم قال الهلال
نوتا صه شبه بعد القمر قوله لان الغد يستهل تعين
لا تعين الهلال الا شارة ولا يوهم نصب الهلال
برات اواري وذلك لان الاصل في الترجمة ان يوخذ
قوله خوجت فاء السبب الفاء الداخلة على المسبب
ففاجاءت كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد انها
ما بعدها لما قبلها اي فاجاءة السبب لازمة وقيل
وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله المذهب

الصحيح ما قاله ذلك لان فيه خلافا فقيل ان اذا ظرف مكان
خبر عن البيع وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا البيع بالبا
وحاضر لا يصح وقيل ظرف زمان خبر عن بالبعد
بعد مضاف اى وقت خروج حصول البيع وانما
قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف
زمان الى بما يتعلق به عامله محذوف اى فتفاجانين وقت وجود
البيع فيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مجعول
لفاجانين اذ لهم ان يقال ان فاجانين نزل منزلة اللازم
وقيل ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما في الوجوه
الاخر والعامل فاجانين لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية
لجواز ان يقال معناه تفاجانين وجود البيع زمان الخروج
قوله فيها الزم فيقال الزمته اى قيل بلازمته لزوم
اى في تركيب لا تظهر بحسب اللفظ اذ تقاله اى في خبر لا
خلو الجملة عن العايد بحسب اللفظ لان ضميره موضعه غير راجع
الى الظرف وانما قلنا بحسب اللفظ لان الذهن يساق من الجزء
الى كونه واقعا في التركيب فيغني غناء الضمير قوله وذلك الضمير
في اربعة ابواب لا يقال هنا ثلاث آخر وهو ما اذا كان الخبر
ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف فلا تقول
لا عمر بحسب الظن بحسب الحقيقة ليس الا الظرف

والتقدير ليس الا الظرف والتصوير ليس الا لرعاية امر لفظ
فليس هو من باب الحذف الجزء والتزام غيره سيد
فلا يجب حذفه لعدم دلالة عليه ولو دل بالقرينة
الخارجة جاز الحذف بلا وجوب قوله ولو لا الشعراء
لجاز ان يجوز ان لا يكون قوله هذا مبني على ما ذهب
البصريون فان لولا عندهم كلمة غير مركبة من كلمتين كما
اى واليه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت من اولا لما
ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا
اى بغيره كما هو شان لا فعال الواقعة بعدها واذا شرط
ووجب تكرار لان لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء
وجب القسم لا تكرار اى لا عند قوله وقال الفراء لا
الواقعة اختصاصها بالاسماء كاختصاص العوامل فلا يجوز
قصوره قوله منسوبا الى الفاعل او نائبه الشيء بدل منسوبا
مضاف الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل والمفعول اسميه
نحو نضاربنا قوله وبعده حال مفرده كان او جملة
اسميه كانت او فعليه والاسميه يجب معها الواو على
الاصح قوله واكتفى بالمرفوعين عن المنصوبين السوني بسبب
قوله قدس سره في الحاشية لنا السوني لنا بلى فصاح
واخطبا لكون الامير فاعلها اي اخطب كونا الامير فاعلها لا اخطب افعال

كونه وان كانا كتابع تقدير الزمان مع ما المصدرية
لما قالوا من ان هذا المبتدء يجب ان يكون مصدرا او
عنه ثم لو رفع قايما الخبرية جاز هذا التقدير ايضا
كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال
الجزء الفضلة المضاف الى ما المصدرية الموصولية وكان
ان يكون لا عن المصدر الصريح فلا يقال ضربي زيدا قايما
وذلك لان نسبة الاخبار الى الكون مجازا اولى من الكلام
والمجاز يوقف على الجواز ويجوز ان تقدر زمان مضاف الى ما
لشيوع تقدير الزمان معها وشيوع الاخبار الى الظرف
مجازا نحو نهاره صايم ويومه اخطب ما يكون الامير
يوم الجمعة قوله لم يذهب البصريون الى ان هذه حرف
ينبأ حاصل اذا كان قايما لان الاخبار عن ضربه زيدا يكون
مفيدا لقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود
زيد وانما لم يكف بمقدر حاصل من غير تقدير كان لان
قايما يكون ح حالا عن معمول المصدر فان كان عامله
المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجيء بطلانه وان
كان عامله حاصلا يلزم ان لا شيء من حال
ضمير الراجع بذي بدون تمام الخبر وقد توقف في لزوم الاتحاد
هذا وجه آخر قوله ثم حذف اذا مع شرطه سيذكرها

شرطا

هذه
شرطا وان كانت اذا ظرفية لرابحه معنى الشرط واذا
للاستقبال كما في قوله واذا يدعكم اذا انتم تخرجون
كثيره وقال قدس سره في الحاشية وهي خلاف
الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا الكلام
العدول عن معنى كان الناقصة الى معنى التامة
قولهم حاصل اذا كان قايما في معنى الناقصة و
قيام الحال مقام الظرف انتهى انما عدلوا عنه لان مثل
هذا المنصوب لم يسمع مع كونه الانكرة ولو كان خبر
السمع تعرفه مرة ولان الواو في الجملة الاسمية الواقعة
هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبرا لها لم تلزم الواو لان
دخول الواو في الاخبار الافعال الناقصة ليس لانتهاء
الحال وذلك لا يقتضي اللزوم قوله وتقييد المبتدء
عموما نافا وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل
ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه تناول الظاهر
الاستغراق وفقا للمرجح للارجح قوله وذهب الاخفش
اذ يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممنوع
لانه في قوة ان الموصولة مع بقاء الفعل ولا يجوز
حذف الموصول مع صلته قوله اي ضرب زيدا قايما
اي اضرابا ياه الاهذا الضرب المفيد قوله الى اذ هذا المبتدء الاخير

كما في القسم الثاني من المبتدأ. قوله لكونه بمعنى الفعل الخ رده
اشتاع تأكيده بكل وامثاله واشتاع توضيعه قوله
اذ المعنى ما ضرب يدا الا قائما لا يخفى ان استفادة الحصر على
هذا التقدير ظ قوله وانما انتهما مبتدأ اه قال الشيخ الرضي ان
حذف الخبر في مثله عالب لا واجبة قال الكوفيون ان الواو
مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتى بمع كان خبرا لكنا
هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا
ان تقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا
لا يستحق الرفع لفظا حتى تعمل الما بعده بل يكون منصوبا
قوله وكل رجل وضيعته قال في شرحه الضيعة في
العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية
عنها اعني الضيعة انتهى الضيعة كما ترى بهذه الاردن
ان قلت لا يجوز رجع الضمير الى ضيعته لان كل الظهور فساد
المعنى ولا الى رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصود واضح
فان المعنى ان كل رجل مع ضيعته ذلك الرجل فيلزم
التقدير كل رجل حقوق هو وضيعته على ان يكون و ضيعته
معطوفا على الضمير المجرور فيجوز حينئذ ها سد الخبر و فيه
انه يلزم حينئذ امور احدها الحذف المذكور وجوازا الرفع و النصب في
ضيعته كما في حسب انا وزيدا وعدم الاندراج في انقا عده
المذكوره

لان ضيعته ليست معطوفة على مبتدأ ويمكن
ان يجاب اما عن الاول فان حذف المذكور جايز واما عن
الثاني فلان المفعول معه لا بد له من فعل بخلاف المدلول
بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدأ
نظرا الى الصورة قوله اي كل يقرون مع ضيعته كما
يقول زيد قايم وعمرو انا لم نقل كل رجل وضيعته بقرون
كما هو الظاهر لان الخبر شيء يحكم بعد المعطوف والمبين يطلق
لفظ فيسد الخبر لان من تمام المبتدأ قيل ظهر الخبر
حينئذ كونه خبرا عن زيد وحينئذ كونه خبرا عن ضيعته
اذ خبر واحد يجاز ان يقال وضيعته سادة مسده ويكفي
النيابة حينئذ واحدة قوله ورابعها كل مبتدأ يكون
ومتعينا للقسم فان بعيد لبعيد على تعيين الخبر فيجوز
اما ايمن الله لا فعلن كذا لا يجب حذف خبره قال يجوز
لا فعلن كذا اقد يستعمل العرب في قسم السوال نحو لعمرك
قوله اي من المرفوعات اشار بهذا الى ان قوله خبر المبتدأ
محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله هو المسند
ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله وهو ضيعة الفعل
لم نقل ومنها لانه في الاصل خبر المبتدأ علم بفصل بما
شعر بكونه اياها حذفه قوله اي لشباههما اشبها الجواب
للاستفهام

والنظير لما بينهما من التفاوت والتماثل كما بين الاخوات

قوله لا بالابتدا كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك

العوامل عندنا عملين قوله لانها لما تشابهت ولان انفصالها

للتجزئ على السواء فالاولى ان يعمل فيهما قوله بعد دخول

هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل من

افراد المعرف فانه قد يكون المعرف مجموع اخبار تلك

فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول

احدها وان كان كلا من خبرات واخواتها فلا يصدق

على مجموع اخبارها واخواتها انها بعد دخول احدها فانما المعرف

حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف اي باب

خبرات واخواتها او بجعل قوله واخواتها مجازا عن هذا المعنى

وانما لم يحمل كلامه على توزيع يتضمن تعريف كل واحد

لان المقام مقام التعريف وان المناسب التوزيع اخبار

واخواتها بصيغة الجمع قوله لا يوان اتريفهما لفظا فانا

اما معنى فلا سحاب معانيها الى معانيهما فان تاكيد الحكم

مثلا مسحب الحكوم به وعليه على كل تقدير لا يتنفض

قوله بمثل يقوم ويجز المبتدا الذي بعدها لكونه فاعلا او

ان المجموعة للقاعدة قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال زيد اضربه

ولا يجوز ان يقال انه زيدا اضربه ولا يجوز ان ان يقال لان

الاسهام

لاستفهام يأتي في التحقيق قوله الا في تقديم خبرها

ان يقال الا في التقديم لانه استثنا من وجوه الشبه

الشبه يجب ان يكون شركا بين المشبه والمشبه به والقول

يرجع الضمير الى الباء المتكلم بعيد قوله والاصل ان يقع

كما مر في قوله والاصل ان يلي قوله الا ان يكون ظرفا

مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل حال من الاحوال

الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثنا من معنى الكلام

والحاصل ان اخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدا في جواز

التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك

لتوسعهم وذلك لان كل محدث لا بد ان يكون في محل

او مكان فصار الظرف مع الشي كالمرتب المحرم للشخص

حيث لا يدخل غيره من الاجنبي واجرى الجار والمجرور مجراه

لمناسبته للظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور

خبر لا النفي الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل

ان لانها شابهت ان في افادة المبالغة فان لاطلاقة الانتفا

فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لان لا يقتضي

فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قوله انما قال

المصنف لسن مثل النماة بل رجل ظريف حسنا لان ظريف

في نحو صفة اسم لا لان خبرها محذوف كثيرا والمثال يقتضي

ان يكون

ظ فيما يتناوله ونفي شيئا لئلا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان
المضاف المنفي الا لا توصف الا منصوب واعترض بان
ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا
الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان على ما هو الظاهر
قال ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا على المحل قوله لان الظرف
لا بتقييد الظرف ونحوه من الحال لدون سماحة قوله
ليلا يلزم الكذب وانما يلزم ذلك لان المجموع خبر واحد حقيقة
كقولك لا بأس هذا ابيض اسود والحاصل نفي كون غلام
بعل جامعا للظرافة وكونه في الدار لئلا يحصل الخبر من هذا
القبيل ليس الا اذا اشتمل الاقتضاء على الاول كما في ذلك
قوله لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن
ههنا قرينة خصوص حمل امر شامل او لان النفي رفع
الوجود وفيه ان نفي المستفاد من لا رفع الوجود الراجح
سواء كان الظرف او غيره قوله اي لا يظهر ذو الخبر في اللفظ
قوله لعدم لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب
اتيانه اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة فعند
بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله والمراد انه صحيح هو
الاول ينقلون عن قولهم انه يكون ذو لان اسماء الافعال
وزيفه المص بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة

ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها ايضا على ما
القول قوله ولما بوتيم اه وذلك لدخولها على القبيلتين
الاسم والفعل قوله اي عمل ليس المفهوم من المثال او من
قوله المشبهتين بليس لان شبيهها بليس يشعر كونهما عاملتين
الضمير راجع
عملهما وبصحة اجراء حكمها عليها ذلك ان يقول له
العمل له
الى المشبه الموجب لعمل ليس قوله كليل او على الخلاف
قوله على جوده السماع قالوا وهو الشعر قوله ليس صدقا ولا كذبا
سره في الحاشية الصدق والاعتراض والبراح الزوال
والضمير فيها للحرب اي من اعرض عن يزال الجزاء
فلا يزال عنها انما عراض عنها قوله اي لا يراح الى القتال
ان يقول ثبت ان لا ليست لنفي الجنس لكن لم لا يجوز
يكون براح مبتدأ لانا نقول يلزم عدم تخصيص المبتدأ
النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس
لانا نقول يجوز ان تخصيص بعدم الحذف فان لنا ان نقدر
الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يجمع ان
النفي على العموم قال الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب
للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام
او النهي ويحتمل ان يصرف عن الاسم او القرينة فيقول
لا رجل في الدار بل رجلان هذا اذا لم ينصب الاسم اما

مباحث المفعولات

اذا النصب او نفع فائدة تخصيص العموم فلا يقول
لا رجل بل رجلان **قوله** ولا يجوز ان يكون لبيان الجنس
قال الشيخ الرضي الظاهر ان لا لا تعمل عمل ليس لانها لا
قياسا ولم يوجد ههنا كلام خبر لا منصوبا بخبرها الا ولى ان يقال
لانه لا براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الا نفع مع زوال
التكرار لكنه يشذ والتكرار انما يجيء مع الفصل بينهما او
معمولها ومع المعرفة **قوله** والمراد بجعل المفعولية علامة
كون اسم مفعولا اى من حيث انها علامة له فلا يطرد
التعريف بسمات سبق مرارا **قوله** او كما كان في
المفعول فان المشبه في الجر من عداده **قوله** لصحة
المفعول عليه اي لصحة الاطلاق المفعول بالمعنى اللغوي
عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة
لقائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل
الفعل المذكور لكان مفعولا اما لمن فعل ذلك الفعل او
ويجيء على الاول ان الفعل نسبة من الفاعل والمفعول
والنسبة لا يكون عين احد المنتسبين وعلى الثاني ان
يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا
حقيقة وان دل ذلك الفعل مصدرا يكون مفعولا لفعل
آخر وهكذا فيلزم التسلسل وان الفاعل على الفعل المذكور

قد يكون قائما بالمحل بالسنة الى ذلك الفعل كما في
موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقول انه ليس بمفعول
بحسب اللغة كما قالوا الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح
وهو اسم قرن بفعل بقادة لم يسند اليه ذلك الفعل
وتعلق به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا
فللتحرز عن القيود فالاولى ان نقول انا اخترنا القيد
الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل
لا المصدر نفسه وقد صرح به السيد الشريف قدس
سره في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل
انما يجيء ان المفعول المطلق لضرب وعدم التمييز بين الاثر
وبين الفعل وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوي
هو المصدر تأثر الكان او تأثرا ولا يعني بكونه مفعولا
انه حاصل مصدر الفعل المذكور وقد سبر البه قدس
سره حيث قال والمراد بفعل الفاعل **قوله** خلافا للفارسي
الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة وقال الشيخ الرضي
يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول
مع قيد مضمونه والجملة في جاء زيد راكبا فعل مع قيد
الاركوب هو مضمون راكبا وقال المبني هو المفعول
بشرط احترازه وكأنهم آثروا التخفيف في العبارة انتهى

لا يحسن ان تقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات
والحال ليس كذلك لان تعلقها به بواسطة انها هيئة
فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه بواسطة انه
مخرج عن امر وقع مفعوله اتفاقا وهو ههنا اعم من
ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة
يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل اصالة وفي غيرها تبعا
قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح
اطلاق المفعول اللغوي عليها لما يأتي واطلاق المفعول
العرفي على المحمة ان قلت من ضرورات صدق المقيد صدق
المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد واشباع صدق
المطلق قلت هما مطلق هذه المقيدات هي تشمل ولده
ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام قوله اسم ما فعله
فاعل حقيقة او حكما اندخل فيه ضرب بضرب على صيغة المجهول
بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان بشساعة
كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضرب
ضوابنه يدا قوله لا يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم
فيشكل عليهم دخول الاشباه الاتية قوله
بدلالة فاء نحو ضرب اثنان في ضرب ضرب لانه هي فعله
المتكلم ثم اعترض عليه بان لا حاجة الى ذكر الاسم لانه

احوال الاسم فلو قال ما فعله كان في قوة اسم ما فعله وبانه
ان اريد بفعل ضرب قوله والتكلم اتجه عليه ان الفعل داخلا
لا يتناول القول بل تقابله في ظاهر اصطلاحهم وان لم يكن
بينهما فعله لم يجز اخراجه بقوله اسم ولو سلم لاشتا
فهو باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج وان اريد فعل
الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل ضمونه
لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضمن وهم
لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على ذواتها نعم
يجرون صفات المدلولات التضمنية على ذواتها كما قال ان ضربا
في ضربت ضربا اسم ما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا
نختار الشق الاول ونقول الفعل يشمل القول قطعا والا
لخرج مثل قلت قولا ولفظ ضرب باعتبار انه مقول ليس
اسما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه
الشريف قدس سره فاحتيج الى اخراجه لقيد الاسم قوله
لان ما فعله الفاعل هو المعنى لقائل ان يقول لم يرد نصح انهم
لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها
كما في سائر حدود المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر
كلها وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بها
اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به لانه من صدر

اذ الرجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على
مذهب البصريه او محل رجوعه الى الفعل على مذهب
الكوفيه وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب
مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا وهو
اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق
عليه نحو ضربته انواعا وراينه الفا قوله وهو اعم من
الفعل الاصطلاحي المذكور انما وذلك لان المراد باعتبار كونه
مذكورا او هو ظ او باعتبار كونه صالحا كما افاده بقوله او آت
معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر
والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله بل المراد ان معنى الفعل
شامل عليه اه لم يرد اشمال مفهوم الفعل على مفهوم
الاسم والا يخرج مثل جلست جلسة حسنة وضربت شيئا
اذ الكلام عن الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار
جزوه الذي هو المنسوب تحقق بدلول الاسم وانه ذكر
من حيث انه بيان للجزء ولا يخفى ورود المثالين و
خروج كرهت كراهة لان الكراهة التي مدلول الفعل
مغايرة التي هي متعلقها في التحقق تقدم وتاخرا بينهما
وكذا يخرج ضربته تاديبا وكذا يخرج ضربته ادبا لان الضرب
وان كان هو التاديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب

من حيث انه هو الضرب المذكور من حيث انه علة له لا يقال خراجه
قيد الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهة فلا حاجة ف
الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة
السابق وتوابعه فلا يصح اعتباره بدون اعتبار اصله ضربت
قوله للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو
ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتاكيد
الاسناد والزمان ايضا فاورد انه لتاكيد الفعل كان
مسامحة وفائدة دفع توهم السهو ودفع توهم التجوز
وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلاما بانه
لا يتوهم بان امر التكلم لموسى عليه السلام ان لم يكن
مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف
بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب تخصص الزيادة بما
التنويع والعدد وان كان للنوع وجب ان تقال بدل
قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد قوله
ان دل على بعض انواعه او كلها سواء كان النوع
مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما
من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا
او من لام العهد او من الصفة نحو ضربه وضربين
او من المادة الدالة على الحدث نحو المصدر او غير الدالة

عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب
او بعضه ونحو ضرب اي الضرب وقلت خير مقدم
فان ايا واسم الفعل بعض ما يضاف فان اليه دلالت
ان تقول انها صفتان بمعنى اي قدوما خبر مقدم و
والضرب اي الضرب اي الذي يسمى ان يسأل عنه بأيه
اي ضرب هو **قوله** انه دل على عدده اي وحدته او كثرة
بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من
الصيغة واللفظ او الحد الحق حقيقة نحو ضربين
او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواطا اي ضربت
او ضربا بسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الآلية
ولا يخفى ان للنوع ايضا لو مفهوما من الصيغة نحو ضربا
كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر تمييزه نحو ان ضربات
ونحو قوله مع فاجلدوهم ثمانين جلدة او بدونه نحو ثمانين
الفاء اي الفصيحة وذلك ان يقول انه صفة مصدر
محذوف اي ما يه راية الفاء **قوله** لانه دال اه هكذا قيل
والاظهر في العبارة ان يقال لانه دال على الماهية
الغير المقابلة للتعدد في نفسها بحيث لو وجدت تحصيلا
كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنيته وجمعه
وجمعها لارادة الفرد هنا **قوله** او العدة لا يخفى ما في قصد

تعدد المصدر تجدد الامثال من غير تخلل ما يقابله
فلو قام زيدا يوما ولم يجلس في تلك الاوقات كان ذلك
قياما واحدا **قوله** وقد يكون فذ هنا للتقليل لانه وان
كان كثيرا في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظ
للتكثير مجازا كما في قوله تعالى مدتى تقلب وجهك **قوله**
بغير لفظ وجه ابلغ واوكد مما كان بلفظ **قوله** اي مغايرا
لفعله وهو اما مصدر او غير مصدر وقد اشتمل ضميرها
الضمير الراجع الى مضمون عامله او غير عامله نحو ذرته
واعجبني الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة و
المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضربك زيدا
ذلك **قوله** مثل قعدت جلوسا قد فرق بين القعود و
الجلوس للتنايم نحو انبته الله نباتا فانه مصدر نبت
اما لانه ضمنه لان معنى انبته جعله نبت فانه مطاوع
له او لانه جعل بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى
التنبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب
لانه مغير اثنات **قوله** وسببوه نصب له عامل فيه
الاصل عدم التقدير لا يجري فيه مثل قوله مع لا يضرك
شيئا اي ضرا قليلا **قوله** كقولك لمن تتم خبر مقدم مع
يكون خبرا او دعاء وكذا اذا قيل بمن يعني الى السفرة

يكون دعاء لحكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من ان بعض
ما اضيف اليه **قوله** اي سماعيا موقوف على ان العلم
بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف
القياسي فان العلم به يحصل بالطريق الاستدلالي لان ثبوت
الضابط فيكون قياسيا استدلاليا فيقال سماعا مصدر
فعل محذوف اي يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا
اي يقاس على حذفه وجوبا قياسيا وذلك لثبوت الضابط
الذي هو العلة الموجبة للحذف **قوله** مثل سقيا له كما
قد يكون
دعاء ايا ما وبالام التعريف نحو كذلك لا الهي الا الله فانه
خبر **قوله** وجدعا دعا عليه بالذل وقبح الحال والجدع
بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل
الواو لفظة او كما في الرضي لكان اظهر **قوله** وبعضهم بان وجوب
الحذف اه قال الشيخ الرضي اي ان هذه المصادر و
اشباهها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر و
يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها يعني قياسا
واذا لم يكن لم يجب ذلك مثل صبغه الله وكتاب الله
وسجان الله ولبيك وسعديك وسقيا له اي بعدا
له وجهلا لك واما انتصاب مثل قولهم حمدت حمدا
فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر

بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة في حمده لبيان
النوع اي الحمد الذي سمع كما في قوله فقد مكرو **قوله** وكر
منها لم يقل هي كذا وكذا لان الموضع لا ينحصر فيها
فان منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ فقد وا
والناس قيام وقد ينوب الصفة مقامه نحو قائما
او الناس قيام **قوله** ما وقع مبتدا بعد نفي او اثا شرط
كون المصدر مبتدا بعد نفي او كونه مكررا لان الوقع
مثل هذا الحصر او التكرير وصف النحوي بوجوب حصول
الفعل سندا ولزومه له ووضع الفعل على التجدد وا
استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان اردا
زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيدا
سير وزيد سير بريح عن الام معنى الحدوث شائعا عند
صرح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولذا المعنى اعلى
لزيادة المبالغة دفعوا بعض المصادر التي يجب حذف
عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك **قوله** فانه لو اريد نفيه او
وكذا
ذلك لفوات الحصر الذي قصده بوجب الحذف
اذ الكان منفيا لكن لم يكن بعد نفي **قوله** داخل تحت
نفي والاظهر ان يقال صفة لكل من نفي ومعنى نفي
على اسم مبتدا معنوي ابتداء العامل **قوله** الشيخ الرضي

دخول النفي على الاسم ليس شرطا لجواز ان يكون مفعولا
مطلقا كما جاز ان يكون منصوبا بكان ووجد فالشرط
ان يكون اصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر
عنه قوله لا يكون خبرا عنه تاويلا او مسامحة لانه لو كان
خبرا عنه اي ان قلت هو ليس مفعولا لانه مرفوع قلنا
المفعول قد يكون مرفوعا اذا قلت ضرب فاعلا ودون
علم الاعراب قلنا اذا اصبين مواضع الرفع والنصب لا يقوت
ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها
بعضهم لسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره
انسب بالمقام قوله اي في موضع الخبر لا يخفى انما العبارة
بعد هذا القيد لا يكلف قوله نحو كتبت الدرس كتبته
جدا قوله واما جمع الضابطين لا يخفى انهما قد يجتمعان
نحو ما زيدا الا سيرا سيرا وح ينبغي ان يقال ان الحذف
واجب قوله الا سيرا البريد البريد قوله ومنها
ما وقع تفصيلا انما وجب حذف الفعل ههنا لانه
الجملة المتعددة على المصدر الذي يتحمل الذهن نسبته الى
غايته التي هي مصادر وفيها قام عواملها
لا تضمون جملة اثنائية او خبره نحو زيد كتب فقراءة
بعدا وسحقا وشربي طعاما طعاما سعادا وكلا انما قال مضمون

جملة ليخرج نحو له سقيا ورعيا صحة او نعم اعتناما بالجزاء
نحو له سقيا فرعيا او سقيا بعيدا لان السقيا القرب والبعد
ليس من افراد السقيا بل من انواعه قوله متقدمة بيانا للواقع
او احترازا اذا جوز تقدم الفصل بحوا ما تمنون منا او بعد
فداء شدوا قوله مصدرها اي المفهوم منها قوله لاجله
غرضه اي غايته وانما سمي غاية الشيء لانها يحصل
كالاثر الذي يكون بعد المؤثر قوله اي ان شبه امرا اي لان
شبه بما ناب شبه امر فانه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر
المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن الضابطة اذا
المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد خرجت عادتهم
على حذفه ولزوم مصدر في موضعه فعلى هذا لو قيل
قوله ما وقع للتشبيه بوضع مصدر وقع لان شبه
او لسلم عن المناقشة قوله عن نحو لزيد صوت صوت حمار
قال سيبويه يجب في مثله الرفع على انه بدل او وصف لكونه
مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه
معنى الحال ولذلك لم يجعلوه تاكيدا لفظيا لانه يفيد
قال الشيخ الرضي لا منع عندي ان كون تاكيدا واذا زال
المصدر واتى بالوصف نحو له صوت حسن فالاولى الاتباع
ويجوز النصب على حذف قوله على ما ليس في كثير من النسخ

ولم يكن فيه فسحة الشيخ الرضي ولذا قال ولا بد من شرط
آخر وهو ان يكون الاسم عاريا غير لازم لدلالة على معنى
الفعل المقدر في الحديث فيخرج نحو لزيد زهد وزهد
ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة في المعقولات حركة
بخلاف اشراط كونه علما جانبا فانه يخرج قوله مشتملا على
انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة
على صاحبه يدل على صاحبه يدل على بالالتزام الفعل منه
الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة تغني غناء التقدير و
حسنه الشيخ الرضي ان قيل لم يجعلوا الاسم المذكور حالا
كما قال بعضهم حيث ان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح
بان وفعل منه ويصح ذلك مردود به فان الصوت
قطع لوقوع الصوت وان صوت ليس قطعا لوقوعه
واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار
قال الشيخ الرضي الاولى في مثله الاتباع بان يكون وصفا
او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن
كالفعل لخلوها عما لا بد للفعل منه وقد اجاز والنصب
فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف العامل
فاذا له صوت صوت حمار جاز انطاقه به على الحالية على
احد تاويل الوصف كما سيذكره وذو الحال الضمير المستكن

في له واجاز غير سيبويه دفعه على انه بدل او عطف بيان
او وصف اما على حذف مضاف اي مثل صوت حمار
ذهب اليه الخليل فتحير التعريف انه يقال صوت الحمار
لان مثلا لا يعرف الا اضافة ورد عليه سيبويه بانه لو
جاز هذا الجاز هذا قصير الطول اي مثل الطويل واما انه
حامد دل المشتق على ذي ما اذا عرف كان بدلا او عطف بيان
لا غير قوله من ضاف اديعني ان صوتا جاء مصدر المعنى
بمعنى اتت كردن فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى آواز
انه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان
يصوت من التصويت قوله وصراخ بانك كردن قيل
هو اسم استعمل استعمال المصدر قوله ما وقع مضمون
جملة حال او خبر وقع على انه بمعنى كان وهذا اظهر
قوله لا محتمل لها غيره اي لاحتمال الحمار من المصادر غيره
فتحمل بصدد يبيعي وغيره مفعوله قوله نحو له على
درهم له خبر وعلي متعلق به او على العكس والكل نحو
لفظي او معنوي ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر
الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة وسنه ان
القايم قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في
السابق بسمان والله قوله والحمار اي اعرف اعتبر فا

قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما بعده
عاملة لتأديتها معنى الفعل **قوله** وشبه هذه النسبة
من المتأخرين **قوله** لأنه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد
ضرب في ضربت ضربا نفسه الا ان المؤكد ههنا مضمون
المفرد اعني الفعل وفي مثل هذا المصدر المؤكد مضمون الجملة الاسمية
قوله وما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره احترز بهذا القيد عما اذا
وقع مضمون مفرد له محتمل غيره نحو الفهقرى في رجع
القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرة وغيرها وهو مضمون مفرد
من حق لحق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الأمر بمعنى
تحققه وكان على بابها فالمقصود اثبات كونه على يقين
ودفع شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب
من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي
قولا لما قال الشيخ الرضي هو ان جميع الأشياء الموردة للتوكيد
لغيره اما صريح القول وما في معنى القول قال بعضهم
قطعت عيسى ان مريم قول الحق ونحو لا فعلته البتة اي
بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد
اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة
واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت
بان تفعله وقطعت قطعة واحدة لا يثنى فيه النظر

قولهم البتة جزمت ان تفعله وقطعت به قطعة
فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان الام فيها في
الأصل للعهد اي القطعة المعلومة لا تردد فيها يقول
القدر الأصلي في مثل هذا القصد ان يجعل الجملة المتعقبة
مفعولا بها لقلت يا اخي لزيد قول الناصب مدلول
الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي بمعنى قوله **قوله**
ويسمى هذا ايضا من المتأخرين **قوله** ويحتمل البدل
المحض وتريف بفوات حسن المقابل كان الام في تأكيدا نفسه
للصلة لا للاجل اللهم الا ان يعبر عن الظرف ويجعل
كما قال قدس سره وعلى هذا يبقى اه **قوله** اصله الكل
من التنبيه لانها ماخوذة من ليبات **قوله** محذوف الفعل
اي كل ذلك ليسرع المجيب بسرعة من التنبيه فيقرع الاستماع
المامور به حتى يمتثله **قوله** ويجوز قبل اصله بها وهو مفرد
اضيف الى الضمير فقلب الفه الكلدي وليس بشيء لقاء
مضافا قال المظهر **قوله** المفعول به قال المصنف انما يتعين
به لانه اوقع الفعل به او تعلق به ذلك ان يقول
لانه انزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود
الفعل ان المحل من اسباب وجود الحال **قوله** ولم يذكر اي
الاسم الذي ان يقول لا حاجة اليه لانهم يجرون صفات

المدلولات الطابقيه على ما ذكر وفيه مناقشه
لان اسماء الاستفهام مثلا قد تكون مفعولا به وليس
وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها التضمنيه
قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به ايضا
او اثباته والمراد تعلقه به ولا يخرج الحال والتمييز والمستثنى
قال المص المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به
تعلقا لا يجب ان خروج الثلثة ظ لا يقال ينتقض
التعريف بهما وفي اشتراك زيد وعمرو ان ضربه الا شتراك
البتهما اسنادا لاسناد لا يسمى تعلقا وتوسلا فا المراد
التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقه وان لم يسم فاعلا
لفظا واما قولك ضارب به زيدا عمرا فليس عمرو مما قصد
جهة فاعليته به بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق
به من حيث الوقوع قوله ولا يقولون في مررت بزيد انه
لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نم
انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به
مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به نواصب
حروف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ
الرضي قوله فان المفعول المطلق عين فعله فيه تامل قوله
مخرج به مثل ذيدة ضرب زيد لا يخفى خروجه بذلك

لكن فيه صحة اخراجه تامل قوله فلا يرد لعل المورد نظر الى
انه مفعول به لكنه مرفوع قوله وقد يتقدم المفعول به و
كذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لرعاية اصل
الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام
واما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان معمولا لما له الصدر
في جواب ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى فاما
اليتيم فلا تقهر قوله كونوعه في جواز وكوقوع فعله
موكلا بالنون لان تعديه دليل في ظاهر الامر على ان الفعل
غيرهم وتوكيد الفعل موذن بكونهما فيناقض ان في
تخصيصهما بالذكر وكالجمهور ان ذكر العدد لا يفيد التخصيص
لوجوب الحذف في باب الاعراب اشار قدس سره في الحا
اي تعريف الامور الاربعة باشباهها حيث قال نحو اخال
اخال اي الزمه ونحو الحمد لله الحمد ونحو اني زيد الفاسق
الحبيث ونحو مررت بزيد المسكين قوله ونحو انه وانه
الواو اما العطف ومعناه الحث على القراءة عن نفسه واما
بمعنى مع ومعناه نصرته ونسانه عنه قوله وا قصدوا
خير لكم اي ايا انتم فيه القرينة على تقدير الفعل انك اذا
نهيت عن شيء ثم حثت بالاسلام عنه بل هو مما يؤمر به
انساق الذهن الى نحو اقصدوا وات وما يفيد هذا المعنى

وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل
معها وانما يجب ذلك في جميع الاستعمالات نحو
حسبك خيرا لك اي حسبك ما فعلت من هذا الامر
وانت خيرا لك وزيد اوسع لك اي ايسر واقصد مكانا
اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري انتهى ابو
قاصد اي وسطا واما عند سيبويه فلا ولعله سمع
فعله اذا عرفت ذلك فالقول وجب الحذف في اية الكرسي
غير ظ وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازاني قدس سره
من ان ليس لها من حيث انها قول استعمال واحد اي قياس
الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها لكن
الظن مثل هذه الجملة لا يستدعي وجوب حذف فعلها قوله
وسهلا معطوف على اهلا قوله او اهلا ولا اجاب اي كما
جاز ان يكون صفة مكان جاز ان يكون المراد اهل الشخص
في معاملته لا اجانب جمع اجنبي فكانت قلت اثبت اهلا
وقاربت قوله وطيبا الوطي كرضى لاه قال قدس سره
في الحاشية السهل النفيس الحبل والحزن ما غلظ من الارض
قوله بوجهه اهر بقلبه فيه لئلا يخرج نحو الله قبل نداه
تعالى مجاز لعلاقة ما يؤل اليه صلوح النداء ولا يخفى ان القول
بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب

فالاولى ان يقال المراد لكونه مطلوب الاقبال كونه مسئول
الاجابة قوله مثل يا سماء ويا جبال اه لك ان تقول ان
نداء هؤلاء من باب التخييل لشبههما بمن له صلوح النداء
منزلة من له صلاحية النداء لسرعة امتثال الامر
المنصوب بعضهم كما قال بعضهم اه وهو الحق ويؤيده
قولهم في الرائي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضنهم
الميت تصور رؤيته حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد
اي لا بعدت ولا هلكت فعلى الاولى ادخاله مع ان تنبيه
ضم ونظر قوله مناب ادعوا الاستئناف لان اجابة النداء في
استئنافه فالاولى تقدير دعوت او ناديت لان الاغلب
ان فعال الاستئنافية محكيها بالفظ الماضي قوله واحترزنا
من نحو لقيت زيدا يقبل عن نحو اطاب اقبال زيد كما قال
بعضهم لانه ظ في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله
بل مجرد عن طلب اقباله قوله او للمنادى بان يكون حالا من
ضمير اقباله قوله وناصبه الفعل المقدر وهو نصب المصدر
اتفاقا نحو ازيد عاقا والحال ايضا عند المبرد نحو
قائما ان اتاديته في حال القيام قوله وعند المبرد عن جميع
لسده مسد الفعل فيه ان القول بانه ساد مسد الفعل
بحسب الظاهر ان كون نسبة العمل اليه مجازا فالظاهر ان يقول

يجوز هذا المجاز **قوله** وقال ابو حيان الخ ان الهمزة من ادوات
النداء واسم الفاعل لا يكون اقل من حرفين وان صح ما ذكره المتكلم
لا ستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لنيم دون
المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان الاصل في ادوات النداء
كثرة استعمالها تجاوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى
الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر نحو اف بمعنى اتضجر وعن
الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستعمل به كلاما كالجملة
الفعلية والشرطية **قوله** ويبنى على ما يرفع به اي
لا بامكان العام لا يقال فيلتقض الحكم بالعلم الموصوف
بابن مضافا الى علم لانه ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء
قوله لعلتها باعتبار المحل فان محلها اتيان معرفة
ومستغاث بخلاف محال النصب فانها بمنزلة اوعلتها
بجب التحقق والاستعمال وفيه خدشة **قوله**
ولطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علم ابعض من اصح
النصب من غير حاجة الى تحصيلها **قوله** على الصحيح لفظا
وتقديرا كما في المقصور والمفوض والمبني قبل النداء
مثل ياهذا وما هؤلاء وما انت وجوز ايضا بالبات نظرا
الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر
على قدر الضرورة كما قال سلام الله يا مطر عليها وليس

عليك يا مطر السلام **قوله** الى ترفع به المنادى في غير صورة
النداء يعني انه من قبيل ارضعب هذا المراة هذا الشهاب
قوله والفعل مسند عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل
مسند الى ضمير المنادى والفعل مسند الى الجار والمجرور
وارجاع الضمير الى الاسم غير لايم لسوق الكلام لان الكلام
سبق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في
رجع الضمير الى المنادى **قوله** اي لا يكون مضافا ولا شبيها بمضاف
يعني ان المراد بالمفرد مقابل المضاف لكن اريد المفرد الكامل
منه فيخرج شبه المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور
باللام او المنصوب بالالف تلك الارادة فبعيد **قوله**
وهو كل اسم لا يتم معناه قال الشيخ الرضي ما حاصله ترجع
الى ان شبه المضاف اسم يجيء بعده اسم من تمامه وذلك الاسم
ثلاثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا يا حسنا وجهه
وبا غير اسن زيدا واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون
المعطوف مع المعطوف عليه كالشيء الواحد سواء كان عاملا
له نحو يا زيدا وعمرا او اذا سميت بذلك المجموع او لم يكن عاملا
نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة
فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكر
اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها للمضاف لجواز جعله مفردا

معرفه لاستقلاله نحو يا رجل وامراة واما النعت فانه
لدلالته على معنى في المتبوع نزل منزلة جزءه ويشترط ان يكون
ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك ياجليسا لا تمجل وقوله
الا ايخاله من ذات عرق وانما اشترط ذلك اذ لو كان
النعت مفردا جاز حمله مفردا معرفة مع حمل النعت المفرد
وصفا لنحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا
فانه لا يجوز ان يجعل للمنادى مفردا معرفة والجملة او الظرف
وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة
وجعلها صلة الذي يعوزه لاختصاص الذي هو الواقع
في النداء الا ترى ان ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة
النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت الجملة او الظرف
عند قصدهم تعريفه مضافا للمضاف ولهذا لم يجعلوه
باب لا مضافا للمضاف فلا تقل لا ظريفا في الدار بل
لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على
النداء معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين
وهو ممنع لانا نقول الممتنع اجتماع الة التعريف لا يقال
يلزم الاجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول
صورة الاضافة ليست نقضا في التعريف مع ان محل الت
مختلف لو قوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان

الاسماء المظهرة مع الاخطاب بواسطة حرف النداء جرى
مجرى المضمر الذي في ضمن الخطاب وصار في حكمه وانما عدلوا
عن الاصل الى الظاهر لئلا ينازع الى فهم كل من الحضار
انه هو المخاطب والمدعو قوله وكونه شاملها افرادا وتعريفا
وانما قال عبرها لقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف
وما في حكمه والنكرة المقصودة قوله وانما قلنا ذلك لان
قلت شابه الشيء لا يلزم ان يكون شابها ذلك
الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة ههنا
بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشيء مناسب ذلك الشيء
قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها
المقصود من ذلك الشبيه تعليل جهة الاتحاد
تعليل باية الامتياز وجعله كانه هو الكاف الاسمية
ثبت انه كاف اسمية حكما وهي سنية لزم بناؤه قوله
ويا زيدان ويا زيدون ان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم
فيه اللام بدلا عن لفظه المزال بالتنكير فكيف صح
هذان المثالان اجيب ان لفظ ما قايه مقام اللام
وتخفض حص لفظ بالاستغاثة قوله وهي لام التخصص
لعدم ادعاء المقدر لضعفه بالاضمار قوله دلالة
انه مخصوص هذه الدلالة لا بد ان يكون الامر يعني

ذلك الامر المعين به يجوز ان يكون اغاثه او تعجيبا او
تهديدا الى غير ذلك لكن لم يقع تلك الدلالة حالة النداء
الا مع احد الثلثة **قوله** لئلا يلتبس المستغاث له الا
في المستغاث له متعلقه بما تعلق به لام المستغاث وقد يستغاث
المستغاث له بمن نحو يا لله من اليم الفراق وهو متعلق
بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث من الم الفراق
قوله لان علة بنائه الخ قيل دخول الجار على غير المضاف
لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبني اجيب ان علة
بنائه في غاية الضعف وبانه دخول اللام صار بعيدا
عما هو مدار الشبه وهو ما وضع عن الافراد وفيه ان
البدل يبنى مع بعده وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة
لا في مقابلة التركيب لا يبعد ان يجاب ان حرف النداء
واللام اذا اجتمعا كانتا بمنزلة اللام لقربهما كما في يا زيد
الطويل واجيب ايضا او بان قوله مثل اعبد الخ من
تتمة الفاعلة و تجاب عن كلام التهذيب ايضا بما قيل
قوله ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من الزائد
في اخر المستغاث فلا يجتمعان وقال الزيادة المد و
واو او ياء او الف **قوله** يا طالعا جبلا فيه ان يعتبر على
موصوف مقدر لم يصح حمله ان اعتبر لم يكن مضافا فا

للضاف لانه موصوف بمجرد اللهم الا ان يقال بس المجرور
المذكور والمقدر لكن فيه شيء وهو ان طالعا جبلا جاز
ان يكون معرفة ولهذا يوصف المعرفة فكيف يصح ان يكون
موصوفة نكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف بما وقع
موقع الموصوف لم يشع قصد تعريفه وهذا وقت النصب
بخلاف يا رجلا طالعا جبلا حال كون رجلا لغير معين
كون رجلا لغير معين **قوله** مثل ياحسنا وجهه طريفا قال
قدس سره في الحاشية وانما فسرناه بقوله طريفا ليكون
نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين
قال ياحسنا وجه الظريف اشعارا بان شبه المضاف انما
قصد به معين وحسب تعريف وصفه الا اذا كان منعوتا
بجملة او ظرف فانه لا يوصف المعرفة فلا يقال ياجليلا
تعجل القدوس بل يقال قدسا وذلك لان نكرة وصف
الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كانا فذة المنادى
قوله وتوابع المنادى المبني لم يعتد بكونه غير المبهم الذي
في المتوسط اعتمادا على ما سنذكره **قوله** لان توابع المنادى
المعرب غير البدل والمعطوف الا في حكمها **قوله** تابعه
فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا زيد وعمرو ولم
يحملوا على محله النصب كما في يا عجبي ضرب زيد وعمرا **قوله**

وقيدنا المبني لكونه ما يرفع به هذا القيد مستفاد من الحكم
فان العطف لا يتصور في توابع المستغاث الا قليل
وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا
كان مفتوحا فاذا لك ان تقول ان اللام في المبني للعهد الى
ما فهم من قوله وبني مما يرفع به فلا حاجة الى التقييد
قوله او شبهها بالمضاف انظر انه لا حاجة في ادراجه في
المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف
في اخراجه عنه يحتاج الى محل كما اشير اليه فافهم قوله
لو انتفت بينهما فاعتبر حكم المفرد يستحق العمل الشبه بالمفرد
كما يحقق العمل بالشبه بالاضافة اذا كان اسما دي قوله
وبا زيد الحسن الوجه وبا هولا عشرون رجلا قوله
اي المعنوي صرح في شرح المفصل به لان التاكيد اللفظي
وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف
النداء باشرة كما باشر الاول قوله نحو يا زيد زيد نص في التاكيد
وفي حمل له محاذلة بد لا عن وحمل بدل بعوه اياه عطف
بيان نظرا لانهما لفظان لا لتعدده الاول والثاني وصف
فابو عمرو بنى الثاني على انه توكيد لفظي موصوف او بدل
منه بما حصل له منه الوصفية كما في قوله تعالى الناصية
ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف

به قوله والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم
لشبهه بالمضمر او لتفخيم العالم او اشعارا بانه بلغ العالم
حد الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه المساوي في
جميع الاحكام قوله وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الى
انه بدل فلهم حكم البدل عنده قوله والمعطوف بحرف المشبع
دخول يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه احضر
للشبه الى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه و
ليس بمانع عنده يا بهمزة والله لتعين الرفع قوله ترفع ولا تبنى الصفة
كما في لا رجل ظريفة لان النفي متوجه الى الصفة دون النداء
والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون تركها عارضا
مطردا ولم يظهر از هذه الشبهة في المنادى لكان البناء قوله
الظاء والمفرد مثل يا قتى ويا هولاء فان ضمتها تقديرية معوضة
كما ذهب اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال ان ضم الاسم
محليا لان مفرد امر فه معربا ووقع موقعه ضم كما ان له نصبا
محليا لانه مضاف اذا وقع موقعه لكان منصوبا قوله
في المعطوف دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار
والمجرور متعلق بقوله تحتاد قوله مع تجويزه النصب لان
المراد بالاحتياد الحكم الادبي قوله لان المعطوف بحرف
نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب

اللفظ و نظر الخليل الى جانب المعنى و استقلاله فحلاه
مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان تحكم
الرفع اذا كان المتبوع غير المفهوم نحو هذا اجب اكاد
التنبيه على الاستقلال مع دعاية الاتباع اللفظي ولا يصور
ذلك الا اذا كان النوع منصوبا قوله ان كان كالحسن قال
الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسبه اليه لانه قال ان كانت
اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف و اللام
لا معنى لهما فيه و لا يفيد انها للتعريف بل للحكاية بهما الوضعية
الاصلية فكانه مجرد عنهما و لان كانت اللام للجنس اخترت
مذهب يونس لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم
كالمجرد انتهى اذ قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما شبهه في
كونه علما اذ اللام قلنا كالمنسلخة في شرحه لابي عمرو اشرت
بما قررنا الشارح قدس سره قوله اي كاسم الجنس يجوز
نزع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل و خرج
عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام
عن العلم و امتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام
صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن
او مصدرا كالفضل و ذلك لدلالة الوضعية و قصار مليح
اوذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد و علي

المجرد و العلي و كذا ان كان اسما له معنى حسن يقصد مدحه
او ذم كالاسد للكلب و لاخفاء في جواز نزع اللام عن
ذلك العلم و ان كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام
عنه لانها كبعض حروف الكلمة و هو اسلم منها ان يكون في
الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد معين مختصة من
بين ذلك الجنس و حسن ان يكون معه لام او اضافة
لبعيد الاختصاص و هو العلم الغالب و الا فالتحقيق في جميع
القسم يصوله لمعنى جنسي ثابت عرف نسبته للمعنى العلمي
و منها ما لا يتصور له معنى كالثريا و الدبران و العيوق
اسماء للكواكب مخصوصة و منها ما يتصور له ذلك لكن
لم يثبت كما في اعلام ايام الاسبوع من الثلثاء الى الاربعاء و الخميس
فانها لم يثبت بمعنى الثالث و الرابع و الخامس و منها ما
تصور له ذلك و ثبت لكن لم يفرق بثبوته للمعنى العلمي كما
للكواكب فانا لا ندري ما معنى الاشتراك فيه و هذه الاقسام
الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن يجب التعبير بالالحاق
بما هو الغالب فان الغالب في اعلام اللام عنده لانها ان تكون
اجناسا صارت اعلاما بالغلبة قوله مثل ايام كلهم نظرا
الى ان بهمائه نفسه غايب و جوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى
الخطاب العارض قوله غير ما ذكر صفة او بدل قوله
اي حال كون كل منهما مطلقا و حال كون كل منهما

لمفرد او مضاف **قوله** اي العلم المنادى المبني على الضم فخرج
عبد الله وزيدان وزيدون اذا جعلتهما علما **قوله**
خففوه بالفتح وحذف الالف خطا في ابن وابنة وحفقوا
العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف نونيه
والالف خطا في ابن **قوله** التي هي حركته الاصلية اي تستحق
ذلك لكون الفتحة حركته المستحقة في الاصل **قوله** واذا
المعرف باللام فيه ان نداء متى العلم وجمعه المعرفين باللام
يحذف اللام لا بالتوسيط فيقال في الزيدان والزيدون
يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما غير بعض
التعريف الزائل بالتكبير لا للتعريف فيجوز ان يقول المعرف
باللام **قوله** اي اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق الاتصال الاحتمالي
به ويراد مسماها اي الارادة **قوله** فمثل مثلا انما قال
مثلا لان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم
قول يا ايها الرجل فاخويه بخصوصها وذلك ايضا في صحيح
الاستلزام ان يريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام
الذي وسط فيه اي او هذا او اتهذا كما قيل في كل ايها
موصى انا المراد لكل ظالم عادل **قوله** بتوسيط اي هي موصوله
قال الاخفش هي موصوله حذف صدر صلتها او
المناسبة التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها مع
وندرة وقوعها واما لم ينصب مع انها شبيهة بالمضاف

لانها اذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم **قوله**
مع ها التنبيه الداخل لحرف النداء في التنبيه لان النداء
انما هو به ما فات بسبب حرف النداء بتوسط هذا ليس
نصا في الوسيلة فانه قد يقصد نداء نحو اي فاعل
نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ونوى تابعه كما في
نوى تابع تابعه فقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوف
على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في
حكم المعطوف عليه ومنع وصفه بهذا الاسم الذي اللام
ولا يجوز الاقتصار على ايها ولا نوى تابعه بل نوى
تابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لاستلزام الوصف
ايها ذي اللام **قوله** بتوسيط الامرين معا الدال على
تلك الامور ان يقع النداء على قصد نداءه وبان يتوسط
ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم المخاطبة فلا يقال يا
اذا قصد التحقير فان كان المناسب لذلك لا يكون الواسطة
معينا والا لتوقف الذهن عنده ثم الاولى ان يكون ذلك
المبهم مبهما يكون طالبا للمعرف لا يقع النداء عليه
فلذلك وسطت اداة ابهام الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب
وضعه ان يرفع ابهامه المعرف باللام اذا اريد تعيين
جنس ما اشير اليه واداة اي اذا قطعت عن الاضافة

وابدل مما اضيف اليه هما الثوبين فانها معينة مما اضيف
اليه وجاز ابهامه اما المعرف باللام وانما وصف ولا
باسم الاشارة لما فيه من التدرج في التعيين وكرر الهم
الذي يورث زيادة قوله لانه المقصود بالنداء الواقع
لا بحسب اللفظ فانه ذكر لذلك على معنى في المتبوع قوله لانها
توابع منادى معرب اذ هم بتقدير المنادى بانقال من
ان توابع المعرب قد يكون فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم
وعمرو بالرفع والنصب وقد يقدم انصا ان التنوين
في معرب للوحدة فلا يقتضي الحكم بالمثال المذكور لان
عمرو في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فانه بنا
باعتبار تعدد اعرابه معربان لان معرب واحد وفيه
للمعرب باللام انصا اعرابين اما الرفع فظ واما النصب
فلانه منادى مضاف فيكون منصوبا المحل قوله
يا الله خاصة اختص هذا اللفظ باشياء كما اختص سبحانه
باشياء منها قطع همزته في النداء وغيره وحذف
الطارئ بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء ولعوض الميم
واخر تبركا باسمه نحو اللهم وقد يراد في اخره ما نحو
ما ولا يوصف اللهم الا عند سيبويه كما لا يوصف
المختصة بالنداء اسماء نحو يا فل ويا لؤما ناى يا كثير اللؤم

ولا يقال رجل لؤمان ونحو اللهم فاطرا لسموات محمول عنده
على النداء استانف قوله وعوضت اللام عنها لهذا لا
يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله ع معاذ الله اى كون كاذبه
قوله فلا يكون في سعة الكلام لاه وقد قال في غيرها
نحو قوله يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف اى الكبير قوله خاصة
اى خص خصوصا قوله من اجلك اه وانت تحمله الوصل
معنى قوله في قولهم يا غلامان اخوة باكما ان معناى شرا
في قوله ان نكسبا ياشرا ذان خطاب لمن يصلح له هذا
الخطاب قوله اى في تركيب اى فما قصد ذكر المنادى
ثم كرر المضاف اليه قوله صوابا ان الاول مفرد صورة فظ
واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار للاول بعينه واما على
الحال محموله بحسب الظ قوله اما الضم في الاول قيل النصب الناشئ
ع ليس على اذ تاكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة فان القصد
الى المضاف يغاير القصد الى المفرد وان المضاف وضع من
المفرد يكون عين الاول فاذا كان الاول توطيه كان الثاني
بلا واذا كان مرادا كان الثاني عطف بيان قوله وتيم الثاني
الثاني تاكيد لفظي واما جي تاكيدا لمضاف بينه وبين المضاف
اليه لئلا يستنكر تعاقب الثاني بلا اضافة ولا تنوين عوض
منه فيلا بناء على الضم وجاء الفصل بينهما في السعة لانه

لما كرر الأول بلفظه وحركته بالجر صار الثاني كأنه هو الأول
فكأنه لا فصل الا ترى انك تقول ان زيدا قائم فتعيد
الفصل بين واسمها الا بالظرف ونحوه ولا لما هم البلد وانما
ان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم قوله وذلك مذهب
سيبويه والخليل قوله او مضاف الى محذوف المحذوف
يلزم العدم والباقي والفصل قوله لانه تابع مضاف الاضافة
كما ذهب اليه وتأكيد لفظي والتأكيد اللفظي في الأغلب
حكمه حكم الأول وحركته اعرابية كانت او بنائية فكان
محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه
ليس بمضاف قوله او تابع مضاف بالوضع كما هو مذهب
المبرد والسيرافي قوله يا ايها بنو عليك الا اياكم مال الجوهري
في الا ايها هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا يحتاج
من ينصرك ويقوم مأمورك وقال الأزهري هو شتم لاسم
فوقه اي ليست بذي سيادة قوله فتح الياء وهو الأصل
المشهور قوله وسكونها وهو الأكثر كقفا بالكثرة وقد
ذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء المراد
ومنه قراءة الشاذة رب احكم بضم الباء قوله وقلبها الفا
رومًا للخفة ولابتداء الصوت وفصله المناسب للندا
قيل هذه لغة طيئ فانهم يلزمون الياء الواقعة بعد الكسرة

فيقال في يم وفي نقا وفي عصا وفي ناصية حارة وناصة
قوله وقد جاء شاذا قال الشيخ الرضي ما فتح لبي والأصل
بانيا ملبس فشاذ كما شذ في يا غلام لاجتماعها من قوله
ويكون المنادى هو ان الياء في قوله والها للابسه والظرف فيه
معطوفة على الفعلية اي اوقف الها وقفا قوله والها
وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلامًا بنا الها لبيان
الالف واذا وقفت على يا غلامي جاز سكون الياء وصلًا فالوقف
عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها
كما تقف على حذف ياءه وصلا وذلك على ما ذهب من وقف
على القاضي باسكان الضاد واذا وقفت على يا غلامي
بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز لحاق الهاء
مع اجراء الفتح قوله وابدال الالف لانهما شاسبان في ان
في اخر الاسم ولما كانت التاء بدلا عن ياء غير مختصة التأنيث
طولت لتأكيدها لتوقف عليها بالها لانها عوض عن زايد
بخلاف تسلان تاءها عوض عن اصل ان قلت كيف جاز
لحاق تاء التأنيث المذكر اجيب بان التاء في يا ابت ويا امت للتفخيم
كما في علامة فانهما مطردان للتفخيم وبان التاء في يا ابت للحمل على
يا امت مع ان الياء في المذكر غير عزيز نحو حمامة ذكر شاة ذكر
قوله لمناسبة الياء يعني ان الكسرة حركة مشاسبة للحرف

المبدل منه فيكون في البدل شايبة من المبدل منه قوله
وقد جاء الضم وعليه قرئ يا بث بالضم قوله لاجراءه مجرى
المفرد لانه اسم في اخره التاء تحو شه قوله والالف
عطف على محذوف اي فيه الالف والالف قوله فانه غير جايز
جمع العرزدق بينهما في قوله ها انفسا في القيته يبادر
اليه الذهن لوجوده مقابله الجواز للضرورة ذلك ان لا يعتد
ويحتمل ان لا يقيده ويحتمل الجواز مثلا شاملا للضرورة
وانما رفع ترجيم المنادى نحو اسعد لكون المقصد في النداء
هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصد
ومع ندرة الالتباس لان الانسان في حال ندائه اكثر
انتباها للاسم منه في غير حالة النداء قوله اي لضرورة
ثبوته اشاره الى انه مفعول لكنه فعل الترجيم
المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترجيم والضرورة
والاضطرار صفة المرخم فلم يحدثا عليهما وحذف اللام
شروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب
اليه بعضهم نعم لانه يخالف مذهب الحذف لان اذ رفع
ضرورة على الجزء اي الترجيم وغيره اثر ضرورة نحو قوله
وما ديتان اذ مي ثمانون منا عضنا الاصل اذ مية قوله وهو حذف
الا ظهر ان لهم تعريف الترجيم على كله لكن قيده لانه

قوله

قوله اي الترجيم المنادى الرخم المحمه كالرجه بالهاء
صفه ومعنى قال كلام رخيم اي رقيق والرخيم الليين في الحذف
اي اخر المنادى فرخ حذف ها يا غلامي لانه ليس اخر المنا
بدليل اعتبار الاعراب في ما قبله ودخل فيه حذف الكله
الاخير في بعليات بدليل اجراء الاعراب عليها قوله
اي المجرد المخفف فخرج مثل لان حذف اخره للاعلال وكذا
تحويه لان حذف اخره للزوم احد الامرين لما تقدر الاعراب
اذ ليس الاخر واما الاجزاء الاعراب عما حروف العله اذا
حركوه للتسهيل وقيل في اخراجه ان الترجيم حذف في
التركيب والحذف في حالة الافراد قوله لانه لعله اخرى
قال انه حذف في الاخر لاجله او على سبيل الاعتباط اراد
هذا المعنى والاعتباطي في اللغة ذبح الشاه بلا علة قوله
ارجاع الضمير المرفوع الى الترجيم مطلقا لانه ذكر المقيد يستلزم
يستلزم لذكر المطلق قوله والضمير المجرور الى الاسم كان
الترجيم لا يوجد في غير الاسم قوله او شرط الترجيم اذ كما
واقعا في المنادى ذلك ان ترجع الضمير الى قوله ترجيم
المنادى قوله ان لا يكون مضافا لو قال ان كون مفردا
لكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ يبقى
منه حمل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه قوله

او حكما بل اكثر فكر المضاف من المشبه به اذ هما متحدان
حكما **قوله** لانه ليس اخر اجزاء المثنى مطلقا الى المعنى هذا اذا
كان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زاي من زيد ما لو
لم يكن علما فبيانان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون
المضاف اليه **قوله** ولا من اسماء ولا للكوفيين نحو قوله
خذوا حظكم يا آل عكرم الخ لعكرمة لانه ليس اخر اجزاء ظهما
اذ لم يكن المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب
الاضافي في رأيي حال جزئه قبل العلمية استحال كل
من الجزئين باعرابه **قوله** فاشبع فيهما بعد رعاية اللفظ
والمعنى **قوله** ولاجله بعض العرب يرحم الجملة بحذف عجزها
نحو تابط **قوله** ولزائد فعلى الثلاثة لم يلزم نقض لان
الذي في حكم المعرب انما قيده لجواز النقص فيما التزم في
المعرب نحو ماومن واما نحو يد فالحذف فيه شاذ والتاء
لاعتباره **قوله** لان العلة موجبة انما قيده لجواز انتفاء العلة
الموجبة كعلما **قوله** والياء التي للتأنيث قد ذكر الرجم فيه
لهذا تعويل اخر غير الرجم سنذكره بعض المواضع معللة
الرجم انتهى فتح الباء اذا وقف عليه ذلك الرجم الحق اخره
هاء السكت يقال هذا طلحة طلحة وذلك لانهم يحققون
هاء السكت باخر ما لا تمس حركته اعرابه ولا تشبهها

ولا تميلا ما يوقف عليه بالسكون وقد ينفي عن الهاء في
الشعر الفصاحة طلاق نحو قفي قبل التفرق ما صنعا
وزيد حتان قبل لابد وان يكون المعنى فرحه نحو عصعب قال
في حكم الواحدة صفة لزيادتان ومن قبيل فلان في العالم
في انهار بيتا معا وان كان كل واحد بمعنى غير معنى الآخر
كزيد في سلمان وسلمان علمين وهما تان الزيادتان
سبعة اضعاف زيادة التثنية كما هو زيادة جمع
السالم نحو مسلمون ومسلمون علمين وزيادة جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وغيرا
ياء النسبة وشبهها نحو كرسي والفا التأنيث وحمزة
الالحاق مع الالف التي قبلها **قوله** او كان في آخره حرف
صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء التأنيث
حيث قال كان عليه او يقول غير تاء التأنيث ليخرج نحو
سعلاة فعلى هذا يكون الفرق بينه وبين القسم الاول
من وجه لتصادقهما في اسماء وافتراقهما في بصري
واصرام انما عم تنوين رخم شل يا مدعو مرمي بحذف الحرف الاخير
والمدة السابقة **قوله** في حكم الصحيح في الاصالة او في صحة
اجراء الاعراب عليه بوافقه ما قيل من ان شل ولو وصبي
ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه **قوله** او واو

أو ياسكنة واحتراز عن نحو كهو زنا وزيد سفر جل عظم
الصحاب ومترتب على وزن مدحرج اي مقطوع شبرانه
وهو ودق الذرع اذا طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع
قوله حركة حاولها من جهة الفرع نحو سنو ورد وعلى بنيت
متعلق بالنحو قوله فانه لا يحذف منه اطلاقا بالاتفاق
فانه يحذف المدة ايضا قوله لان نحو دلم يحذف زيادة
بنون جمع اقله ثلاثة ابناء لواحد فكانه ليس جمع المذكر
السالم كثمود قوله لما الاول انه لما كانت علة الحذف في
الضمير الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل
فصلها التفصيل فلم تعمل بحذف حرفان مما قبل اخره مدة
قوله ونبات عن التذفال قدس سره في الحاشية النقد
الضم انتهى قال في الصراح النقد بفتحتين نوعي او كوسفند
دبيت وبمعنى نشد وعي تعديه بحرف بقال له كذا قوله
وفي خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثني عشر والثالث عشر
اعني عشر حذف عشر مع الالف والتا لان عشر بمنزلة
في اثنان قال الحفيد وفيه نظر من جهة ان الثاني اسما
قوله باحسنه وفي الوقف تقلب التا كما انت لو سميت
رجلا بمسلمين ورخمت وقفت بالتا قوله
قوله واحد اي فالمحذوف حرف واحد اي ههنا بالجملة لا

تقرينه الفا لكون هذا الحرف كثيرا استمر ان قلت استمراره
تجددي وهو مستفاد من المضارع لان الاسمية قلت
هذا اذا نظرنا لنفس الطبيعة فيتولى والشارح قدس
سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى مناسبة المضا
للماضي الواقع جزاء الشرط السابق فقد المضارع والفا
الجزائية بجعل محل المضارع المثبت قوله وهو في حكم الثبات
ان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثبات اذا كان لحذفه
علة موجبة وليس الحذف ههنا لعلة موجبة ينبغي ان يجعل
المحذوف ههنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف
لعلة الموجبة فيبقى الحذف الا في مواضع منها اسم ازال
الترخيم بابوجب حذف حرف لين منه فيقال في اعلون و
قاضون على وقاضي ومنها اسم بني بعد الحذف وفيه
اصيل السكون كان مدخلا في ذلك المحذوف وقبله الف نحو
اسمار بكسر الهمزة وفتحها وهو نبت فسيبويه يفتح الاخر
وغيره يكسره الكسرايضا وان لم يكن اصيل السكون يرد الى
حركته ان لزم ساكن نحو اراد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة
يتعون الساكن على سكونه نحو امحرز والفراء يرد الى اصل
حركته وهو الكسر قوله فقال الفاء فصيحة اذا كان كذا
كذا فقال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المأولة

بالفعلية كانه قيل يحصل المنادى نائبنا بجميع اجزائه والمحذوف
ثانيا فيقال **قوله** ياحار ويانوه ويابكر ومثل مثلثة امثله
لانا التغيير في الاستعمال الاقل اما الحركة فقط او بالحرف
او بكليهما **قوله** وفي يابكر وان قال فدس سرو في الحاشيه
كروان طائر ضعيف العشق انتهى قال في الصراح هو طائر
يقال له الهادي وانا شواط كوينكري تردي كروان بالكسر
كروان بالكسر اجماعه مخالف القياس **قوله** فلاجرم قلبت
يا لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها
ضمه الا ويقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو الغازي والاداوي
والمنادى في حكم المتمكن لعروض بناء **قوله** وقد استعمل
النداء في المندوب لان في صيغه النداء معنى الدعاء والاختصاص
والاختصاص ينقل المندوب لما فيه من معنى الاختصاص
وكثيرا يعامل العرب بالمحاباه اخوه مع اختلافهما لاشتراكهما في
امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ههنا
يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه بوا
فامره غير لانه ليس منادى حقيقة ولا منقولا منه ولا منصوبا
بفعل التفجع لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب
منصوب بالمحاباه او اخص ولم يدع ثبوت موضع خاص
من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا **قوله** يعني يا

يا اشهر صيغ النداء ص النداء انصراف مطلق صيغة النداء
اليها وفي هذا التعبير اشعار بان يا اصل في هذا الباب **قوله**
المتفجع عليه التفجع ورد مندد نصلته اللام فالمتفجع له
ولعل مجيئه لام الاجل كما قال في المحمود عليه وينتصب
الباكي وفيه ان لا تشمل المتفجع عليه وجودا **قوله** بيا او وا
انما لا تلصق صيغة التفجع وليست للتنبيه او الاستغاثة
قوله ممتازا اشار الى ان الباء متعلق بالاختصاص نقضه
معنى الامتياز ودخول الباء المتصور اعرب من دخول
على المقصود عليه **قوله** وجاز ذلك وجاز ان لا يلحقه سواء
كان مع يا او واو **قوله** الا ندبك يجب مع يا للالتباس
بالنداء قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان دلت قرينة حال
عن الندبة كفت مجرد مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها **قوله**
اي آخر المندوب وقد لحق في اخر غير المندوب **قوله** فان خفت
اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الالف
وتقدير الاعراب نحو واضرب الرجل في المسجد يضرب الرجل
وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس وانما يلحقها
مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء لزومها وقال سيبويه
في ندبه يا غلام باسقاط يا الاضافة ويا غلاما قال الشيخ الرضي
الاولى ان يقال يا غلامي لحصول اللبس بندبه يا غلام يا نقض

قوله واغلاميه لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة
بل منبها عليه جاز ندبه المضاف الى المخاطب وليه يجوز
في النداء الخص يا غلامك لاستحالة المخاطب المضاف
والمضاف اليه والاستاذ قال هذا لم يقل واغلامه
قوله واغلاميكوه قال الشيخ الرضي اخر المندوب ان كان
ساكنا فذلك الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها
اما التنوين فيحذف لالتقاء الساكنين فذلك الساكن اما تنوين
او مدة ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف لالتقاء الساكنين نحو
الألف واما المدة فان كان لها حذف فيها الالف الندبة نحو
واغلاماه خلافا للخليل فانه يقول استغني بها عن الف الندبة
وان كانت واوا او ياء فان كانت الحركة قبلها مقدرة حركتها
بالفتح نحو قاضياه وداليا ندبة يا غلامي يسكون الياء نسيا
يقول واغلامياه لان اصلها الفتح والخليل يقول واغلامه
واذا لم تكن الواو والياء اصلية الحركة فان كانتا مدتين فانك
تكتفي بايقاعهما على المندوب واغلامهوه وواا اخاه واغلاميه
ضربوا او واضربي اذا سمي بهما وان لم يكن قابلتين بعدها
الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمفرد نحو واغلاميكوه
وواا اخاه واغلاميه والياء بعدها اما الالف حذفتا في
الجمع للاستقلال زدتا لمد الندبة واما الفا المدة قلبتا

واوا او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحقه الف
نحو واشاني في السبعين قوله لبيانها ولا سيما الالف لخفائها و
واذا حركت بعدها بها ساكنة تثنيت كاتين بها الحركة و
هذه الهاء تحذف فصلا وربما يثبت في الشعر اما مكسورة او
مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف قوله الا المعروف و
ان يكون المندوب معرفة قبل النداء وبعدها وجب
ان يكون التفجع عليه مشهورا بذلك علما كان وغير علم نحو
وابن قلع يا بحيراه واما ما حكاه الكوفيون وارجلاه
فشاذ قوله لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لهذا جاز الفصل بغير الظرف من الصفة
والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه وقراءة
ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وارد على الشذوذ وكما
ليس كاتصال الموصول بالصلة قوله لان نداءه لم يكثر فان
هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك
قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما
يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك بسبب ما يقول
له ولا يكون هذا الا في المعهود ولا من المعرفة المتعرفة
بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف
لا يحذف مما تعرف به اخيه لا يظن بقاءه على اصل التنكير

قوله لانه كاسم الجنس ولانه موضوع في الاصل لما يشار اليه
للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا
تنافر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة
ظاهرة يدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء
قوله سواء كان مع بل لعلمي ان جواز الحذف انما يكون ان لم يذكر
مع بل او لا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من ان القصد
لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف
منه الا مع ابدال الميم منه في اخره قوله نحو يوسف عمر
وقيل عمر اعترض عليه بانه لو كان عمر بالصرف وليس
فيه الا العلم وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا عن عامر
بكسر الميم قوله ولفظ اي لذا او صف بذي اللام فانها وان
كانت اسم جنس متفرقا بالذات الا ان القصد بالذات لما كان
وصفه كالتميم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه قوله
والمضاف الى اي معرفة عطف على قوله لفظ اي قوله
اي صر صبحا اذا دخل في الصباح قوله قالته امراة امرئ القيس
لما اصبح اخذت منه الطلاق وهو شاك في شرف طالب
الشيء وقيل شاك يستعمل للعموم قوله لانه شخص صار مثلا
للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة قوله
وفي طرق كراة طراق خاموش بودن وچشم دوختن

افكندن وسر فرو كردن قوله هي دفيه اذا سمعها الصيد
الارض فيلقي عليه ثوبه فيصاد صار مثلا لمن كبر وقد
تواضع من هو اشرف منه قوله لكني ان العام وقيل
معناه ان ذكر الحماري يكون طويل العنق فيراد اخص عيفة
للصيد فان اطول شيء عنقا وهي النعام قد اضطرت
قوله خلافا لمن قراه الا يسجدوا بتشديد اللام في قوله تعالى
وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم
لا يهتدون الا يسجدوا لله الذي فهم لا يهتدون لان يسجدوا
ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود
ولا زايدة على المعنى ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم
اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اي زين
لهم الشيطان لئلا يسجدوا فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا
قوله اي مفعول اي به بداد مطلق وعلى الاول يجب تخصيص
الاسم في قوله كاسم المفعول والا لم يكن التعريف نافعا
على يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني لا تخصيص ولا بأس
في التعميم مع عدم المحذور لانها من المواضع الاربعة لانه
يجب بعض افراده قوله اي اصنع عاملا بناء على شرط
ان على بابها ذلك ان تقول يجب ان على صلة الوقوع اي
اصنع اضمارا واقعا على شرط شيء ووقوع البناء على المبني عليه

وانما وجب حذفه لاجل التفصيل بقوله مع اني رايت احد عشر
كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس من
هذا الباب لان الجملة الثانية لمجرد التفسير للتي قبلها
لبين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم
ساجدين له كقولك خاصمت زيدا عليه كاتبا قوله كل اسم لجنس
لفظ كل لبيان الماهية قوله بعد فعل مبتدا او فاعل على
وزيدا انت ضاربه لابد لشبيه الفعل بما يقع عليه اما
قبل الاسم المحدود نحو زيد هندا ضاربها العمران او بعده
كالمثال المذكور ومثل زيدا ضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدا
وضاربه خبره قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم
من لفظ او او لكل من الامرين على سبيل التنازع قوله عنه متعلق
بالاشتغال لتضمن معنى الفراغ او لان الاشتغال يعني الاعراض
قوله او متعلق ضمير في هذا توجيه تصريح بالتمام الضمير
وتعلقه بالضمير ان كون الضمير من تمته بوجه ما ويصدر
بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان
ذلك المتعلق معمولا بالاصالة كالفعل وشبهه نحو زيد ضرب
غلامه او بالتبعية نحو زيدا ضرب بكر وعمرا وغلامه ومنها
ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا تعامل الضمير او معطوفا
عليه موصول تعامل الضمير او موصوفه نحو زيد الفت عمرا

والذي ضربه او رجلا يضربه قوله توسط التسليط
بركاشتن بدرمي قوله او مناسبه ليس في اكثر النسخ وليس
بشئ من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الاسناد وكان ان
يعني بتسليط تسليط بعينه او ملازمة فلا حاجة في قوله
الالحاق قوله وتقييد الفراغ عن العمل الى قوله خرج وضع
ايضا اسم بعده فعل لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون
اسم فعل او مصدرا او وصفا شبهه او مقدرا بما هو صلة
الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف النفي
دون لم ولن ولا او بان يكون وصفا او مضافا اليه او واقعا
بعد الا موكدا بنون التاكيد او مسندا الى غير متصل او مفرغ
اليه نحو زيدا ظننته منطلقا او معطوفا او واقعا بعد فا
الجزاء وهي واقعة موقعه اما اذا كان زائدة او غير
موقعة فيجوز تقديم ما بعدها نحو قولهم وما ان رايت ربك
فعل فان الفعل لما لم يكن شيئا قد تم سعة تربك بفعل
ما في حيز الجزاء شرطا وجعل جزاء الجزاء جزاء وحقها ان
يدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله ما استفيد من
كلام الشيخ الرضي وههنا بحث وهو ان زيدا في زيد ضربت
غلامه يخرج عنه اذ ليس بمحل الاشتغال بمتعلق فضمير
باقيا على عن العمل بل فساد المعنى ايضا مانع اذ لا يصح في
نحو زيدا لا تقل فساد المعنى غير مانع عن العمل صورة لان

نقول مدخليه مثل كل شئ فعلوه في الزبر اللهم
بعد صحة المعنى في التسليط ح يكون قبل التسليط ضروريا
ولم يكن مال هذا القيد وسابقه واحدا كما قاله الشيخ
الرضي **قوله** بالترادف فيه مسامحة لان الترادف انما
يكون في المفردات **قوله** اللزوم ولو بواسطة كما اذا وجب
اسما منصوبات بمقدرات نحو زيدا اخاه غلامه ضربه
اي كلمت زيدا اهنت اخاه ضرب غلامه **قوله** ولا يصور
ح الابتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم حواشي الشيخ
الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه
فيقول في زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق
زيد ضرب غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسير الفعل المقدر
ومعمول الظاهر تفسير للمتعلق المقدر وكذا حوز تقديم
المجاوز مع المتعلق في زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا
فيما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة **قوله** لنصب
بفعل يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا
ان ما بعد الصورة الاولى يجوز ان يكون بعد ما يعمل
المحذوف ناصبا للكلف بان يقال انها ساءته سائل فعال
صالحة لان شعبها في هوتها اعني جاوزت واهنت و
لا بد اما في الصورة الاولى ففيها ان كان اذ لا يجوز
تعلق فعل طالب لمفعوله الجد بمفعولين بانه صالة متعلقة

باحدهما بطريق التبعية ان يكون احدهما بدلا من الآخر
فان كان اجنبيا لا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل
تعلقه المبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان
الاولى بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع
لزوم الفصل بالجملة بمظان الاضمار كما قدس سره في
الحاشية اي في مواقع يظن فيها بادي النظر انه من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع **قوله**
وبحمادا الرفع ابتداء لسلامته من تكلف التقدير العامل
بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب
فعل ولم يشر الى وجه اختيار الرفع **قوله** اي قرينة ترجيح
خلاف الرفع اراد بترجيحه تقويته حاتب النصب سواء كان
مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساويه وقيد القرينة
بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل زيدا
ضربته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب
الرفع لا اختياره نعم لو حملت ضمير قوله عند عدم قرينة
خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا القيد وفيه
بعد **قوله** بسلامته عن الحذف بخلاف الذي يخالف الاصل
ان قلت على تقدير ان خلاف الاصل وهو كون الجزء جملة
تسلم انه كذلك لكن وقوع الجملة خبرا هو من جملة ما فيه

من حذف المسند والمسند اليه وفيه انه يلزم ان يكون خروج مثل زيد
ضربته عن هذه الضابط والا فداخل في الضابط الذي ذكرها قوله
كما قال الشيخ الرضي قوية الرفع الى تجامع رتبة النصب ويكون
اقوى منها بثبات فظ علما ذكروه اما واذا للفاجاة قوله مع عجيء
الطلب انما قال مع الجزم مع انه احضر للاشارة الى انه ما يوجب
اختيار النصب والاولى ان يقول به ومع عطف الجملة
بعدها على فعلية ومع كونها جوابا بجملة استفهامية فعلية نحو
زيد فاكرمته في جواب اتهم اكرمت لان العربية الى يقوى
جانب النصب هي المناسبة لما ذكر وان قوله
كالامر والنهي والدعاء خص الطلب بها لانها اذا امتنع فيها
كالاستفهام فلام يكن من هذا الباب لاشتراط البسيط
على الاسم قوله فان الرفع يصح اولان الجملة الطلبية فلما
يكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الا يرى الى افضاء
حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض و
التحضيض ولا يعارضه السلامة من الحذف كثيرة و
وقوع في كلامهم قوله فالمراد بلزوم الاسمية او المراد لزوم
الاسمية في غير هذا الموضع لورود النصب هنا قوله
فسبب عطف الجملة ولو بلكن وبل قوله على جملة فعلية حقيقة
او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهند تضربها فان
اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستغنى بسببه عن الجملة

الفعلية

الفعلية النحوية نحو احسن زيد وعمرو يضربه لكن فعل التعجب
لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة
الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف
الخبرية على الانشائية قوله ولا يعتد معمولها في عدم تقدم
معمول لما بعدها قوله لانه يعتبر الربط في اسم ان استفهاما ان
كان هو الاسم المحدود وما اذا كان الاسم المحدود وبعده
متى زيد ضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي ولو قال
او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل فهم ولو قال ومع الاستفهام
لم يصح كما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي فيه تقدم الفعل مع
جواز التلفظ به والسر في ذلك على ما ذكروه ان هل طالبة
للفعل فاذا الجملة فعلية فسلت عنه كما في هل زيد خارج او
وجدت فعلا تذكرت الصحة الفعلية فلا يرضى الا بها
ولهذا قبح بل زيد خرج قوله واذا الشرطية كما ذهب اليه
سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذا
في وقوع الجملتين بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان
حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية قوله
الدالة على المجازاة لكنها قاصرة عن افادتها اذ ليس كذلك
على اخطر الوجود بل قطعي الحصول قوله وحيث دون حيثما
فان حكمها حكم متى قوله اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا تثبت الدعوى

لجواز تعدد فعل رافع فيقال زيد اذا زيد تعلقه اذا قتل
لقبله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة الفسر للمفسر وفيه
نوات ذلك قوله وعند خوف اللبس الخ عطف على قوله في
انهم انما اتى بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه
فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب
والثاني عند رجحان البعض ورفعه خلاف كما نحن فيه وبذلك
تبين ان الاقرب اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الاولى ان يحمل
على الخبر لما فيه من الفائدة التامة قوله وهو خلاف ما قال
الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان لا فرق بين كونه صفة لا
للمعدوم
المراد الشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه شامل للممكنات
فاذا اريد الشيء المخلوق وجعل خلفناه صفة كان المعنى كل مخلوق
لاختصاصه
مخلوق تقدره وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء المعدوم
بالموجود كما ذهب اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان
يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بأس بتخصيص
الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم بتخصيصه
بالمخلوق
فلا نسلم ان كل مخلوق مخلوق تقديرا بل المعنى كل مخلوق
يجب
لنا التقدير ولا شبهة في ان المخلوق لنا يجب للمعدوم او
الواقع عند المعدلة فلو جعل خلفناه صفة لم يحصل المقصود
قوله ويستوي الامران في الاحتمال قوله لنا فيه معاد ضه

نوبر

تقرب المعطوف عليه اي لسلامة من حذف العامل معاد ضه
بالقرب لا يقال علم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول
ليس ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب الا فصاح
على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الجملة لا بد من
اذ كان جملة فرضه من هذا وقد يقع سببية وذلك ليس
تبين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوفا عليها او على
الخبر قوله فلنا هذا باعتبار المعنى اذ اجعل الجملة خبرا انما
جعل الفعل وحده خبرا او باعتبار اسناده والمستتر الذي
في حكم الملفوظ كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة
باعتبار المعنى الذي هو المقصود قوله بعد حرف الشرط وما
في حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية قوله والا بالتشديد
جوز الخليل فيها التخفيف قوله لوجوبه حوظها على
قال الشيخ الرضي لا شك ان التخصيص والعرض والاستفهام
والنفي والشرط والتمني معان يليق بالفعل فكان القياس
اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها اقتضت على
ذلك الاصل كحروف التخصيص وبعضها اختصت بالاسم
كلما ولعل وبعضها استعملت في قبيلتين او مع اولويتها
بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف
في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع

فان امره بالك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدأ فانه
وان صدق عليه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس
الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال
عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير
ههنا مرفوع المحل ويجوز نصبه باعتبار اسناد ذهب
الى المصدر المدلول عليه بحي يكون المعنى يذهب
الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول
عليه بالفعل يعني ويجب ان يكون المصدر النائب مناب
الفاعل مخصوصا قوله فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب
به الاظهر ان يقال يلابس زيدا الذهاب به وفي هذا
المثال يلابسه الصفة لموصوفها قوله مع اتحادها
اسنادا قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر عامله
بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشغل
عن المفسر به عن المضمر الا يرى ان احد واقع من استحار
موقع الضمير من استحارك المضمر وزيدا في ان زيدا
ضربته واقع من ضربتك المقدر موقع الضمير من ضربته
المفسر وان التعبير ان لم يفهم الاهوان قام زيد فهم
الاهو لا معاض النفي الا وكذا في ان زيدا لم يضرب الا
اياه ولا يجوز ان تنسبه زيدا الى يلابس واذهب ليس

به الى اذهب لانه مسند اليه وزيدا مفعول قوله
واجب الابتداء كما ذكره المص وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا
باذهب المقدر لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها
في محرم المفصل قوله وكذا جزء مبتدأ وفيه قوله
كقولك تفاكلا صغيرة وكبيرة بستطر الطريقتين قوله يحتمل
يقال راي لا يترك منه كبيرة ولا صغيرة قوله والفاء
لا يمنع الفاء يجب الفاء دخولها في هذا الباب لان ما بعدها
قد يعمل فيما قبلها نحو قولهم ومهما تكن عند امرئ من خليقة
هو عيسى بن عمر قوله وحرف الزائية والزاي الواو للعطف
على كل شيء فصلوه فيكون التقدير وكذا حرف الزائية والزاي
وقوله الفاء يعني الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان تعتبر
المبتدأ اي هذه الآية جملتان تعليل اخر معطوف على
الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شيء فصلوه وجملة
يعني الشرط الشرطية الى التعليل خبر لقوله الزائية بتقدير العائد
وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على الجملة
طاس الاعراب قوله مرتبط بحي الشرط فيكون الباء
صلة ويجوز ان يكون للسببية قوله عند البرد وقيل ظرف
لعامل الظرف المقدر والاظهر انه ظرف النسبة من المبتدأ
والخبر بما في قوله مع ان الدين عند الله الاسلام قوله

ومثل هذا الفاء فما قال مثل لان الفاء اذا كانت زايدة او غير
واقعة موقعها الغرض كما في فوادع ولما اليتم فلا تقع جزاء
يعمل ما بعدها فيما قبلها **قوله** اذ الزايد توجيه المبرد والقوي
من هذا الوجه لعدم احتياجه الى اضمار ولذا قدمه
لكنه فيه انه يلزم ان يكون الاسناد مجازيا **قوله** مبتدا محذوف
المضاف او خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزايد والزائد
قوله كما قال في الفصل والباب **قوله** ان ثبت زيادتها
شرعا وذلك بان يعد شهداء او الاوراد **قوله** وقيل زايدة
وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور
احتمال السببية بعيد **قوله** او المضمر لان اجلد فلا يجاب
والايجاب يقتضي الوجوب المذكور الحكم **قوله** وجوز
كانت
الجملة يجوز ان تقال انها بعد فاء الجزاء والتقدير اذا
الفاء واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها **قوله** واختار النصب يعني
ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائي استثنى فيه نقيض
التالي ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد وسيبويه
واما حمله على ذلك اذ لو حمل عليه لكان معناه ان احتمال
النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا لان
الشاذ لا يعبأ **قوله** لضيق الوقت في كلام سمي المحذور
ضيق وقت وهو اضيق من الفتم الكائن منه ولهذا لم

الا المحذور منه **قوله** وفي اصطلاح النحاة معمول
نقل اليه لتعلق التحذير لكونه محذورا منه اي باسم اعمل
عنه النصب لمفعوليته اشارة الى اطلاق المحمول
على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل **قوله** بتقدير الفعل
الانسب لصناعة ان تقال انه دون الفعل **قوله**
تحذيرا مما بعده هذا القسم الذي هو المحذر لما ظاهرا ومضمرا
الاغلب
الاكثر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في
الا مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر وسيجيء
بعد نحو لاحد وغيره نحو حذر خطابا او الاول او
وكما ذكره الشيخ **قوله** او ذكر المحذر منه هذا القسم يكون
او
ظاهرا او مضمرا سواء كان المظهر مضافا او لا والمضمر متكلما
مخاطبا او غايبا **قوله** على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي
في قوله او ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر في عطفه
على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول
من
مضاف اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير
انواع المعمول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او
ذكر صيغة المجهول وليس بموجود لان او ههنا انفصالية
اي ليست اضرابية فينبغي ان يليها مثل المذكور وقيل
اضرابية
والمفرد يليها جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت

واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو الظهور السياق
الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله معمولي يلزم
مما ذكره المحذور لان جعله معطوفا على فصل مقدر ينافي
اليه الفهم اعني اوذكر ويمكن ان يجاب الاحتمال الاول و
ويجعل معطوفا على قوله تحذوا بتقدير الحين ويجعل مفعولا
له للتعذير والمعنى على ان تقديرا تق وون غيره من الافعال
للتحذير لا ان التعذير لاجل التحذير لان التعذير لعدم التحذير
الفرصة ولا دخل للتعذير في التحذير لان لو ذكر فصل
او يجعل معطوفا على قوله معمول ويحصل الاضافة
من باب حرد قطيفة لا يقال العطف اما على المحدود
انما يصح اذا كان صدق المحدود شاملا للمعطوفين ليكون
الاشارة الى تقسيم المحدود وليس الصدود ههنا
شاملا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين
باعتبار القيد كان المقيد هو المعطوف عليه في الحقيقة
فينبغي قوله شامل للقسمين قلنا نعم او قلنا بتقدير
العامل او التقدير او ذكر المحذور رسته بملاسة قوله
مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال الخليل الاصل
اتقك ثم لما لم يجمعوا بين الفاعل والمفعول لواحد
جاءوا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك

القيد

فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع
الكاف ولم يجز ان يكون منصلا لان عامله مقدر فصار
منفصلا ثم قال واري ان هذا الانجار تكلف تطويل مستغنى
عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك بعد تاخر العامل
وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا كان
منفصلا قوله ولا يخفى لك قوله غير صحيح يمكن ان يضمن
في اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق مبعدا نفسك
ولا يخفى ان في تقدير اتق مع تضمنه معنى التبعيد ايهام
في تقييد بعد قوله لانه يقال اتقه شرا من الاسد لان
معنى الاتقاء يرهبه لا يرهبنه قوله
فالصواب ان يقال يمكن ان يقال اراد تقدير اتق ونحوه
قال المعنى على بعد نفسك بما يوذيك فيه تامل لانا نسلم
محذوفه لا محذور فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك
مما يوذيك لانهم لا انه قال ان ابعاد الشخص من نفسه و
التجرد منها لعسر الارتفاع بهما الشخص في طرف المحذور
منه في الحقيقة هو الصوري محذوره بالحال فاذا نظر
الحال صح هذا المعنى قوله لان حذف حرف الجر لان الحرف
حرف موصول طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها
في تاويل اسم فلا طال لفظا ما هو في الحقيقة اجاز وافه
التخفيف قياسا يحذف حرف الجر قوله ولا يقول اياك والاسد

اما قول الشاعر فايا الوغا فانه للضرورة الشعرا ولان
اياك ايان من باب الاسد الاسد والوغا منصوب بفعل
اترك او احذر او لان الوغا في تاويل اتمادى **قوله**
فلم يسلا الا نادرا قال ابو علي الفارسي في قولهم ولا عجا الدين
واما انوك فحملهم قلت لحدوثه **قوله** المفعول فيه
اي سمه المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه او للمفعول
هو كذا وهو فضل على الاجر وصدرا سميا فمن على
الاولين **قوله** ما فعل فيه اي في مسماه او في نفسه
مسماه او اسم ما فعل فيه **قوله** اي حدث وهو الفعل
اللغوي **قوله** مذكورا اي مودى **قوله** تضمنا الى قوله او
مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على التمام بالاصالة
وبالتضمن ما قابلها فيندرج في المذكور الشعل في المعنى
الاترى ان مجيء ما يدل على معنى **قوله** اذا كان العامل مصدرا
او بمعناه **قوله** فلو اعتبر في التعريف قيد الحينية اه فيه
تامل اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسبة الفعل بكلمة
في لم يحتج الى اعتبار قيد الحينية ولو اريد معناه الحقيقي لا
تحد الحينية لان هذا المعنى تصير قيدا وهو لا يقيد باعتبار
نسبة الفعل اليه بكلمة في ثم تصير فوبيا من اعتبارها **قوله**
ولا يخفى انه قد يقصد تقييد بعض الاحوال عن شيء قولهم ان
يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح **قوله** من زمان او مكان

قد

قد يجعل المصدر جنسا بحذف المضاف ويجعل المصدر
مجازا عن الحين اشتراكهما في مدلولية الفعل وعلامة المظروفية
وقد يجعل العين مكانا نحو جلست امام الشمس اي في مكانها اذا
بالشمس انورا او في مكان اتوها اذا اريد به الجرم **قوله**
اشارة الى تقسيم المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان
ليس قيدا احترازيا بل على ان هو محموله على الظرفية الحقيقية
فليس كل مجرور بفي مفعولا فيه **قوله** بمهما كانا او محدودا
اعلم القوم على ان المبهم من الزمان لم يعتبر له حد ونهاية
كالحين والمدود وما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر
والسنة **قوله** وظروف المكان اذا كان المكان جعل الضمير
راجعا الضمير راجعا الى المكان والاجود ان يقول ان
كانت ولما كانت اضافة الظروف الى المكان بيانية لم يصح
الجملة الواقعة جزا الى عايد لان عايد البين على المبين
قوله وفسر المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو
النكرة وفيه ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا
ويمكن دفعه بانه الحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة بحقيقة
لما قاله الفاضل الهندي في الاشارة من ان الجهات الست
لا يعرف شيء منها ومنهم من فسرها مثل ما فسر المبهم والمعين
منه الزمان ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدي

ووسط وبين ولقاء وليس كل مبهم عندهم جايز النصب
لان جانب وما بمعناها وكيف وذرى لا تقال فيها
زيد جانب عمرو بل تقال في جانب او الى جانبه وكذا خارج
ودخل وليس ايضا كل معين يجوز عندهم فان القاموس
الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة وحمل عليه نبغي ان
نذكر او المقادير الممسوحة ايضا فانها منصوبة اتفاقا فاما
الشيخ الرضي فينبغي ان يحمل على الجهات الستة لشبهها
اليها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا
يختص موضعا دون موضع بل يحول ابتداءه وانتهاءه
كتحول الخلف قدامك واليمين شمالا قوله ولفظ المكان بشرط
ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا تقال كتبت المصحف
مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي هو اولى بتمام زايدة
ان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون هو نصب
بالدال عليه لان الحدث وبما ينصب به المكان المختص و
دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب
الا بما انتصب به المكان المختص قوله وما بعد قوله وما بعد
دخلت وكذا سكنت ونزلت قوله ولا شك ان معنى الدخول
لا يتم فيكون في صلته كما ان صلة لضاربه الذي هو الحرف
استدل الشيخ الرضي على التحول لازم بلزوم كلمة في غير

المكان ودخولها في المكان ويكون الدخول محولا والعموم
من المصادر الا ترى انه غالبا وبكونه ضد الخروج وهو لازم
لا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي الا واسطة قوله
والتفصيل فيه ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت واذا
يوم الجمعة سرت فيه ومثال ليس المضاف الصفة كل يوم
صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران نحو زيد
ويوم الجمعة سرت اي معه وما يجب نصبه نحو اذا يوم
سرت فيه قوله ما فصل لاجله فعل اي ما هو حامل على
الفعل وهو متقدم اما بحسب التصور وبحسب التحقق
الا اذا اريد بذكره معه اه لا تقال يجيء معه مفعوله المجرور
نحو جئتك للسمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل
لانا نحقق ان العامل في المجرور هو الفعل والمنصوب
محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف قوله فان التاديب
انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التاديب بالضرب
ويترتب عليه مع انحادهما بحسب الذات قلنا اراد بترتب
ما يتضمنه التاديب اعني التاديب قال الشيخ الرضي العلة
الحاملة التاديب وانما نصب التاديب لتضمنه العلة
الحقيقية وشاركته الفاعل في الفاعل والزمان ولو
صرح بالعلية الحقيقية لم ينتصب عند النحاة قوله

قوله وقعدت عن الحرب جبنا قيل ولو قال وعاجزته
فجاعة لكان احسن اي احسن مقام المنازعة للخاذ
واظهار الجلادة ويحتمل ان يقال غبه لعرض عليه وتنبيه
على عدم تعمده والا كفا بظاهر الامر والقابل اراد القول
بكون المفعول له مفعولا استقلاليا كما هو المفهوم مستقلا
كما هو المفهوم من الكلام مخالفا خلافا للزجاج
قوله خلافا للزجاج وخلافا للمبرد فانه عنده حال يلزمه
التكلف قوله فانه عنده مصدر اراد من كون مضمون العامل
المفعول له تعليلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان
معناه ادبت بالضرب تاديبا قوله وجبنت فالقعود
عن الحرب جبنا فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه
مفهم على القعود بحسب التحقق فكيف يتصور ان يصح كون مصدر
مغاير اللفظ فعل اللهم الا ان يراد بالجبن اثره الكيفية
النفسانية وهو القعود عن الحرب كما قيل او بالشجاعة
الاثر المترتب على الكيفية النفسانية هو الاقدام ولا يخفى
ان في ذلك مخالفة من وجه آخر قوله او ضربته ضرب تاديب
وقعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف
لا المذكور وطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف
كما في ضربته سوطا اي ضرب سوط فالقول بانه على هذا

المدير

التقدير مصدر من غير لفظه فعله لا يخلو عن شيء قوله
ورد قول الزجاج ورده المص بان مفهوم ضربته
تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس كذلك
بمفعول مطلقا فكذا تاديب الذي بمعناه ولم يكتف بارجاع
الضمير الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة
الى اتحاد المحذوف والمعدد وقد فرع بينهما بان التقدير
تركه في اللفظ مع الاتفاق في النسبة والحذف هو الترك
في اللفظ والنية قوله اي اتحدا فاعله وفاعل عامله كما
يقول النحاة الرضي بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي
في طي وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز
قول امير المؤمنين علي عليه السلام في نهج البلاغة
فاعطاه الله الفطرة استحقاقا للبلية واستيهالا للرزية
والمستحق البلية والمعطي للفطرة هو الله ولا يجوز
ان يكون حال لاستلزام عطف حال الفاعل وهي الاستيهال
على حال المفعول وهي الاستحقاق قوله ومتعاديا اتصاله
ابو علي عدم القاعدة الزمانية بقوله تعالى في القراءة الشاذة
هذا بعلي الصادقين صدقهم بالضم اي لصدقهم
في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا على ان اتحاد الفاعل
لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد

يقع معه لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب في
المجرور التعريف **قوله** او يكون زمان وجود احدهما
بان يكون آخر اول الحدث او بالعكس او بغيرذلك
لانه بهذه الشرايط قال المصنف اشرط ذلك لان علة
الافعال كثيرا ما يجيء جامعة الشرايط بحصولها دليل
على اللام المقدره **قوله** وفي بعض الحواشي ان هذا
شرط يجد الحمل ما هو محط الفائدة قايم مقام الفاعل
وخلوه عن تكلف اعتبار ضمير يرجع الى مصدر الفعل
او عن جعل المصدر نايبا مناب الفاعل من غير تخصيص
قوله وقد جعل بين الجر والنزوان قال قدس سره في
الحاشيه العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب
برحتين **قوله** سواء كانت تلك المعمول شرط بعضهم
المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا في قولك ضرب زيدا وعمرا
لا مفعول معه وينتقض ما قاله نحو حسبك وزيدا فان
الكاف في المعنى مفعول او المعنى بكفيك **قوله** استوى الماء
والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة
ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس من تعرف به
قدر الارتفاع المراد زيادته **قوله** والمراد بالمصاحبة المعمول
الفعل اه فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب

بصاحبه

اليه الاخفش ويجوز غيرها استدلالا بقولهم ما دلت
اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد
بالسير معنى يجاري شامل للسير والجريان **قوله** او مكانا
واحد المشهور الاكتفاء بواحدة الزمان **قوله** لو تركت
الناقة وفصلها قال قدس سره في الحاشيه فصيل بچه
شتر از شير باز كرفته وضيع شير خور دكودك **قوله**
اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القادر هو نصوب
بنفس الواو وفيه ان الاولى رعايته اصل الواو وفي
غير عامله ولو نصب بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل
وضيعته وقال الاخفش منصوب بنصب الظرف اعطى
لانها قامت مقام مع لكن لما كانت في الاصل حرفا
النصب بعدها **قوله** واصلها واو العطف لهذا لا يجوز
تقديم معمول عاملا عمل في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه
خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضي لا ادري ما معنى تقديم
المفعول معه على ما عامله اذا تاخر عن المصاحب كما جاز
تقديم المعطوف عليه **قوله** فناسب بمعنى المعه لان المعه
زيادة اجتماع **قوله** اي وجد جعل كان تامة فقوله
تميزا وحال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول اولى تامل
يعرف **قوله** لوجوب العطف فيه لانه الاصل في هذه

الواو العطف وانما يعدل عنه ايضا على المراد من وفى
المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب على
المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل
اظهر ان قلت فاذا نصب وانى المثال المذكور ليس مفعولا
معه ولا حاجة فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرج قلنا
كان الكلام ههنا لا يختص به والام يقل بعد ذلك العطف
قوله فان العطف فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف
فى الصورة المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب
مختار قوله حتى لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة
قال الشيخ الرضى الحاجة ثابتة وهى التنصيص على المصاحبة
ولهذا جوزه القوم النصب مع اختيار العطف قال
والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب
النصب والا فلا قوله لان العطف على الضمير المجرور قال
الشيخ الرضى الكوفيون يجوزونه فى السعة والبصريون
للضرورة واما فى السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار
حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسى يجوز العطف
على ضعف اذا لم يقصد النص على المصاحبة وهو
ما قال النص لورود ه فى القرآن كقوله تعالى تسألون به
والارحام بالجر قراءة حمزة قوله واما حكمنا بعنوية

الفعل

الفعل المنصرف المعنى الفعلى فى المثالين الاولين كلمة الاستفهام
وحرف الجر الطارئان للفعل وفى الاجزاء شائعة كلمة
الاستفهام والثانى للتنكير فى المصدر يعنى والصفة
فالاشعار على المعنى الفعلى فى هذه الامثلة قوى لتضاعف
امرين بخلاف نحو هذا لك وابان وغواما نتزيدا
فان الاشعار فيها ضعيف لفوات مقاصده حرف
الجر الاستفهام وفى المثال الاول وفوات مقاصده
الاستفهام ايضا فى المثال الثانى والنص لم يفرق
بين الامثلة فى الحكم والشيخ الرضى فرق الحكم بين الاولين
والاخرين وبين الاخرين قوله لان المعنى ما تضمن وما
متعلق بمفهوم الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره
بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله ما زيد وعمرا وجب
فى عليه حال المثالين الاخرين وكل قضية متضمنة
فلك القضايا متضمنة لاحكام محمولها حكمنا المعنوية
العاملة فى تلك الامثلة قوله الحال من حال التى تحول
اى انقلب وانما سمى هذا القسم بها لانه لا يخلو عن انقلاب
غالبا قال ما يبين هيئة الفاعل الحيثية فى الاصل
الحال للنهى السخى كذا فى المغرب المراد ههنا الحالة
اعم من ان يكون بحسب تحققها وهى الحال المحققة او بحسب تقديرا

وهي الحال المقدرة نحو فادخلوها خالدين اي مقدرين
الخلود نحو خط هذا الثوب طويلا وعوقوا بم وبشراه
باسحق نبيا اي مقدرا نبوته وايضا هي اعم من ان يكون باعتبار
حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقها فلا
يرد النقض بجاء زيد وابوه قائم لكن يرد النقض بقولك
اتيتك وزيد قائم وذهب الى صاحب المفصل في دفعه انه
قال في بعض حواشيه ان زيد قائم من هيئة لازم الفاعل
او المفعول به اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم
التعبير عن الملزوم بالازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم
وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان يرد الاتيان وفيه
ان زمان الاتيان لما كان مبانيا مغايرا عن فاعل الاتيان
وعن مفعوله لم يلايم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارته
ان التعريف لا يدل عليه ولا له ظاهرة قال الشيخ الرضي الحق
ان الحال على ضربين مستقلة وموكدة ولكل منهما لا خلاف تاما
حد فحد المستقلة جزء كلام مفيدا وبما جرى مجراهما وقولنا
جزء كلام يخرج جملة النائبة في ركب زيد ركب مع راكبه غلامه
اذا لم يجعلها حالا وحد الموكدة اسم غير محدث يجيء
المضمون جملة وقولنا غير محدث احترازا عن نحو يوجد راجعا
قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول لان دلالة الحال
على ان مدلولها هيئة للفاعل او المفعول من حيث انه
فاعل او مفعول يحتاج الى تامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل
او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما قوله لا الجمع اذا اريد
حالا الفاعل او المفعول جاز التعريف كقولك ضرب الكيا
زيدا راكبا والجمع كقولنا راكبين واذا اختلفنا فان هناك
قرينة تعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعها كيف ما كان
خولفت هذا مصدرا مجددة وان لم يكن فالاولى جعل
كل واحد منهما بحسب صاحبه نحو لقيت مخدرا صاعدا
ويجوز عند ضعف جعل حال المفعول بحسبه وتاخر حال
الفاعل ليقع احد الحالين بحسب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي
وقال بعض شراح المفصل حق الحال المعرفة ان ترتب
على احد ترتب صاحبها قوله لفظا او معنى تميز عن الفاعل
والمفعول وحال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار اليه
في الشرح اي قوله اي لفظيا ان يكون بر مشتركا لهذا
الفاعل قوله فكان الفاعل او المفعول فان تعلق فعل شخص
بمفهومين علامة اتحادهما قوله فكان الحال عن المضاف
لان الذات في الذات في حكم الذات قوله ولو قرى هذا
وافق ما نقله بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه و
المصدر بلا تاويل والجمهور جوزوا الحال عنهما لتاويلهما

بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قدر كذلك لزم جواز
جواز الحال عن المفعول فيه قوله وزيد في الدار قائما مثلا
لفظي الملفوظ كما هذا توجيه جيد لكن المصحح في
شرطه شذا لا الفاعل المعنوي المعنوي ويتجه عليه ان فاعل
الظرف فاعل لفظي لانه عامله مقدر في نظم الكلام
اللهم الا ان يقال الاعتبار بعامله لما لم يكن لضرورة المعنى
كان في حكم المفهوم من النحوي ولا يجوز ان يقال وقائما
حال عن زيد وهو مبتدا لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي
هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها
وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على
التغيير المذكور قوله بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه الاول
اولى لان زيدا اشار اليه لا نبه عليه فان المنبه عليه حقيقة
هو ان ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل قوله وعاملها اه
فصل العامل ههنا لتحقق تغايره الفاعل والمفعول
ومعنويتهما وليكون توطيد لامتناع تقدم الحال على العامل
المعنوي وجواز تقدمها على اللفظ المفهوم من تخصيص الامتناع
وكانه اراد ان لا يفصل بين مباحث التقدم والا لكان المناسب
ان لا يفصل بين مباحث التقدم والا لكان المناسب ان
يذكر ما هو توطيد له عقيبه لكن التفصيل وهو من تركيبه

اي من صيغتيه قوله كالاشارة دون الاستفهام والنفي
ان وان من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال
على عليها والتمني والترجي قال الشيخ الظاهر انها ليست بعاملة
لانها ليست مفيدة بل المفيد هو الخبر هو العامل فيه بحث
لانك اذا قلت ليت اسدا في قفص راجع وجعلت تقييد
الخبر كان المعنى ليت ان اسدا راجع وهو فقير وليس المعنى
ذلك بل معناه ليت اسدا وان كان في قفص راجعا قوله وكاسد
اسدا صابلا وخبد كعمر وكاتبا وزيدا اسدا الا بحذف
اداة التشبيه قوله لان النكرة قبل ولان جواب للكيف
والسؤال بنا في المعلومية فيه ان المفعول له جواب اللم
مع انه يصح ان يكون معلوما والحاصل ان المعلوم باعتبار يجوز
ان يكون مجهولا باعتبار آخر قوله نكرة موصوفة او قبل
بل موصوفة ليشتمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن
قوله لاستدراكها عرضا بنفس او بوقوعها في خبر نفي او
ايجاب قوله ان جعلت اما حالا اشار به الى انه ليس نصا
في الاستشهاد وجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص
او على الحال عن ضمير الفاعل في اتركناه اي آمرين امرا او عن
ضمير مفعوله ولا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر لم يبق نص
نصا في المقصود لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه

مخصوص بالاضافة او بالوصف او واقعة في حيز الاستفهام
لانها شبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجب
او بعد الانقضاء النفي لم يعتبر قدس سره في تعيين صور
النكرة عبارة الباب حيث قال لا يكون اي صاحب الحال
الا نكرة موصوفة او معتمدة على المعرفة لاستغراقها او
في حيز الاستفهام او بعد الانقضاء النفي او معتمدا عليه
الحال انتهى قال شارحه في قوله بعد الانقضاء لا يكون
الخلاص عنه الا ان يقول ان بين قوله بعد الاولين قوله
مقدما عليه تنازعا في قوله الحال يعني ان فاعل الظرف
هو ضمير الحال او نفيها على المذهبين لا ضمير النكرة و
يلزم ان لا يبدو من اعتبار ما يصح وقوع الظرف فيه صفة
لقوله نكرة والتعبير بعد الانقضاء الحال عنها ثم قال اولا قال
مثل الا لكان سالما عن التعسف وقال لا يخفى اولا على
انه كان يجب ان يقول لو قيل الا الداخلة على الحال فيطول
الكلام فلعله اذا ذلك ردا للاحتصار وانما قال الا لان
لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والا
المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال المص لما ضمن
النكرة هنا الان الا يقطع ما بعدها عن ما قبلها فلا يصح
ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز

وقوع الصفة بعد الا قوله او معتمدا عليه الحال انما ضمن النكرة
معنى لان التقييم يوهن الالتباس بالصفة قوله وحمل قوله
وصاحبها على ان يكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدا والخبر
لمحض فعل مستفاد من قوله معرفة اي يتعرف غالبا قوله
ولم يزدها قال قدس سره في الحاشية الرد والمنع قوله
ولم تنهض على نقيض الدخال قال قدس سره في الحاشية
الاشفاق الخوف والنقض بالضاد المعجمة والعين المهملة
المفتوحة من نقض الرجل نقصا اي لم يتم مراده انتهى في الصحاح
سما بمراده لم نار سيدنا وسيراسخدن سترتن قوله والا
جمع شدن خرماده قوله ثم يرد من العطن قال قدس سره
في الحاشية العطن ما حول الحوض والتبرك من مبارك الابل
والمبرك المناخ جاي شترخا بايندن قوله ومرتبة وجاه
قال قدس سره في الحاشية الوجه مصدر وجد يجد قال
وجد يجد وجدا وجدة كوعد يعد عدا وعدة انتهى قال الشيخ
الرضي وجده لازم لافراده التذكير والاضافة الى الضمير
ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال
ان اصل التاتم حذف قيام المضاف اليه مقامها كما قيل في
اقام الصلوة قوله مثل عليه جهدك بصيغة الخطاب
قال قدس سره في الحاشية الجهد ههنا بضم الجيم والجهد

بفتح الجيم وضمها الاجتهاد قال الفراء هو بفتح الجيم المشقة
وبضمها الطاقة قوله تناول اي كل واحد منهما او نوعها قوله
وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المؤوله ظاهرا
ان كان مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتاويلها
على الوجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك
وتاويلها انها في معنى النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير
اي كثيرا ساترا بكثرتهم وجه الارض ونحو خلوا الاول
فالاول اي واحدا فواحدا ونحو جاء الرجال ثلثتهم وكذا الى
العشرة فان هذه الاسماء التي اذا اضيفت الى
ضمير ما تقدم منصوبة على الحال لوقوعها موقع
النكرة اي مجتمعين في المجيء وتاكيدها لما قبلها في سهم قوله
احدهما انه مصادر لافعال او صفات اي معتركة ومفردا
والحذف غير واجب في المثال الثاني الاول واجب في الثاني
على قاعدة الشيخ الرضي قوله معارف موضوعة موضع
يعني ان اللام للعهد الذهني او زايدة قوله وان كان صاحبها
نكرة والحال مفردا اذ لو كانت جملة وجب الواو والا لم تقع
قوله ولم يكن الحال شركة نحو جاء رجل وزيد الكيس
قوله ليتخصص فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول
وكل منهما محتمل للحكم المتقدم فاحتاجه الى تخصيص

الحاصل
اللهم الا ان يقال الحال حكم اخر فلا يجري التخصيص
بالقياس الى حكم اخر قوله ولئلا يلتبس الصفة فيه ان
هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت
النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس قوله ولا يتقدم
على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز
لما لم تكن تصديرها بالواو ولا مراعاة اصلها وهو العطف
او عام تصرفه في الافعال كفعل التعجب او تصدر على
حروف المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات
نحو الذي ركبا جاء قوله فيما عداه مثل زيد قائما لكم وقاعدا
وقاعدا علم ان الدال على حدثين فصاعدا قد يدل على
حدثين معين نحو ضارب زيد عمرا او ضارب زيد وعمرو
وزيد ضارب من عمرو وقد يدل على غير معين نحو زيد
كرم وفان التثنية يدل على حدث مشترك بين المشبه
والمشبه به لكن لا يدل على خصوصية حدث ولا محل كلا
القيدين يجوز اختلاف الحدثين نوعا كالحكاية والتعلق
او المتعلق او الحال او غير ذلك واذا اختلفا ابرزوهما
بحرف العبارة حتى لا منهما ما يتعلق به الا ترى انك اذا
تعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به وان لزم
التقدم على العامل الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس

والحرص على البيان فقول زيد قايم كم وقاعد وزيد
يوم الجمعة كم ويوم السبت وهذا بسر اطيب منه رطبا
قوله فعلى هذا معنى الكلام الخ يكون قوله بخلاف
الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوي كما ايجاب
عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان يكون
بتقدير المبتدا اي وما اذا لحظته اخلا اه اليه ذهب البعض
في شرحه كما مرت الاشارة اليه قوله انما المراد هو الاحتمال
الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي
اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه
فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقدم الظرف عليه اتفاقا
قال الشيخ الرضي اين برهان لجواز تقدم الحال اذا كان
ظرفا او شبهه على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او من
ذلك الفيل البرا الكربتين اي الكرسف بستين فمنه حال
والعامل هيئ قوله ولا على المجرور المفهوم منه جواز
تقدم الحال اذا كان مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه
البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقدمها
عليهما الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها
مرفوعا والحال نفس خبر العامل سواء كان مجرورا بالاضافة
استثنى منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه وجاز

قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على
قلة نحو تبرك ما شيا يذهب ونتبع ملة ابراهيم حنيفا
قوله لان الحال تابع او قيل لا يرد على نحو اكبابا جاءه
لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان
امتنع بعارض الا لتباس بالمبتدا قيل وجه تقديمها على
صاحبها المجرور انه كثر الحال عن المجرور ولم يسمع عن
تقديمها فلو جاز او قع قوله بجعل كافة حالا عن الكاف
والمعنى ما ارسلناك الا منعا للناس عما يضرهم قلت
صلعم كما ارسل ما نعا ناهيا ارسل امثل فكيف يصح الحصر قلنا
الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلناه حالا عن الناس لانه صلعم
مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد العامل فيلزم ان
يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لانه اجيب
عنه قلنا الحال مقدره والمقيد لا يلزم ان يكون من صاحب
الحال كما مرت الاشاره اليه قوله والتا للمبالغة كالكافه
وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعاله
وفعولة ومفعالة قوله اي رسالة كافة اي عامة شاملة
قوله وبعضهم يجعلها مصدرا اي كفت كفا والجملة حال
مقدره والكل تكلف وتعسف لان كافة كفا طيلا لازمة
الحالية بخبر اضافة كما صرح الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر

منه هذا اللفظ **قوله** سواء كانا الخ الاولى شقا واحدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة وكالاسم الجامد وطائفة الطريق لما هو الحال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد راكبا اي راكبا حيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطة ان تقصد للتقييد فتجعل كالجزء من اجزاء الجزء قيدا او نصبة للقيد على الحال وتاليه بعده بحذف الجامع واو العطف او حرف الجر نحو بعت الدقيق بدرهم **قوله** وهو ما يتقى فيه حوضة الاظهر ان يقال ما يتقى فيه نوع حوضة قال في الصراح البر عوزه خرما اول بدانند ثم البسر طلع ثم حلال بالفتح ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر **قوله** وهو ما فيه حلاوة ولين **قوله** ولا حاجة الى تاول البسر المبسر هذا اذا كان اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه لما اذا كان اشارة الى التمر المدرك كما هو الظاهر فتاويلها بالنضج وغير النضج او المدرك وغير المدرك **قوله** لانه اذا تعلق شيء واحد بقيدين فصاعدا كان ذلك في قوة الحدثين **قوله** ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب اعراب الحال وتلزم النكرة لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاة نحو بايدي ذو يدين يداي انقد بالنقد ونحو لعب الشاة شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو يحذف كما في كل رجل وضيعته اي له شاة ودرهم مقرونان بنصب هذا الجزء لقولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة درهم **قوله** لان الحال بمنزلة الجزء ولان الحال يفيد تعلق الفعل الفاعل او المفعول بنوع وقوع مضمونها ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه وهي قوله الضمير والواو ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل لهما انفصال وذلك نحو قوعها بعد الا نحو ما جاءني الا وانت تحمل ولجاز في رجل الا وهو نقير **قوله** فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها الجحد المتفق على الاصح ولا يدخل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد يدخلوا الاسمية من الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل **قوله** لانها لا تدل على الربط في اول الامر لانها في الاصل للجمع مع السابق ففي داعية الى الربط

لك السابق قوله والمضارع المثبت الصحيح قد يسمع بالواو
وذلك لأنها جملة وان شابهت المفرد او لانه خبر مبتدا محذوف
ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال
كالسين وان ونحوها قوله المشتمل على المضارع المنفي
كان لم خلافا للاخفش قوله لا يدنيه من الواو وان كان
مع الضمير قال الشيخ الرضي او اتى المضارع بلفظه ماض
الواو واذ اتى المضارع بلا ذمة الضمير والاغلب تجرده عن
الواو قوله ليدل اه هذا تحقيق ذكره السيد الشريف
للقوم ههنا كلام بعيد عن التحقيق فحري ان لا يذكره
ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها ادا
لحال الزيادة ثمن او غرمقرونة بالفاء او ثم يقول في الثمن
بدرهم فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب صاعدا او ثم ذهب
الثمن زايدا خلافا للازياد ويقول في غير الثمن قرات كل
يوم جزءا من القران فصاعدا او ثم زايدا فذهبت القاف
كل يوم في الزيادة والصعود قوله وهي اي الحال المؤكدة
اذ اما التقرير مضمون الجزء تاكيده واما الاستدلال على
مضمونه على سبيل منع الخلو قوله والمشعلة قيد للعامل
بعلاقي المؤكدة فانها ليست قيدا مختصا بالعامل فالقول
بان الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد

ثم بحر

لوجب العبارة والتصور قوله اي احضر ذلك المقدر
من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقولك ثقفت
وعرفته وحالكونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا
فهو منقول بانه خلاف ما قاله الاولى عندي ما ذهب اليه صاحب
ان يقال وهو ان العامل معنى الجملة فكانه قال يعطف اولا
عليك ابول عطوفا وذلك المعنى تولد عن نسبة الجزء الى المبتدا
فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يتعدم المؤكدة على حرف
الجملة ولا على احدهما قوله او بمعنى انه معطوف على مضمون
بهذا المعنى فيكون لاحق منتجا معنيا التحقيق والاثبات
ولا حرج في هذا المعنى وهو التحقيق وما بين المعنى اللغوي لما
اراد ان يبين ان متعلق الصورتين ومتعلق الاثبات
في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه ابلاغ اذ لا
لتيقنه واثباته فقال ثقفت ابويه الثاء اي شرط وجوب
حذف عاملها وشرطها في وجوب حذف عاملها انما تدل
هذه الامور الثلثة الا ان الحق الحال المذكورة قد تكون مؤكدة
قد تكون مؤكدة لجملة فعلية كقولك زيد ولا تعصوا في الارض
مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة بالاول
بالمصادر فيجعل قوله لم مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا
ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر قوله التمر وتقال التعين

والنصير والمصير بكسر الياء وقد تقال بفتحها لان الكلام
تميزه من بين الاجناس برفع الابهام الاظهر في تفسره ان
تقال انه جنس ذكر لتعيين منهم صالح الاجناس مختلفة
متحاضن لتعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه التكرة لا
التعريف زايدا محل الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه
باللام او الاضافة نحو غرس داره والم بطنه ووسعه فضة
الى عشرة الا وعندا لبصريين ان عين ليه يعني عين وان
الم بطنه معنى فيه شكا وان سفه نفسه يعني سفه في نفسه او
يعني سفه الشديد لان الاصل سفت نفسه فلما حول الفعل
الى الضمير انتصب بعده لوقوع الفعل عليه مضادا يعني
التشديد قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع
له لعل الوضع شامل الوضع النوعي المجازي لان اسما العدد
والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقة وهي العدد
والكيل والوزن لا يستدعي تمييزا فاما استدعيه اذا اريد بها
المعدود والمكيل والموزون كما سيجي وهي فيها مجاز قوله
لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي
من ان لفظ المشي لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن
ان يدفع الضرب بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد
يقال في مقابلة الحادث الطاري والمراد ههنا هو الثاني

قوله

قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع ولهذا يكون خفيفة في
كل واحد منها بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوص
خصه منه مجاز قوله وكذا يقع به الاحتراز عن وصاف البهائم
قيل يمكن ان يقال الالوان كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال
في لا حاجة لذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت
بذلك لانا نقول يجوز ان يقال انه ذكر المستقر لاخراج العلم
الاخر المعينة ما يراد من المشترك قوله والابهام في هذا القدر
وان قلت هذا نقيض ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع
كثرة ابهامهم ذهبوا الى ان مثل في قولهم ما اذا اراد الله بهذا
تميز عن ذي الحال عنه وكذا الحال في رجلا في جئني رجلا
لعل هذا منهم مبني على ارادة نوع من اسم الاشارة كما
في ربه رجلا ونعم رجلا قوله والابهام فيه الاس حيث
فيه سهلة او فان الرطل بالمعنى المذكور هو الصحة ولا
ابهام فيها انما الابهام فيما توزن بها كما اشرنا اليه فتامل
قدس سره قوله والاس حيث وصفه هذا بالحقيقة
الى الوزن كما ان الاول راجع الى الوزن كما ان الاول راجع
بالحقيقة الى الموزون قوله فان في قوة قولنا
شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدره
مضاف اليها انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما

طاب

زيد نفسا وعلما واما غير مضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز
اليه فتقول في كفى زيد رجلا وشهيدا كفى شيء زيد على ان
يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان لذا قال المحقق الشريف
قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف
لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي في زيد
هو رجولته او شهادة واذا قلت رجلا وشهيدا كان
المعنى كفى زجوليته او شهادته قوله مرفوعة عن مفرد جعل
عن صلة للرفع بناء على ما فهم وقال الشيخ الرضي ان
عن في مثله تفيد انه ما بعدها سبب لما قبلها كما يقال فعلت
عن امرك اي لسبب امرك فالتمييز صادر عن المفرد اي
لأجله سبب له او عن نسبة في جملة الى السبب له
لان نسبة شيء لا شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة
بقرينة النسبة فالمراد النسبة اذ نسبة لزيد التميز
لانه سبب لاعتبار ما استند اليه الفعل وكما معنى قوله بعد ان
كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر
انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك لو لا
اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ
هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب
لانتصاب نفسا وكما معنى قوله لم ينتصب تمام الكلا

وعن تمام يعني ان تمامها سبب لانتصاب التمييز شبيها بالمفعول
الذي يحصل بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن
هذه المواضع بمعنى بعد كما في قوله نمى طبقا عن طبق
والاول اولى قوله وهو ما يقدر بالشيء وذا اما متصل
شهود ولا موضوع لذلك كالعدد والوطل او منفصل
غير مشهود ولا موضوع لذلك كقولك لي ملء الارض ذهبا
والملء قد يملأ به الشيء وقولك عندي مثل زيد رجلا
واما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمولان على المثل بما
وكحو بطولك رجلا وبعرضه قوله وسوان سمنا تثنيه
هنا بالضم وهو افصح من الحن بالتشديد قوله وهو النون
لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا قوله او النون
سواء كان في التثنية او شبهه الجمع نحو عشرون لا نونا الجمع
نحو حسنون وجهان لان التمييز فيه يكون عين ذات مقدرة
قوله لان المضاف لا يضاف تاسه لان الاسم لا يضاف
الى ضمير بدون عاطف وان اضعف مع حرف اضعف
يلزم خلاف المفروض قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
قال الشيخ الرضي وتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز
ذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما
فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا وابها قصة وليه

وزره رجلا اذا كان الضمير منهما وثانيهما الاسم الاشارة
نحو قوله كما ماذا اراد والله بهذا مثلا والناصب للتمييز
في الصورتين هو نفس الضمر واسم الاشارة قوله
عند الراقود خلا الراقود نوع من اوعية الخمر كالدن
قال في الاساس الراقود والكيل معروف لاهل بصرا خزاد
وعشرين صاعا قوله يعود الى قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع
الى تمييز عشرين مفردا سواء كان جنسا او لا قصديه الانواع
وحكونه مع التاء وهو ما يتناوله اجزاءه اي يتناول
في اسم الكل اي اذا كان له اجزاء اما اذا لم يكن له اجزاء
جنس مع ان ليس لها واحد قوله ويكن ان يجاب عنه كان
قدس سره يميل الى النزل والاظهر ان الجملة بفتح الفاء
اوكرها ليس من باب الجنس الذي كلامنا فيه فان الجنس ههنا
هو المجرد عن التاء كالجاموس ولو قصد تعدد افراده
منه لم يصح التثنية والجمع قوله وعندي عدل توبيخ على
شك او ما شابه قوله والمعنى ان وحد التمييز هذا الاحتمال
للسباق بنون الجمع اراد بشبه النون الجمع قوله لانه لا يعلم
مثلا عند اضافة عشرين لانه يحتمل ان يكون تمييزا
لكان مكره ولم يكن تمييزا احتمال ان يكون تمييزا لمطلق
علم فالالتباس ليس الا عند ارادة ان لا يكون علما قوله وعن غير

مقدار قال الشيخ الرضي هو كل ما يوزع حاصله بالتقدير اسم خاص
يليه اصله ويكون بحث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه
نحو خاتم حديدا وينتصب عنه التمييز وانما الفرع الذي لم يحصل له
اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب
قوله والمقصود غير المقدار عن طالب التحديد اذا قصر عن طلبه
لم يحمل الى نصب التمييز الذي يكون للتخصيص على التمييز فان
التخصيص عليه انما يناسب ما هو طالب التمييز كالذي
ان يقول لان الابهام الذي مستند في التمييز ليس الا في
المقدر الذي هو طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام
مستلزما للنوع ابهام في النسبة حيث اضافت الظرف
ورفع ابهامها اتبع مستلزمها ورفع ابهام الظرف قوله
عن نسبة والنكتة فيه انه على ان مقابله هذا القسم
للقسم السابق باعتبار ان هناك نسبة كذلك لا باعتبار
عدم ذكر الاداة ههنا وذكرها في السابق الا يرى ان
نحو رجلا مندرج في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور
هذا حاصل كلامه قدس سره قوله او المصدر جعله الشيخ الرضي
داخلا في شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في اضافة
الكل لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة
ولعله اراد بشبه الجملة ما يشمل على نسبة قدرية من التبعيض

التامة وليست الاضافة كذلك قوله نحو حسبك زيدا اي يكفيك زيد قوله فكأنه قال طاب زيد نفسا اي كأنه قال يعقل وشبه فعل ثار عاقل نفسا وابا وكذا فما عطف اعجب ابوه قوله والذي في الاصل الذي قال الشيخ الرضي الدر الحاصل بالمد اي نزل من الضرع من اللبن ومن الغيم ما المطر وهو ههنا كناية عن الممدوح والصادر عنه وانتصب فعله اليوم قصدا للتبيين لان المدح منشأ التعجب وكل شيء عظيم يريدون التبيين ينسبونه اليوم ويصفونه بعجز الله ودره ما اعجب فعله قوله ثم اذا كان اسما يصح الى قوله والا فهو لتعلقه في هذه العبادة شبهة مشهورة وهي تقاضي الشرطية الاولى ان يطاب زيد نفسا فان نفسا يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لتعلقه وأجاب قدس سره بتقييد متعلقها بكون التمييز لما لم يكن نصا فيما انتصب عنه وكذا لا يرد مقدم الشرطية الثانية بذلك لانه ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما صح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون لتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس تعلق به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا

فلان النفس ثلث معان وان اثنى والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنفس ليس الا المعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يجدي مادة الشبهة اذ لو تفسر الشرطية بكفى زيد رجلا لم يجز هذا الجواب اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم الصفة اذ المعنى به ههنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة ان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول قلنا الوارد ليد القوة المدركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث هي ليس لها طيب اذ ليست المراد جملة الشخص مع جميع صفاتها فلنا في كان في محكم رجلا في المذكور ولو سلم صاحبة التبيين فلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى ضعفه وبعد النفس الى زيد وبعض الشارحين حول اخر وهو معطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم اذا كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه جاز ان يكون له ولتعلقه واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم الحاد

المقدم والتالي وقد يرفع بتقييد المقدم بكونه قبل جملة
تميزا فانتفاء عدم الصحة الشرطية الثانية لان عدم
الثانية هو المقدمة الشرطية الاولى وهو مركب من امرين
وانتفاء المركب انتفاء احد الجزئين وانتفاؤهما فيلزم
ان يكون التمييز اذا كان للاتصال فقط كان لمتعلقه وامّا
اذا لم يكن لشيء منهما كان للمتعلق ويدفع الاخيران هذا
الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف في تالي الشرطية
والمقدر فهو لمتعلقه اولا ولا يخفى سماجة هذا الجواب
والمراد بجملة اطلاقيه عليه جعل الشيخ الرضي صفات الشيء
كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتسب عنه **قوله** بان يكون
تميزا ترفع الابهام عنه فيه مسامحة **قوله** وهو الذات المقدرة
اعني الذات المنسوب اليها زيد المغايرة لزيد بالذات والا فالمناسب
لان الذات المقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب الى زيد
كما ذكرناه **قوله** الواو بمعنى مع وهي تفيد ما ذكره ما بعدها
لو كان من حسنه فاعل معنى ونظيره ما قال الشيخ الرضي
وهو ان المنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شرا
ذا بان شر اسيدا لفظا فاعل معنى عن السيد
تعبيرا لو كان مبتدأ لفظا بمعنى كان فظه مبتدأ وكان
معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم لان من تراه في التمييز

تسهيل الاولى مطلقا وفي قسمه الثاني اذا كان لما انتصب عنه
وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضي وقال في المقياس نقال
قفيز دراهم من فارسي ولا يقال عندي عشرون من درهم
والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحالية حتى يحصله
التمييز **قوله** لكونه من حسن الخ فاعلا ونحوا تعرض
من لتمييزه وهو البيان بعد الاجمال ليكون واقعا على البيان
بعن البيانية لا يمنع من التقديم كقوله لله درهم من اليتيم
ما عنيهم قوله اذا جعلته لازما تضمنه لانه مطاوع له فكان
الاول التمييز باعتبار المتضمن بالصح وكذا الحالية فالعكس
مطاوع فعل بتضمن ذلك الفعل **قوله** غوجئ بالارض عيونا
اتى بالجمع لان التفجير منوع الى ما عذب وملح وعذب
اولى بناء وقار وغيرذلك **قوله** لان المتكلم لما قصد
دالة على ان النسبة غير مراد **قوله** وذلك نحو قولك ربح
زيد تجارة غير ربح تجارة زيد كقوله تع وما ربحت تجارتهم
قوله خلافا للمازني والمبرد استاذ وللاخفش **قوله**
نظرا الى قوة العامل **قوله** سيبويه كلام العرب استقراء
لا قياس قول الشاعر هو من محمد النجباء ابحر
قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي فلا تمسك **ك** بالقراف
بعض الروايات بالقراف **ك** وما قيل هل يحتمل الضمائر

يكون تعليب المذكور مغيرا لتعليب المقدر قبل نفيا
غير قادح في التمسك ادنى تمسك على ان الذي يقتل الطبع
السليم قوله المستثنى الا ان من التشهد وهو الصرف وانما
سمي هذا القسم من المنقطع بذلك للتكلم ان يعلم من نفيه
صرفه عن حكم ابي منعه عن الدخول فيه لكنه غير عنه بالصرف
لتاكيد معنى المنع ونظيره التعبير عن منع وقوع الموت
في الكفر الاخراج في الاية الكريمة الله ولي الذين امنوا
يخرجهم من الظلمات الى النور قوله كاذبة في نفيه وفي
عليه اقول ولو نقض بانها غير كاذبة في الحكم عليه اجيب
بان تعريفه بهم من تعريف فسمه كما نشير اليه قدس سره
هذا هو الحق لكن المصنف قال ان المستثنى مشترك لفظي بين
المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفتان فان احدهما
مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفين
في تعريف واحد بحسب الحد وفيه نظر لجواز ثبوت
قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قال الشريف
احد كالحيوان والمشي المشتركين بين الانسان والفرس
فكذا ههنا نقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها
مخالفا لما قبلها واتيانا مع انه يتكل عليه عند الاطلاق من
المنصوبات وقسيمه الى القسمين ورجع الضمير في

قوله الاتي وهو منصوب اليه فيحتاج في فهمه الى تكلف
عموم مجازا او اجراء حال المدلول على الدال والاستخدام
يحمل الضمير في الاتي الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم
قوله المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول
على ان اراد الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه
قوله لا يمكن اجراءها عليه بخصوصه الا بعد معرفته بعضوصه
قوله فالمتصل الفاظ التعبير قوله هو المخرج سواء كان
اقل ما بقي او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال مشهور
وهي ان زيدا في جاءني القوم الا زيدا اما داخل في القوم او
خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان يكون مخرجا لان اخراج
الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والفعل الصحيح
قالت لو قلت اعط دينارا الا دانقا كان الدانق داخلا الدينار
وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام
البديع وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ
الرضي ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله
ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت نسبة المجيء على الا
لكنها متاخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب
من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متاخرة عن المنسوب
قطعا كما انها متاخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في ج

القوم الا زيدا القوم خرج منهم زيد لا القوم المطلق
حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتم في
ادوات الاستثناء كما عداد ماخلا فانها ظروف وقيد ان
للنسبة فكونا ناضمنا خروج عنها لم يمكن ان يجاب عنه
بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم عن الحكم فلا
وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت او لا
المجيء الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب
بالقياس الى الكل او الايجاب القياس الى البعض و
السلب بالقياس الى البعض الآخر وذلك لان تقرر الايجاب او
السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت لا زيدا متصلا بجاء
القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب والسلب
بالقياس الى جاء وليس معنى الاخراج الا المخالفة في
الحكم بعد الشركة في النسبة وما لم يكن في المقتطع شركة
لم يكن هناك اخراج قوله من تعدد اي فرد وعدد وكذا
قوله بالا غير الصفة بيان للواقع لئلا يدخل قوله
واخواتها اراد بها كلمات محفوظ لا هو بعينها مخالفا
حتى يلزم ان يكون جاء المخرج منهم زيدا والمستثنى منهم شيء
زيد وذلك تام اصطلاحي ولا مشاحة فيه ثم لو ادعى
ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بعض الا في عدم

الاستقلال لم يلزم ذلك واندفع ايضا قولنا على ما قاله
الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء قوله واخرجه عن
نحو جاء القوم اه قيل لا وبكن لاستدعاء اخراج
ولهذا يستعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان
تقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو لكن زيد قوله اي بعد
الا واخواتها لانقطع المنقطع الا بعد الاوفي بيد قوله
اي ليس شيء الموجب المثبت اصطلاحا ما ذكره وغير
الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله قوله واخرجه
عما اذا وقع غير موجب انما وجب نصبه اذا كان بعد الا
في كلام موجب لانه لم ينصب لكان بدلا والبدل بتكرير العامل
فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه ولما
غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير الاضدين
النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التنحية فيكون
في حكم النفي وهو الايجاب ممتنع وفيهما نظر اما في الاول
فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار انه العامل مع
قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاءني زيد
لا عمرو وفي العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في
الثاني فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى
يعيد الى ما فوق من نفي الشيء ونافي حكمه قوله وهو ان يكون

الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء
ما فسره هو له بان يكون اه والكلام الناقص اصطلاحا
ما يقابله قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثنا
لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان
يكون داخلا في الاتي قوله والعامل في نصب المستثنى
قال الشيخ الرضي قال الجمهور في شرح الفصل العامل فيه
المستثنى منه بواسطة الا قال الكسائي هذا لا يكون هناك فعل
ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوك والبصريان يقولوا
في الاخيرة معنى فعل وهو الانتساب الاخرة ثم قال ولم
يكن في الجملة من الفصل بجواز ان ينصب المستثنى قوله او فيه ما
عطف على قوله بعد الاحد اهـ والظاهر المناسب له الفهم لكن
يحتاج ان انتصابه شروطه بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم
من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعلا
معطوفين ان يجعلا معطوفين على قوله في كلام موجب
حتى لا يحتاج ذلك وهو جزء آخر لكان او حال قوله اي المستثنى
المنصوب بايضاه ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب
بما قبل الا من الكلام كما انصب المتصل به والى ان
ما بعد الا منه سواء كان متصلا او منقطعا والاتي المنقطع
وان لم يكن بحرف عطف كالكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها

والمتاخرون لما راوها بخلافه لكن قالوا انها الناصبة بنفسها
نصب لكن الاسماء وخبرها عندهم في الاغلب نحو جاء
القوم الا حمارا اي لكن الحمار لم يجئ قالوا وقد يجيء جرا
ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما استوا كشفنا قوله الكوفيون
الى في المنقطع يعني سوى وجه ان سوى ليس للاستدراك
والا ههنا يفيد الاستدراك لانه لو رفع قوم الخ طلب
دخول ما بعدها في حكم ما قبلها قوله في الاكثر متعلق
بمحذوف المحفوظ بطريق الانصاف اي خبر محذوف قوله واما
بنو تميم او بعض شروع في الفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع
بانا على حمله من حيث قبله على سبيل التغليب قال ان
الواو المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا قلت ما
احد الا حمارا افهمناها ما فيها احد ولا ما بعد الا حمار واما
لم يجز فيه الا النصب لانه ليس من جنس ما يجب الظ
قوله اسم يصح حذفه متعدد كان او غير متعد نحو جاء
زيد الا عمرو قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
ذهب كثير الى ان الاستثنا متصل فمنهم خالد بن عاصما
يعني معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان
عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم
وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف اي لكن

اما رحم من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم
من الطوفان الا مكان رحمهم الله من الموسنين وهو سفينه
وذلك انها جعل الجبل عاصما من الماء قال له لا يعصمك
اليوم معتصم من جبله نحو سوى معتصم واحد وهو مكان
من رحمهم الله ونجاهم يعنى السفينه قوله الى تهلهل الباب
لانها موضوعه لاستثنا وما عداها ليست موضوعه له
بل موضوعه لمعان اخر من المغايرة والظرفيه والحاوزة
والخلو والنفي وغيرذلك استعملت فى الاستثنا بضرب
من المناسبه قوله او الحاصل الفاعل منه لان الفعل
عاصاحبه او لان بعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه وذلك
لان الكل مشتمل على البعاضه فذكرت فى ضمن الكل وانما
يجعل راجعا الى الكل لان صيغه الفعل مفرد وانما قال
مطلق ليحتمل للابعاض لان مجاوزة البعض المعين زيد
لاستلزام الخطا ولا بد للعباره عليها قيل قد يتحمل
بعض الكل واريد به هذا الحد والصدر راجع الى القوم عدا
او ان قيل عدا فى كذا كان معناه انتهى كذا فاذا قلت جا
القوم عدا مجيئهم زيدا كان المعنى انتهى الجائى عند واذا
قلت عدا الجائى زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتهى الجائى
او البعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد جائيا ولا بعضا
منهم واذا قيل خلا منه كان معناه انتهى منه فاذا قيل
جا القوم خلا زيد كان معناه انتهى المجئ من زيد او انتهى
الجائى او البعض من زيد الى سلب عنه قوله ولا يكون
يستعمل فى موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن قوله
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل قال الكوفيون جا القوم
ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه بل فعلهم فعل زيد او
لا يكون فعلهم فعل زيد قوله فيما بعد الا حال من القوم
قيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان القصد يان حال
المستثنى ولو جعل بدلا لكان البدل منه فى حكم التنحيه
ثم قيل ليس فى بعض النسخ لفظ فيه وح يكون قوله
فيما بعد الا متعلقا بمحذوف ويحتمل على سبيل التنازع لا
يخفى ان هذه النسخ احسن ليعم كلا من الفعلين كما هو
المناسب ذلك ان يحمل قوله فيما بعد الا بقدر النسخة
الاولى متعلقا بقوله يحتمل وح يكون قوله فى كلام غير
موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع او
بالاخير فقط لان جواز النصب فى المستثنى هو الاصل وانما
الحاجه الى الاشتراط احتياط والرفع قوله ولم يشترط لكن
لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى مترا ضيا عن المستثنى
منه لو كان مترا ضيا نحو ما جائنى احد حين كنت جالسا الا زيد

لم يكن البدل كذلك وان لم يكن وزنه الكلام الاستفهام نحو
ما قام القوم الا زيدا فان النصب ههنا اولى لبطلان المعنى الثاني
قوله على البعلية البعض من الكل وانما صح ذلك اشعارا
بصحة المبدل منه فيه لان استثناء المتصل من عنا الصحة لانه
يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله لانها اصالة الى
نوع بحث قوله ويعرب على حسب العوامل اي على قدرها
عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه وان
الاولى فلا بد معه لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه
غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان
يختار ان المراد العامل عامل المستثنى ويقال ان زيدا جزا
لفظيا نصبا محليا وعامل جره هو الباء اذا كانت داخلة في
منه وعامل نصبه هو ورت بتوسط الات الباء وهو العامل
في النصب المحل المستثنى منه قوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور
قال الشيخ الرضي انما اعرب باعراب المستثنى منه لان
اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما
المستثنى منه ما يقتضيه المنصوب لان الجزء الاول و
المستثنى صار في بعده جزء الفضلات فاعطى ما هو حقه
من الاعراب لاشتغاء الجزء الاول قوله ليفيد فانه صحيحة فيه
ان التخويض دلالة هيئة التركيب على اصل المخصص اولم

زيد
يصح الا بري جواز جا كل احد الا زيد فينبغي ان يجوز الا
ويمكن ان يقال اراد بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد
وهي محققة في غير الواجب اما الاول فلان الاستثنا المتصل
قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا ولما لم
يكن قرينة خصوص حمله على العام وليس لها معارض
فتعين المراد واما الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة
على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادة نقضت
بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام المعنى وصح فتى قرينة
العام بلا معارض ولهذا قال الاان نستقيم المعنى وهو
استثنا من مفهوم الكلام او لا يعرب على حسب العوامل في
الموجبة وتعين الاوقات الا وقت استقامة المعنى
فانه ح يتعين المراد قوله اذ معنى ما زال ثبت الاظهر ان
نقال ثبت دايما لكن الدليل لا يفيد الا ان نقال ان النفي
يفيد دوام الاثبات وفي افاده تدبر قوله لان نفي النفي
اثبات اي يستلزم للاثبات لانه عبسة ان تصور نفي النفي
يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف
عليه فهو ليس عنده قال ما جاني من رجل الا زيد فالمعنى
غير الموجب نحو ليس في الدار شي وهل زيد شي استيفا
الاربع التي تعتريها حمل البدل على اللفظ لكان اولى

فهم ومحمول يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن في فيها
ويجوز نصب على الاستثنا لكنه ضعيف لانه يوهم ان يدخل
محمول على لفظه واضعف منه في النصب نصبه على
الا الله لان العامل فيه ذهب وهو غير محذوف اما قبل
الاستثنا او بعده وكذا الافي الا على قوله لعل انها وصف
لو لم يصف به لوجه النصب جواز ان يراد بالنون التحقير
لان من الاستقرا انه انما قيدها لان من قد يكون زايدة
في الموجب عند الاخفش اذا لم يكن استوا بل قوله
لانها التاكيد ما في النفي اي في المجرور بها سواء باشره او لا نحو
ما جاءني من رجل ولا امرأة قوله لا يقدر ان اي لا يعترض
وقوله عالم بمن هما او كان او مفعول ثان بتضمن معنى العلم
قوله لانها عاملة النفي ان علة جرها على ليس وان اوجب
العلة وعلى التقديرين باتفاقهم ينتفي العمل قوله لغير ومرفوع
على انه النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر على انها
تبقى بعد عملها اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان
العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بالصدر
نحو ان زيدا قايم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر
الا بالضرورة نحو ان زيدا قايم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر
ذلك المقدر فلا الا اذا اضطر الله كما في قوله

لنقض معنى الفعل اي انتقاضه فهو مصدر مجهول
قوله وهو الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل
ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو ليست و
ليسا ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فكلما حكم
ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون بعد الا مع كسر الين
او ضمها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر وفتحها
مع المد مشهور ان فيكونها حرف جر اليه ذهب سيبويه
والدليل على حرفيتها قولهم حاشا يزيد ودخول الواو
وامتناع وقوعها صلة كالمصدرية مطردا ودخول ما عليها
او نصب الاسم بعدها شاذ عندهم قوله واجاز
النصاه بدليل حاشا بعضهم واحاشية قيل يحتمل ان
يكون بمعنى ذلك حاشا نحو لا ليت اي قلت لا لو ولو ليت
اي لولا وعند المبرد وعند ثابت حرف وتارة تعمل
وتارة تعمل
اولينه اللام بمعنى فعليه قال الشيخ الرضي انه مع اللام
اسم لجيئه منونا نحو حاشا لله في بعض القرات وانه
بمعنى تنزيها الله يجوز على هذا ان يتركب كون حاشا
في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها واما حذف النون
في حاشا لك لاستكراههم النون فيما غلب عليه كثرة
منها لاجل الاضافة كما كان بعضهم يسجان من علقمة

ان ترك تنوينه لا يدل على بنائه لانه لاجل ابقاءه على صورة
المضاف لما غلب استعماله مضافا قوله ومعناها تنزيه
المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء فهي مفيدة
تنزيه الاسم الذي بعده من سوء فكره وربما اراد تنزيه شخص
من سوء قوله تنزيه الله سبحانه من السوء ثم تنزيهون من
اراد وامرهم على معنى ان الله منزه عن ان يظهر ذلك
على الشخص فضلا فيكون اكد وابلغ قوله تنزيل اعرابه
اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف
على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرا ولو رفع لان المعنى
ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه لعينه اعراب المستثنى
بالا كان الاحسن ان يقول واعرابه غير المستثنى بالا دون
الكاف والتاء بين غير مع انه يعم الحروف لان
ذلك شيء عارض قوله وغير صفة غير مبتدأ وما
بعدها خبر اذ له باعتبار معنى قيام المغايرة بها سواء
يجب الذات او يجب الوصف نكرة قال الشيخ الرضي
ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز قوله
وذلك لاشتراك كل منهما اه يعني اذا استعير غير بمعنى
الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غير لدال على
مغايرة مجردة عما لو صوفها اذا او وصفا والا يدل

على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم في استعمال كل
منهما في معنى الآخر بعلاقة المشابهة قوله مذكورا
اشترط ذلك ليكون اظهر في كونها صفة نحو ما جاءني رجلان
الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل المحكوم
عليه اثنان اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه قوله
وانما قال اه هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل
على الصفة هذا الاستثناء وما ذكره من الضابط لا يوجب
التعذر وانتفاءه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط
مطردا ومنعكسا فوجب ان يقول بجمع غير معلوم بتناوله
المستثنى والمستثنى منه وقد يكلف ان المراد بغير المحصور غير
المعلوم لتلازم بينهما غالبا قوله لفا لاني الآية تقول سبحانه
لا يجوز ههنا الا الوصف لعدم امكان البدلية لانه لا يكون الا
في غير الموجب قال المص ولا يعتبر النفي المستفاد من لو لان
النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قليل والمستثنى منه
وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضي وانه البدل لا يجوز الا
يجوز الاستثناء قوله بحيث لا يتعدد الآلهة اي يجب ان لا
يكون آلهة الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة
مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم
كليا كان انتفاء الملزوم مستلزما لانتفاء لوازمه كلها

قوله اي انها على ظرفيتها قال الشيخ الرضي حاصله ان
سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله
تم مكان سوى اى مستو ثم حذف الموصوف واقيم الوصف
مكانه مع قطع النظر عن الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط
ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل بان يقول
ات فلان عمرا اي بدله لان البدل كاين بمكان المبدل
ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني
القوم بدل زيدا فاد ان عدم اتيانك ثم جره عن معنى البدل
لطلق الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى
مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء فظهر من هذا تحقيق
انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المراد فالبصريون نظروا
الى المعنى الاصلي اذ المعهود في اعراب صفات الظروف
بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضى النصب والكوفيون
نظروا الى المعنى المجازي فجعلوه في حكم الجر قوله والمراد بعدم
الاستقلال خولها ان يكون اسناد واقعا بعد دخولها قوله
فالاسناد الواقع بين الجزء الاسم بما على انها بعد دخول الجملة
لانا نقول ذلك الاسناد وقد غير بعد دخولها قوله كما خبر
المبتدا الى انه قال الشيخ الرضي حاصله ان خبر قد يخصص
بعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند

المراد

ومنه واما عند الجمهور فيصح ان يكون ماضيا لامع قد ظاهرة
او مقدرة فكلا قوله في اصبح وامسى واضحى ظل وبات
وكذا ينبغي ان يزيد يقول واخواته والاولى كما ذهب اليه
ابن مالك يعمها الخبر خبرها ماضيا بلا قد يقدرها في
ثم وان كان قيصد قد ومنع ابن مالك وهو وثيق
من مضى خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا
ما زال ولا زال ومراد فيها اما صار فلكونها في الدنيا
الماضي لا الحالة المستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر
الحال المنتقل اليها واما ما زال واخواتها موضوعه
وما يصلح الاستمرار هو الجامد والصفة المضارع لان
يضارع اسم الفاعل واما ما دام فلان ما المفيد للمدة
الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فهي للنفي
كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد
والمضارع قوله وكذلك اذا اشبع الاعراب اعلما وتبع
في بعض النفاسير في قولهم وما زالت تلك دعوى
تلك خبرا فلعله لما سبق على ان الخفاء في التعيين اذ دعوى
لا في كون تلك دعوى قوله وهو كاد يعني ان اطلاقه
ليس بحد قوله في مثل الناس قال الشيخ الرضي بحذف
كان مع اسمها ضربا عما من غايب او حاضر نحو اطلوا

العلم وتوابعين وبعدا لذة واخواتها نحو زيدا قائما
اى ان كنت قائما قوله وهي بحي بعدا اسم وجاز تقدم
معمولها وفي عمله وعدوه لانه مع كان المحذوفة واذا لم يجز
تعين النصب نحو اسيرا كما تسير ان راكبا فراكب وان ذا جلا
وان رجلا فرجل اى كنت راكبا فان ركب وانت اصل قال الرضي
من قال الشيخ الرضي جر ما بعد ان واذا لا مع ما بعدهما وهما
ان يحتمل رجوع ضمير كان المقدر الى حصل ما عدى بحرف
الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف اى ان كان
قتله سيف فقتله اى سيف وحكى عن يونس مررت برجل
صالح لان الصالح اى لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح
قوله ونصبهما يجوز في الثاني بتقدير فصل لائق نحو زيد
خيرا قوله ورفعهما قال الشيخ الرضي في رفع الاول ضعف
معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم انما كان نفس
عمله خيرا ان كان في عمله او معه خيرا واما الثاني فلان
مراد المتكلم انما كان نفس عمله خيرا ان كان في عمله او معه
واما الثاني فلان حذف كان مع خبرها الذي هو في
صورة الفضلة حذف الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما
اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه
الذي هو كجزوه لا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت

عمله

لم لا يقدر المرفوع كان التامة قلت يضعف تقديرها القلة
الاستعمال وكون الشهرة دالة على المحذوف فكان
جزاء خيرا نادر صحيح وخلو الفاء عن الماضي لانه مقدر
والفعل المقدر لا بد له من الفاء قوله فاصل تلت لان انت
قال الكوفيون اذا ان المفتوحة بمعنى ان الشرطية وما عرض
من الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا
من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما معنى فلاستمرار
التعليق واما اللفظ فلجيء الفاء في قولك اما خيرا فانت
والفرق ان قولي لا اكلمهم الضبع ولا يجوز ان يكون اصله
لان كنت ذا نفر متعلقا بقولك لم اكلمهم او ممتنع تقدم
ما بعد الفاء عليهما الا مع الشرط بكثرة الاستعمال مع
كان الناقصة فان حذف شرطها جواز الم يغير عن موضعها
وكذا ان حذف وجوبا مع مفسر كما ان زيدا كان منطلقا
وان حذف شرطها لا مع مفسر وجب تغيير صورتها من الكبر
الى الصغر ولا بد اذن من ما يكون كافة لها عن مقتضاها
اعني الشرط ثم لا بد خالها عند ذلك من ان تحذف فيها
كان مع اسمها وخبرها او عند فيها وصلتها فان كان في
الاول وجب في جزاءها الفاء نحو اما زيد منطلق
اى ان يكن شيء ووجود فزيد منطلق فلا بد اذن من

اقامة جزءها مقام الشرط وان كان التالي فالفاء
لازمة بل يجوز حذفها واثباتها قوله المنصوب بلا
التي لنفي الجنس من غير تبعيض لا يرد نحو لا غلام رجل
غلاما احسن منه منصوب لا ولم يبن لا قوله اي لنفي
صفة الجنس اي لنفي ما اجري عليه قوله لما عرفت من
معنى التعدية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه
عن تعريفها المنصوب بلا الى هذا لانه يرد بقوله اليها
نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك فيصح
قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل اخراجه المراد
الذي استدل اليه ضرها وعليه ما ذكرناه مع حذف
مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها
قوله وهذا القدر كافاه فيه ان الوقوع بعدها معرفة
كانا ونكرة لا يخصها لها فالتعريف غير مانع اللهم
الا ان قال معنى الدخول عليه العمل فيه قوله وشبهها
ان قيل ما تقول في قوله لا تثريب عليكم اليوم اي لا تصبح
عليكم بعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حروف الجر
صلتان للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون
صليتهما فيكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما مبنيان
على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول منع عمله

خبر واليوم ظرف لعاصم او بالعكس وعن الثاني بان
قوله اليوم خبر اي لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله
متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله
لا احد ليكم كما جعل المجاز في الصورة الاولى جرا لان الحرف
الجر الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل جرا عن ذلك
المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مبتدا
او منفيا ولا يضر تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لوضعه
ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة الاسم الفاعل
لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول زيد مار على
ان عمرا عن زيد قوله اي المسند بعد دخولها يعني ان
ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما بينوهم ولا الى اسم
لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر قوله الكسر في
جمع المؤنث السالم خلافا للزجاج فانه يلتزم على الصحيح
فلا تنون لانه وان لم يكن التمكن شابه له فمنع من الجر
على المعنى ومنهم من حمله على الكسر مع التنوين قياسا على الاسماء
نظرا الى التنوين المقابل قوله واليائهم من قال ان هذا
الياء اعراب لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف
عليه الذي جعلا اسما واحدا وقد مر في باب التثنية
انه مضارع للمضاف قوله لانه جواب ولانه نقض في

والنفي بدون من لاستغراقيه لا تفيد التخصيص الا ترى
ان ما جاءني رجل لا تفيد الاستغراق ولذا جاز بل جاءني
او رجال بخلاف ما جاءني من رجل قوله لان الاضافة اي
الاضافة الى الاسم الصريح بخلاف اسمه فان
الكاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو
خمسة عشرك ونحوه قوله او التكرير وكذا وجب التكرير
في النكرة المتصلة بلا اذا لغيت عملها لان الرتبة على
ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناءه وقد انتصبا
من التكرير للتنبيه عليها قوله لكن مطلقا لا بعينه يعني
اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص قوله ليكون مطابقا
قدر الواو مكررا اذا لم يكن مكررا لكفى نعم ولا قوله لا
لقوله عز اقتصاكم على قوله ويقوى هذه التاويل اعلم
ان نزع اللام واجب على التاويلين سواء كانت اللام
في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبد الله والرحمن
ورحمن لمطابقان على غيره تعالى حق قدر تنكيرها لما النزع
في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما في
الثانية فالامر واضح لما كان النزع على التاويل واضحا
كما يدل عليه قوله لان الظاهر تونينه للتنكير جعل بمقدما التاويل
الثاني قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول عن

المعصية

المعصية ولا قوة في الطاعة قوله فانها بحسب التوجه
يرد عليها اذا فتحهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين
لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني
زايدة واذا ارفعهما تحمل اربعة اوجه احدها ان يكون
لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان
يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى
بمعنى ليس والثانية زايدة ورابعها ان يكون الاولى
للمسرية والثانية زايدة واذا فتحت الاولى ورفعت
الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا
للمسرية ولما زايدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على
انه اسمه وان يكون للتنزيه ملغاة وان رفعتا الاول
وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان
يكون للتنزيه قوله وخبرها محذوف واحد بلا الاولى
والثانية وانما جاز ذلك مع انها عاملة لانها بحكم
العامل في كلام واحد كما ان زيدا وان عمرا قايمان قوله
اي لا حول ولا قوة موجود الا لله موجودان قوله
ويجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا عند سيبويه فان لا عاملة
عنده عمل في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز
تقدير خبر واحد لان لا عنده مع اسم المبني مبتدا و

المعطوف منصوب بلا بد لقطع الخبر بعاملين مختلفين
فيجب ان يعمل لكل منهما خبر **قوله** فلان لا زائدة قال
الشيخ يجوز ان يعمل لا عمل زائدة لانفي الجنس لكن
يعينها عدة العمل لجواز الغائها او لكونها اسما نكرة غير مقصودة
بشرط التكرير سواء الغيت الاولى والثانية او كلتيهما **قوله**
والثاني معطوف على محل الاول والقياس في ذلك مضى
الخبر كلفي ان **قوله** وضعف المضعف الشيخ الرضي **قوله**
لا لكونها بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل لليس بل لما
والا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح
ولا مستصرخ قطنوا انها عاملة عمل ليس واخواتها الا ان
لكنها لما لقا الضرورة **قوله** واذا دخلت الخزانة دون الجار
فانها اذا جر بها كنت بالخيار وعصيت من لاتثق ودينا فتح
نظرا الى فقد لفظ لا كما ينبغي مع لا الزائدة نظرا الى لفظها
قوله لما لاستفهام ظن عبارة المصنف التبانة لكن
لا يحصر فيها الجواز ان يعني التقرير والانكار والتوبيخ فلا
ان يصرف العبارة عن ظنه ويقال انه خص التبانة بالذكر
لكاف الخلاف فيها قال الصبان في لا يكون نحو الا استفهام
وقال يجوز حمل التابع على الموضع في صورة
التمني اذا نفي بعينها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا لاجلها

انتهى الغلام وقال الا خلسي ما نقله الشارح فتدبره **قوله**
واما قوله اما رجلا الخ كان القياس الا رجل البتة اجيب
بدل على محصلة بحسب المحصلة اي بحسب فعل كذا **قوله**
لكان الاتحاد اي بتوسط الاتحاد فانا الاتصال لفظا
وتوجه النفي البه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل طريقا كسبا
تكاتك قلت **قوله** ومعرب رفعا ونصبا مصدران
نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه
سماعي الا في ان وان **قوله** ويحمل قد مر ان القياس يمنع
الخبر **قوله** لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى لا يجوز
ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان معربا نكرة
والمفهوم من كلام الشيخ الرضي **قوله** واجرى على ذلك ان الاسم
احكام الاضافة **قوله** وذلك الاسم المثنى والجمع المذكر
السالم والاسماء الستة الا وفاه لا يقطع هذا عند المصنف
ولما عند الشيخ الرضي فالا ولان والاخ والاب **قوله**
واجراء الاحكام المضاف عليه انما زاد ونك لئلا يتوهم
انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لبقي
لا ابا له كما بقي لا حسنا وجهه ولم يحذف النون في لا
غلاميها اي شارك الكاسم لا حين يضاف بعض اي صورة

هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة
بوجود اللام مشاركا للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو معنى
الأول واما المعنى الثاني فلا اعتبار فيه انه في صورة المضاف
وانه بهذا الاعتبار شاركه له قوله وهو الاختصاص جعل
الاختصاص اصل معنى الاضافة لانه غير من التعريف او
المعاني الأخر قد تخلو عنه قوله لفساد المعنى قال ولانه لو كان مضافا
لرفع الرفع والتكرر وفيه ان الصورة غريبة لا يلزم ذلك
قالوا الحامل على هذا التقدير قصد النصب من غير تكرير لا
تحقيقا اذ لا يتسرع المعرفة قوله ولا يحذف الاسم وجود
الجر كما لا يحذف الجر لا وجود الاسم والعلة الواحدة قوله
جزما ولا وقد تلحق لا النافية في ذية وشبهه لتاتيت الكلام
او المبالغة ولا يطلع الاحاجين مضافا الى نكرة وهو
الغالب او على ايراد هذا استمرار الزمان نحو لات حين
مناص والغالب في حين النصب ان يكون الاسم محذوفا
والتقدير لات الحين حين مناص وقد يرفع ان كون الخبر
محذوفا والتقدير لات حين مناص موجود ولا يستعمل
الا محذوفا احد جزئي الجملة قوله المشهور في النفي اه
قال الشيخ الرضي اذ ما ليس لنفي الحال عند النحاة والخبر

انها لمطلق النفي قوله اي خبرها يعني ان الخبر راجع الى
الجنس المستفاد من خبرها ولا قال الشيخ الرضي لا ينتقل عن
احد رفع اسم ونصب خبرها قوله واما نونيم فحتى لا يد
اه وذلك لان قياس العوامل ان يختص بالفعل الذي
يعمل فيه هو الاسم او الفعل ليكون مركبا بشبوهها في
وبا شركه بين الاسم والفعل قوله انا فيه مؤكدة قوله
والا في النفي على النفي بعد الاثبات وفيه ان هذا يخالف
ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى لا
مفصول بينهما قوله او انتقض النفي بالانتقال عن يونس
انه يجر الاسم مع الانتقاض الا واشد في ذلك شعر
وما الدهر الا تحملوا الجهلة قوله وما طلب الحاجات الا معدد
واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي ذو ران منحصرين
وهو مصدر فعل محذوف وان معدد بالمصدر كقوله
نع ومن قناهم كل مرتف فهاشل قوات ما زيدا الا يرا
قال او تقدم الخبر او تقدم ما ليس ظرف على الاسم المتقدم
على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا خلافا لما اذا كان
ظرفا نحو قوله ولم فما منكم من احد عنه حاجزين قوله
اي جرها منصوبا كانا ومجرورا بالباء الزايدة قوله

المحل

باب الجر والمجرورات

حكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر
هو مرتبط ابتداء وفي الخبر هو مسافر ولكن هو قاعد
وقيل عطف على سبيل التوهم او كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا
عند انعدامها عن العمل **قوله** بيان للواقع فلا يتوهم الدور
قوله لفظا او تقديرا لم يقل او محلا لان المضاف اكتفاء
المعرب **قوله** بالجر بسبب كونه مضافا البيكاني بيان اقسام
الاعراب وانما لم يقل بدل قوله عن المضاف اليه علم الاضافة
لانه فصل ان اختلاحق للاسم اعني قوله فالمضاف اليه
اسم اه مجرها بها مع ان المراد متبين **قوله** لكن الشمل على
علامته اعم منه لجواز ان يتحقق علامته الشيء بدون ذلك
قوله والمضاف اليه الخ الظاهر موضع الضمير المتخصيص على
المراد لاحتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف
اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة
ومما يشبهه نحو كفى الله بخلاف المضاف اليه المذكور ههنا
فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة **قوله** اي ملفوظا كان او
الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقديره كان قياسا
فيما كثر وقوعه ولاخفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير
في تركيبهم وجاز ان يكون ط لا من حرف جر لاختصاصه

والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والوصول وفيه ان
المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجاز البرد قياسا
اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اما سرعة
وتطعا واقول بان اللفظي والتقديري من اقسام التوسط
لا عن محل **قوله** وهو الخبر بيان للواقع لان اثر المخلوط
بهذا المعنى اولى ان يجعله ما قيل من ان تعريف المجرورات
يصير دورا لان الخفا في المجرور اعتبار الجر فلو اخذ
في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور **قوله** اي سلخا عنه
يعني ان التجريد هنا الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب
وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين **قوله** تنوينا او
ما قام مقامه للاضافة واجيب بان اصله الحسن وجهه
على ان وجهه فاعل الحسن وفاعل يتمرد هو والضمير الذي
اضيف اليه الفاعل قام مقام تنوينه فحذف القايم
مقام التنوين ثم فاعل الفعل فلم يرد بقوله من تنوني
والجمع الحصر واما الضارب الرجل فعلى الحسن
قال الشيخ الرضي ما ليس فيه التنوين والنون تعدد فيه
لو كان تنوينا ونون نحذف كما في كم رجل وحواري الله
والضارب الرجل لا تقول فعلى هذا جواز غلام

وبهذا الصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط
الشيء تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون مشروطا بشرط
آخر وهو تجريد الاضافة عن التعريف قوله حتى ليس
قائما بتقدير حرف الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف
حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه يتعد
بنفسه ففي عامل هذا المضاف اليه انكمال اذ ليس هنا
حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف
ولا الاضافة عمل الجر لانها انما تعمل لانابتها عن حرف
الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان نقول عمل المضاف الجر لشابهته
للمضاف الحقيقي بتجريده عن التنوين اذ التنوين لاصل الاضافة
قوله لانها تفيد معنى اداة بما قام بالغير وهو معنى
التعريف والتخصيص واداة لمعنى المذكور لا يعني ما
تقابل اللفظ قوله علامتها انا قدرها اذ لا يصح حمل قوله
ان يكون اه على الاضافة المعنوية لان حقيقتها ان يتسبب شيء
لاشيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع ابرائها بعض ما بين
البين امتناع الحمل واما نقل فعلامة المعنوية ان يكون
اه لان الكلام مسوق الاضافة المعنوية لا بعلامتها قوله
كاسم الفاعل اه والمنسوب قوله واما مساو كان المراد

بالمساواة المساوقة الشاملة للمرادفة والمساواة قوله
او اعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد
قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم الاحد
وكذا الحال في الباقين وفي المسجد الجامع وطوز سنا
والاسماء اللازمة الاضافة من عندوديز ولدي
لما لم يستعمل مقطوعة عنها فاذا قطعت اوجبنا وألا
غير يونس قوله ولا يحتاج فيه الى التكلف قيل في تصحيح
اضافة كل الى رجل ان كلا لا احاطة جزئيات كلي اضيف
هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي يعني اللام لكن يمنع اظهار
اللام الا بعد التأويل بالجزئيات او الافراد مثلا الاولى
قلت كل عن الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لان كلا الا احاطة
والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما يقرر
الميزان فتصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد قوله فان معنى يوم
اليوم اه يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي
في الاضافة بمعنى اللام او في ملابسة نحو كوكب الخرقاء تسهيل
اي كوكبه اختصاص الجارة الخرقاء بملابسة انها
في النهي لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو
شان النساء المديرة المهيئة للامور في احيانها قوله
واما الاضافة بمعنى في فمتى كثيرة وايضا كما كثرت لزم

مجاز كثير وذلك لان الاضافة زادني ملابسة مجاز قوله
كما لايخفى الا يرى ان نسبة الفعل الى فاعله للعين لا
يستلزم معهودية الفعل وتعريفه قلنا اولا نا قال الشيخ
الرضي ان وضع هذه الاضافة يفيد ان لواحد مما
يدل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه
للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلابد ان
يشير الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد
اما بكونه اعظم غلمانه اذا اشتهر بكونه غلاما له او بكونه
معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة يرجع اطلاق
اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها
ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين
ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه
ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور في كتب البلاغة وهو
ان اللام شركت بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس
او موضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد او
معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس يكون تارة
للارادة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة
تمام افراده او بعض غير معين وذلك بحسب القرائن

ثم قال

ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق فما
كلام الشارح قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذا اه
عناية قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل وانا
قال في نحو يشتمل ما هو بمعناها كشبهك وشبيهك ونظائر
وسواك الى غير ذلك وانما يستثنى لعدم الاعتداد
بها لقلتها ويجوز اختيارا قول ابي سعيد فانه ذهب
الى اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فانا المثل بمعنى
المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل لم تكن
للتخفيف لفظية سواء كان للحال او الاستقبال او غيره
ذلك
اقول ليس يجري هذا الحكم في نحو ام مضاف الى معين
واحد فلو تعرف بصيرورة المضاف كتعرف الشيء بعينه وذلك
لان الضمير في مثاله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما
عليه من صاحبه ذلك المضاف نحو رب رجل واحد اكرمه
عائد الى رجل وسيجيء ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة
نكرة فاذا كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة يعرف المضاف
وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء ولكنا ينبغي ان يكون قولك
صدر الدار وسرقيله ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى
وبهذا التحقيق اندفع الرد الذي توهم في مثال
هذا التركيب قوله لتوغلهما في الابهام لان ما له

زيدية في صفة لا يختص بها وكذا مغايرة فانه شامل لما
في الوجود الا اذا اريد ان يكون للمضاف اليه هكذا
وقال ابن السراج وقد صح ابن السراج قوله كما يعمل
غير الذي كنا نعمل فان عملهم كان فسادا وهذا الصالح
فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صاحبها واجاب
عنه الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة ولئن سلم انه صفة
فمحمول على غالب حاله لان غالب حاله عدم التعريف ويمكن
ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار
اليه قدس سره بقوله اذا قصد قوله نكرتان يعمل
قال الشيخ الرضي اراد به مثلا فان نكر العلم باراده اشهر
اوصافه او اراد ما هو الغالب في النكرة او اراد نكر العلم
اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ الرضي وعندي انه
يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذا لم يمنع من اجتماع
التنوين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا
اضيف العلم الى ما هو متصف بمعنى نحو زيد الشجاع
فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد قوله
لكان طلبا للاولى وهو مستنكر في بادي النظر قوله
لكان تحصيل الحاصل بعد ان المقصود من الاضافة الى
المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة قبل

اضيف

اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها
اصل قوله وبين جعلها علما فيه ان المعرفة في الآية
المذكورة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن
المعرفة علما قوله بل يفاز والى تقريب اه حاصله ان العلمية
لها كانت وصفا ثانيا زالت مقتضى الوضع الاول بخلاف
الاضافة فانها لم تكن وصفا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع
فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين
لا فيه فائدة من ترك اللام فقط قوله قال ره والرمة
الاثافي والرياد قال قدس سره في الحاشية التل والعلم
شعر: اما تبرى يسلى سلام عليكما: هل الا ربع اللاتي عصين العواذل
وهل يرجع التسليم او يكشف العي ثلاث الاثافي والرياد البلا
وقال فيه هل يرجع اي يرد جواب السلام وفي او يكشف
العي التحير الذي هو في عمى عن حال يلي وفي ثلاثة
جمع اسفيه وهي واحد من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر
عليها وفي البلا قع جمع بلقع بمعنى الخالي قوله صفة مضافة
الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة
جايز العمل ابدا في ما هو فاعلها واضافها اليه لفظية و
ان اسم الفاعل والمفعول يعملان في الموقوع والظرف
والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي او الحال والاستقبال
او الاستمرار ومضافا المرفوع هو بحر نديضا

بطله وعدوت حذامه الى مرفوع لم يكن سببا نحو وقف
برجل قيام في دار عمرو مضروب على ما به بكر ويعملان
في غير ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كانا بمعنى الحال
او الاستقبال او الاستمرار واضافتها الى المفعول
والمفعول فيه لفظيه على الاولين وعلى الثالث عمليها
والمعنويه وقد اول بعض الامثله باسم الفاعل او المفعول
المستمر فيصير الاضافه لفظيه كما يأول القيد المقيد
العبر بكسر السين اوضحها والموحاة بالعابر قوله
نحو صادع البلد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض
فانه بمعنى الماضي حقيقه ونحو مالك يوم الدين اذا جعل
بمنزله الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر بعضهم ويكون بهذا
الاعتبار لفظيه قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
بقوله في اللفظ للاشاره الى وجه التسميه او للتصريح
بالمقابله والاحتراز عن خفه في كما اشار اليه قدس سره
قوله واضيف القايم اليه بعد جعله شبيها بالمفعول
لئلا يلزم اضافه الصفه الى موصوفها اذ الرابع من
الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المخفوض
فراعوا في الاضافه اللفظيه مثل هذا ورعي في الاضافه
المعنويه من اشباع اضافه الصفه الى موصوفها
لان اللفظيه فرع المعنويه قوله والمراد ان المشار اليه

اه لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يكون مستلزما
لامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك
الاستلزام لكن هذه العباره وامثالها انما يقال لبيان
لاحق على سابق واستدلال بالاحق على السابق ولا
يقال ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصص فيجب ان
يجعل قوله من ثم اشاره الى التخفيف وانتفاء التعريف او
تركب عبارتكم فلان قليل الفضيله مع انهما ليسا
قيل بعضهم قوله وعلى هذا لكان الانسب لان اصله مذكور
صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا
قوله خلافا للفراء اي يخالف هذا القول خلافا للفراء
واجاب المص واجاب بعضهم بان الاضافه ضامه معنى
وان كانت مفيده ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم
بقائها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال
ما عرضت الاضافه لاجله قوله ولا يخفى ان فيه نوع
مصادره لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال الدليل
للحصر وابطاله ما يتوقف على اثبات المطلوب فتفهم
ان قال لا يخفى بعده لان التباعد ضعف في التركيب لا
في الاستدلال قوله اذ لا نقض فيه على الحرفيه شيء لان
روايه الجر مشهوره وهي كافيه في الاستدلال قوله

يستوى فيه الجمع والواحد اى هو مشترك بينهما كالفلك
فيه وجهان آخران اه اما الرفع فقبيح خلوا الصفة عن الضمير
اما النصب ففيه مجال حيث الفاعل شبيها بالمفعول فينصب
قوله يعنى سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من النحا
حيث قصروا الكلام المحصل هكذا بناء على ما نقل عن سيبويه
من جواز الجر فى الضاربك لكن المشهور من مذهبه انه
لا يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر وان لم يسمع
الا فى سيبويه الا شاذا المشهور من مذهبه واستدل
بالجواز فى الزمان والبرد فى احد قوليه وجار الله **قوله**
حالا محولتين او على اليهم له بناء على جعله مفعولا له للفعل المهروم
اى جوز واحالا **قوله** ولم يخلوا الضاربك الا وهو على تقدير
دون التقدير السابق شيء وهو انهم لم يحملوا الضاربك زيد
محاضا وبزيد كما حملوا الضاربك محاضاربك وانما قلنا
دون التقدير السابق اذ حاصله ان حذف النون فى
باب ضاربك ليس للاضافة بل الاتصال لان النون
واتصال الضمير بها بنيا فيان سواء كان الضمير منصوبا
او مجرورا فاذا لم يكن فى ذلك الباب النظر الى الحقة
لم يتناولوا باشقا التخفيف فى الضاربك لانه نظيره بخلاف
باب ضاربك زيد فان التخفيف فى باب منظور فيه ان

يرد على هذا التقرير بعض القاعدة المعلومة من السابق
وهى ان الاضافة اللفظية بعيد التخفيف فلنا لعل الحمل
يرضى بهذا القول او قال بان النون قد يتصل الضمير
فان اتصال الضمير بها بنى فى النون لفظا ثم حذف النون
بعد اعتبار الاضافة كما فى حواج بيت الله ان قلت لا يجوز
الضاربك للحمل على ضاربك كما لا يجوز الضاربة زيد
للحمل على ضاربة زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك
الضاربك يشابه لضاربك فى ان حذف نونها لفظا
قبل الاضافة وليس الضاربة زيد مشابها لضاربك زيد
فى ذلك **قوله** وجعل التخفيف حاصلا من جانب المضاف
ومن جانب المضاف اليه كما ترى **قوله** ورد على القاعدة
الاولى اه ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى
صفته وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف والتخصيص
مسكين بمسجد الجامع واخوانه وجرد قطيفة وامثاله
فان اصل مسجد الجامع اضيف للتخفيف حذف اللام و
التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه
بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة
لكن جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستكن و
قس عليه اضرابه واى اصل جرد قطيفة حرد مقدم جرد

نش

واضيف للتعقيب عند النوين والتخصيص وقس عليه اشاره

واجاب البصريون بالتاويل كما اشار اليه المصنف بقوله

ومسجد الجامع اه قوله متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك

الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في

مسجد للصلوة فاضافته كاضافة سيف شجاع قوله

وبانهما اه وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل

اضافة العام الى الخاص وكذا سائر الامثلة فيكون الاضافة

كاضافة طور سينا وصلوة الوتر ونحو الكرة وجانب

اليمن قوله متاول بصلوة الساعة الاولى وهي اول

ساعة بعد زوال الشمس قوله وبقوله الحق الخ انما قدرها

بالحق لانها تجري في مجاري السيول وسوالي الاودية

قوله ومثل قطيفة قال قدس سره في الحاشية جود

حوده رشحة ازكهكي وفرشود كي انهي قطيفة جادد

بعيده قوله اسم يماثل المضاف اليه في العموم والخصوص

اراد الشابهة في الاطلاق وعدمه كليث واسد فان

ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس

قوله سواء كانا مترادفين اجاز القاضافة لاحد المترادفين

الى الاخر للتخفيف تمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ

الرضي قوله بخلاف كل الدراهم وعين الشيء وكذا

ربنا اي خالقه وشخصه واسم السلام عليكما اي كلمة السلام

ولفظه والمشهور انه اسم منع قوله فانه اي المضاف

لم يجعل الضمير راجعا الا المضاف اليه لان قوله يختص

عما حدوث الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف

اليه ولان الكلام مسوق لفائدة الاضافة قوله

سواء افادت اه يعني ان الاختصاص الذي يحصل بالتخصيص

للتعريف فيصح المثالان قوله ولما اذا كان للجنس ففيها

خفا اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة

ولا شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى مساوق

الوجود المطلق الشامل للوجود الذهني والخارجي عند

جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل معهود

هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه من قطع النظر عن تحققه

في الذهن واما اذا اخذ من حيث انه محقق في الذهن

نحو مررت بشيء فاراد الشيء كمفهوم الاشياء بالنسبة اليه و

يكون العين اعم منه قوله يحمل احدهما على الدال من

باب حمل احد اللفظين على المدلول والآخر على الدال وذ

وذات ومتصرفاتها اذا اضيفا الى المقصب بالنسبة كقولك

ذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم وذات صباح اي

مدة صاحب الاسم وليس منه ذا صوم لان الصوم

ما يغرب في الصباح يعني ذا صبوح وما ذا هذا الغريب

قوله جاءت تدل هذا اللفظ لاداء هذا المدلول لان

شبه الجنسية في الدال غير صحيح قوله لان قصدهم

بالاضافة ولان اللقب تعين الذات الذي هذا الاسم

مع زيادة مدح او ذم فاذا كواه لا يعني عنا الاسم ولهذا

لا تفيد ون اللقب على الاسم بل يتوخرون عنه فيذكرونه

على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على القطع

او منصوبا قوله غالبا المغلوب لاحكم له فان من عرف

اي غلب سلب قوله وهو في عرف النحاة ما لبس في اخره

حرف علة وذلك لان نظرهم في احوال اواخر الكلم

قوله او الملحق بمعنى الالحاق بالصحيح كونه اعرابه بالحركات

كالصحيح قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا

كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا تم الكلام في الصدر فانها

لاستقلالها في حكم المبتدا بها قوله فان كان اخره يعني ان

لم يكن الاسم صحيحا او لا ملحقا به فان كان اه قوله لشاكلة الياء

المتكلم اعلم انهم لما راوا الكسر يلزم قبل الياء المتكلمة في الصحيح

والملحق به واوا او حرفا مدا من جنس الحركة جعلوا الالف

قبل الياء كالفتحة قبلها فصيروها الى الياء الى التي لتكون

كالكسرة قبله قوله ولا يقلب الف التثنية قيل كان الواجب

على هذا ان لا تقلب واو الجمع ياء للالتباس واجيب بان

اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز

القلب لامر استحساني لا يوجب القلب عند الجميع و

غلا في قلب الواو في سيلي فانه لامر يوجب القلب عنده

الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك

الامر المطرد اللازم لالتباس مرض في بعض المواضع

قوله يوجب بقاء الضمة اه لان الياء الساكنة اذا كانت

قبلها ضمة قلب واوا قال الشيخ الرضي قلب الضمة كسرة

بعد قلب الواو ياء واجتماع المثلين ليس اما اذا ادت

اي ليس وزن يوزن فانت مخير في ابقاءها قبلها كسرة

نحو في جمع الوي اذ تشبيه فعل بفعل قوله وقعت الياء

اي ياء المتكلم في نصو ثلاثة قطا الياء ساكنة تمام الالف

في قوله نافع محياي ومماتي لما لا جراي الوصل مجرى

الوقف او لان الالف اكتفت من اخويه بهو يوم مقام

الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا هو عند

النحويين ضعيف كما ذكره الشيخ الرضي قوله فاخي وابي

لعله تقدم الاخ على الاب لتوافق قوله ليوم يجمع المرء من اخيه

وامه وابيه وانما تقدم الاخ على الاب فلرعاية يلوب

الترقي قوله فاحال في اخ واب اه او ففاقد في اضافة

بعضها الى الماء المتكلم اعني واني وعلى هذا يكون عطف قوله
واجاز المبرد ويقول حمى عليه عطف فعليه على اسمية
قوله وهي الواو دليل اخوان ابوان قوله واني حالت
بصيغة المخاطب قال قدس سره في الحاشية اوله
قد راحلتي المجازه وقدراى قوله كنت على قوله قد راني قضا
وقال ذو المجاز اسم سوق مناد معنى ارا الظن انتهى قوله
وقوله اتى بصيغة المجهول قوله اي انه يحتمل فلا يصح اثبات
مذهب محمد الاحتمال قوله اي اني جمع ابغاصلين
كاحسن جمع ح قوله اى امراة اه انما صرح بالقول تحرزا
عن نسبة الم والهن الى نفسه ولو قال لقال الكلام اولى
للتحرز عن جنحة الى المخاطب مع ان اضافة الحم الى
المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانتهى المهم
الا ان يجد مضاف والشارح جعل صيغة تقول الفاظ
فاندفع الاعتراض بانه كيف قال اعلم واب وحم وهن
وفي اعلم ان الاديعة الاول واو بدليل اخوان ابوان
وخوان وهنوان والثلثة الاول مفتوحة العين لجمعها
على افعال كاباء وآخاء واحماء لان قياس فعل بضم العين
افعال كفلس افلاس ولباهن فلم يسمع فيه الا احمة
ليدل به على ان عينه وتوشه وهو هنه لا يدل على

تحريك عينه لان يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام
فتح العين لئلا يقال بالتاء التاء لابد من فتحها وكذا الا
في هنات لانه يمكن ان يكون كمزات ولام الخاسه ها
وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على
الحركة والاصل السكون ولابد لصيغة الجمع ههنا
على حركة عينها لان فعلا ساكن العين سلمها بجمع على
افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم وعن العين
لها حذفت منها عوضت الميم عن الواو ليلا يؤدي
الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب
عليه وتثنيه وقد جمع الشاعر البدل والمبدل منه قوله
تغشاني في قوله ان لموهما ويكلف بعضهم ان ليم يدل
الهاء في الام قدمت على العين قوله بالحركات الثلث
للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة
بلا مهم نفي قول وقال وقيل قوله لم يراع في الذكر
درجات فصاحة والا لحق ان يقول كدو وعصا
ويده وخبء فيه لغة سادسة او في الكل وهي ان يكون
كوشا قوله وذو ولعلم ان عينه ولامه ياء المتكلم اما الاول
فلان مؤنثه ذات واصلها وذات دليل ان يثناها وانا

حذف عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب
ظن اكثر من باب الفوه والحمل على الاغلب او لحذ وزنه
فليس عندهم فواد والشهوران وورنه فوس اذ لو كان
كفلس لقيل في الموت دواة يا كطيه ولا يقال دواة
جمع ذو على انه مفتوح العين لما مر قوله لانه وصف اصله
اه قال الشيخ الرضي انهم اذا اراد وا ان يصفوا شخصا بالاهب
مثلا لم يناسبهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فانه ناقص
اذ وذهب ولما كان جنس الصفرات والاحمرار مما لا يقع
صفة لم يتوصل بذلك الى الوصف بهما واذا كان بعد التوصل
بغير الوصف هو المضاف اليه قوله اما الاسماء الاجناس
من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن بانفسها وصفا
الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب والضارب هو
حذف المضاف الموصوف بدو المضاف اليه ضرورة اقام
المحذوف مقامه قوله كقول الشاعر انا بعرف وبحمد
اللهم صلي على محمد وذويه ما وقع في كلام بعض
المتاخرين واصلي على سيد الدوذويه وذلك افتتاح
من الدعاء المأثور مكانه حض المصلي على المناسب
للمقام النظر الى اضافة الى الضمير الخاص لكن عدل

الى نوعه والى العدول الى جمعه قوله اي ذو وكذا
متصرفاته معطوفا على سبيل التذوذ ونحو لكني اريد
الدونا قوله والفاعل الاصيل يجمع على فواعل وكذا الفاعلة
الوصفية دون الفاعل الوصف قوله كالكامل وهو اسم
يجب الاصل قاله قدس سره في الحاشية الكاهل ما بين
الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم يجب العارض قوله
متى لوحظ مع سابقه الذي متبوعه كان في الرتبة الثانية
منه وان كان في الرتبة الثانية او الرابعة مثلا لقيام
الى غيره كالصفة الثالثة والرابعة نحو له ثلاث جمال
لا للتمييز ومنهم من قال المراد بالثاني هو التابع مطلقا
وفيه ارتكاب عموم مجاز ومن خالف الاصل وعلى القولين
لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف
عليه رحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التاخر
المرتبة قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه
مع انهما متغايران شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض
بقراءة الكتاب جزء جزء لان اعرابها واحد بحسب القصد
ظهر في الموضعين قوله من جهة واحدة اي المقصد
شخصيه فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا او
جهة تضمنها متحدة نوعا لا شخصا قوله ناشئ من جهة

شخصيه وان كان غيرها يدخل ذلك وهو كونه نعتا
للفاعل قوله لان المجئ المنسوب الاحوال يناقض فيه
بان يلزم ان يكون المقصى لاعرابه زيد في جاءني غلام زيد هو
فاعليه غلام لان المجئ المنسوب الى غلام زيد في قصده
المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد
بيقيده في الانتساب اليه لان النعت هو المقيد بحسب المعاني
قوله ثم ان اللفظ كلاهما وكذا لفظ التوابع لان التعريف
الجنسي يمكن ان يقال ان صيغة الجمع لفظ كالتعريف بنا
لبيان الجمع قال النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر
استعمالا واوفر شايعه كما سيجئ قوله يدل على معنى في تابعه
تابعه في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه
فيدخل فيه نحو جاءني رجل حسن غلامه قوله اي دلالته
حاصله ان الدلالة على حصوله يعني في متبوعه لان نعته
هيئة غير مشتقة عند النحاة حتى جعله صفة لحصول المعنى
في متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة
فهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة
العامل الى صاحبها وفيه انها مجردة فلا تدخل في التابع فلا حاجة
الى قيد مخرج وحمل التابع على الملفوظ اللغوي مما لا يرتضيه
به الطبع السليم منهم ومن قال وهو المصنف انه لدفع توهم ان الحال

داخله بما قبل هذا القيل وكان منشأ التوهم حمل التابع
على معناه اللغوي ومنهم من انه قال لاخراج التاكيد
لتداخل القوم كلهم فانه يدل على معنى في المتبوع وهو
شمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه بقي امر البدل
مثل اعجبني زيد وعلمه فانه عطف البيان مثل جاءني زيد نفسه
نحو اعجبني زيد وعلمه واما اعتبار قيد الحشية في التعريف
لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك وكما يخرج
تلك الامور يخرج التاكيد وفيه الاطلاق لاخراجه عن
ضروري قوله وفايدته ليس من وظيفة النحو قوله وقد يكون
لمجرد الثناء قد يكون التعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد
يكون للترحيم نحو انا ربيد ذيبا فقيه وقد يكون لكشف الماهية نحو
الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين صفة الكاشفة
والصفة المؤكدة ان الاولى هو ضمنه منتزعة بينهما والمؤكدة
تؤكد بعض مفهوم الموصوف كالناس الدار ونفخة واحدة
والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكروها الا في الحال
والمؤكدة وههنا بحث وهو ان كالناس الطويل والعريض
والعميق نعت وليس كالشفاء والجوع كاشفة وليس نعتا
ان قلت كل من الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مقسا
والجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا نسلم ان

التكلم لقصد الاكتفاء بالمجموع لان المجموع معرف على ان
هذا الجواب ان نقال ان المجموع نعت واحد الا ان اجزاءه
اجري على اجزاء كما في قرات الكتاب جزءا جزءا والبيت و
جدوا ان قوله ولما كان غالب مراد الصفاء حاصل كلام
المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في
الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت
برجل اسد ووصفا ولم يستضعف بزيد اسد وفي
نظر قوله ردة بقوله ان اكثر ما ذكره لا يطلع راه لان كونه
نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قوله ولا فصل بين ان
يكون منسقا او غير الظاهر ان يقول وغير بالواو لان بين
لا يضاف الا الى متعدد واو لاحد الامرين فلعله حصل او
بحذف الواو وانما اتى بها دون الواو لتشير الى استقلال كل
من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد
الى المشتق وذلك لان او يقع بين المتقابلين قوله
اذا كان وصفه متعلق بقوله غير متسق والوضع ههنا
الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي هو الجامد
فلا يرد نحو مررت بنوبت اربع بناء على اسم العدد في
محاورة نحو مررت برجل اي رجل بناء على ان اي هذه
استعرت للكامل البالغ غاية الكمال في جميع او دم

انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه قال الغرض
الى المراد بالمعنى الحالة التي هي الدلالة والام الاجل و
مفعوله نقض على ان اللام ليست صلة للوضع قوله فان النعت و
يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قال نحو مررت برجل هو
اي رجل اي هذا يكون له وصف لنكرة ومضافا الى ما
بعضها او نعرف منه كل وجد وحتى يكون تابعه للجنس معرفة
كان او نكرة ويكون مضافه الى مثل متبوعها لفظا او معنى
يقال انت الرجل كل الرجل اي انه اجتمع فيه من خلال الخير
ما يفرق من جميع الرجال وحتى الرجل اي كامل ناسوال
قوله وزيد الرجل يعني به اسم الجنس الجامد بالنظر
الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال
الشيخ الرضي الظاهر ان استعمال الرجل بمعنى الكامل في
ليس وضعيا قال ان هبل لم يجز ان يوصف باسماء الا
باقيا معناها على ما وضعت له سائر المعارف كما يوصف
بها اسماء الاجناس فيقال مررت شخص رجل وسبع
اسد كما يقال بهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف في
مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس
ولم يقع صفات اذ نحو لا تمرر برجل الشخصية واسد
يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطول يكون

في غير الرجل ولذا يحذف الموصوف في الاغلب اذا كان
مع قرينة دالة عليه كالفرس والخضراء في الارض والسماء
قولك هذا الرجل فالموصوف فائدة جعل الموصف
حاضرا قالد وزيد هذا قال الشيخ الرئيس اسم الاشارة
يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم
الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غيره
هذه المواضع فلا يقع صفة قوله وفي المواضع الاخيرة
لانه اي لا يقصد بالاشارة هذا المعنى قوله للمعرفة الا
معرب بلام لا شريكها واحد بعينه لان تعريفه يقتضي
قوله الى تنزيل حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلومة
مضمونها لكنها ليست نكرة لانتهاء المعرفة من قسم
الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى وجه
قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان
الجملة قد يكون نعتا وليس معرفة ولا نكرة ويكون
لتخصيص
الحكم بالنعت المفرد او توجيه بان الجملة في تاويل النكرة
كما قال الشيخ من ان قام رجل ذهب ابوه في تاويل ذاهب
ابوه وابوه زيد كان في تاويل كان ابوه زيد قوله
لان الدلالة على الشيء اه قد سوى الشيخ الرضي بين النعت
المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل للعمل وجعل ان

الجملة التي لها محل من الاعراب انما يكون في مضمونها ملوما
للمخاطب قبل ذكرها حتى تصح فائدتها وهي ان يعرف
المخاطب الموصوف المبهم ما كان معلوما له والا فشانه لا
يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها ولذا لم تكن الصلة
قوله الا تاويل بعيد وذلك في الطلبية المحكية تقول
محذوف كقوله جاء المدعو هل رايت الذئب قط اي
المدعو مقول عنده هذا القول كما يكون في الحال و المقول
الثاني من باب علمت منطلقا وجدت الناس جزالهم
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية اي لم يكن
حالا لنفس الموصوف ولا للمتعلقة وفي اللازمة منافية
لجواز حصول الرابط بغير الضمير كما في خبر المبتدا
قوله ويوصف بحال الموصوف الجار والمجرور معمول
ما لم يتم فاعله قوله وبحال متعلقة المتعلق بالضم من ان
يكون ماله اضافة وضمة اليه كالثوب والغلام او ما له
ربط الى ماله تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب اباه
زيد قوله يعني بصفة اعتبارية انما صح الوصف بها لانها
بمنزلة حالة باعتبار رهنه في حصول الفائدة قوله في
امور انما يتبعه في تلك الاشياء لكونه اياه في الخارج مع عدم
استقلاله لقيامه به قال التفتازاني والشيخ خالد لبعض

الكوفيون وصف النكرة بالمعرفة فيما قد يمدح او ذم
استشهادا بقولهم ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا
والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا ونصبا
الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة **قوله**
والافراد والتثنية والجمع قد يوصف المفرد والجمع اذا
كان ذلك المفرد مجموعها من اجزاء كوصف المنطقة بانها
فانها مركبة من اشياء كل واحد منها شيء **قوله** او فعيل الى
غير ذلك كاسم التفضيل مستعمل عن فال والتالي تتبعه
في الخمسة الاول تخلة منها ذكر مجملا بقوله في الاعراب ان
الوصف بحال المتعلق قد تعتبر فيه ضمير الموصوف نحو مر
رجل حسن وجهه بالنصب والجر مع بقاء الوصف
في العشرة فلنا يكون اذ يجاب عنه بانه قد من قبيل وصف
الشيء بحال نفسه فتحلا وذلك لان نصبه للتشبيه بالمفعول
تحلا والجر بالم للشبه كما مر فيلزم ان يكون ضميرا فاعلا
تحلا **قوله** لانه تنزله بعدون غلامانه لكن وصف فاعدن
غلامانه اقل من وصف بعدون غلامانه لان الالف والواو
في الفعل انما على الاعلب بخلاف الالف والواو في الوصف
فانهما علامتان قطعا **قوله** وحمل عليهما ضمير الغائب اجاز
الكسائي وضعفه بقوله تع لا آله الا هو العزيز الحكيم

والجمهور يجعلون مثله على البدل لانه ليس في المضمر معنى
الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والغيبة
وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل والمفعول
والمضاف اليه الوصفية كمرجعه ويكون ذلك
المعنى اذا كان في غائب الضمير لا يقصد به التوصيف و
ان قال التفليل انا الموصوف يجب ان يكون اعرف او
مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف بقوله
الموصوف اخص او مساو اشهاده الى هذا التعليل و
قوله به اكتفى به فوقع التعليل موقع المدلول كما في نسخة
الشارح الرضي **قوله** اي الموصوف المعرفة اذ خصوصا
منهم من حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين
وهو الاخص والمساوي بحسب الصدق وذلك باطل
اما الاول فلان الموصوف معرفة كان او نكرة قد يكون
اعم نحو الحيوان الناطق وحيوان الناطق والحمل
على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة
فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لا يوصف
ذو اللام الا لما ذلك الا ان يعتبر استخدام بان يكون
ثمة اشارة الى الاخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين
ان قيد لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه

احب انا اسم الاشارة فى حكم الضمير او فى قوله فاد
قوله من ثمة فى قوة قولك من اجله قوله لانه المقصود
ولا يجوز ان يكون المقصود الا صالحا للوقوع عمدة
مقصودا قوله ان اعرفها المضمرات اه قال ابن الزرقى
كون المتكلم والمخاطب اعرف ظ واما الغايب فلاحتياجه
لا لفظ فسره بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف
من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة
عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان
مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعينه بالاشارة حسية
فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصولا فى كلامهم
ولهذا لم يفصل بين الاسم الاشارة وصفته بشدة احتياجه
اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام
لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب و
العين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون
العين كالموصوف كذا باللام واما المضاف الى احد الاربعة
فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف
منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه انقص
وكذا بوصف المضاف الى المضمر لا بوصف المضاف
قوله الا بمثله اى ذى اللام الا خرا والموصول فتره

فا

بالمعانقة فى التعريف حتى لا ينقص فضلة قال ابن الوت
الذى تفرد ولا يخفى انه ذات المثل لم يعين ليس فيه
كثير فائدة ولهذا لم يعده بقوله اى اللام اه وكان جعل الاضافة
عهدية واشارة الى ما هو المعروف عند الجمهور النحاة
يقال يعتق فيه امرد وهو ان الموصول الواقع صفة يلى
اداة اللام نحو الذى واخواته دون ما ومن واى الموصولة
لانا نقول جاز ان يكون المحصور اعم من المحصور فيه
استدراك قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل
المضاف اليه والشارحون فروه بذى اللام وهو ينقض
بالاية المذكورة واجيب بمنع تادية بل المراد وما هو ذو اللام
صورة بان الموصول مع صلته فى قوة المعرف باللام فان
قولك الذى ضرب فى قوة الضارب وفيه تامل قوله
او انتقض منه بنحو ان مدعى ان لا سعص لا ينطلق
درجة ما هو دون المضاف الى حق ثم المدعى قوله
ان المشار اليه اعم من جنس الاشارة والموصول قوله
بلا دخل بقرينة تذكر الاسم الاشارة والصفة قوله
العطف هو فى اللغة الامالة فسمى هذا القسم من التابع
به لاماله العرف العطف بابعده الى ما قبله وسمى ايضا
النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما

مقصود بالنسبة قوله اي قصد نسبته اه في صدقه على
مثل البيت وجدران خفاء بالنسبة الواقعة في الكلام اي في
الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك
لا عمرو وجاء زيد وعمرو فانا خوك وان كان مقصودا
بالنسبة مع متبوعه هو زيد لكن في الكلام الذي فيه زيد
لانها غير مقصودة بل مقصود متبوعها وذلك يتبين او
المتبوع يذكر معنى فيه ويوضح بعطف البيان المتبوع يذكر
اسمه ويتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحب الظاهر هو
المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اي لم يقع غلط ولا عمد في
اوان المذكور بحفظ العموم بان على على عمومه ولا تشك
بحيث شيئا في فان المقصود وهو المبين بالبيان وقوعه
قوله واجيب بان المراد اواه فيه ان بدل الغلط لمنه اقسام
احدها ان غلطت بالمبدل منه بحب الواقع ليسبق
اللسان وثانيها ان تقول لهم انك غالطت به مثل هند
بدا الشمس وثالثها ان حبت احد قد ذكرت المبدل
منه من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا تشبهه في ان
منه قسمان الاقسام توطيه فيدخل بدل الغلط في حد
العطف لم يكن بقوله بتوسط او اخلافيه وقد يجاب ايضا
بان المراد ويكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين

بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة المذكورة على
نهج واحد من الايراد ان اعني الحكم والقرد وغير ذلك المعطوف
سواء بقي المقصد او لا فاعتبار اصل النسبة دخل
بلا ولكن لا شتراك المعطوفين بهما مع سايتهما في
النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا او باعتبار كونها على
نهج من الايراد ان دخل فيه المعطوف اه دلما ادام على
لان النسبة في كل من المعطوف عليه والمعطوف بها
نهج واحد وهو الورود بعدم اشراط يقال الا قصد
دخل فيه المعطوف بل لان المعطوف قصد استقلا
ثم بدا له فاعرض عنه بل وقصد التابع قوله ولما لم انجه على
ذكره اه يحتمل معنى احدهما ان قوله توسط حاما
عن التعريف واحد المماثل عنده اعني قولك مثل قام زيد
عمرو لانه بوجب زيادة توضيح فكلامن تمة التعريف او
لانه قصد بمثل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل في التعريف
كما يساق اليه ويؤيده تاخر المثال لكن ليس ادخل
في المنع والجمع كما يظهر ذلك في تعريف الاعراب قوله
بتوسط جه الا يظهر بقع وكان فيه عريد قوله
واذا عطفا اي اذا اريد العطف قوله كذا يعاد الرافع
كما لا يعاد الخافض لان التاكيد اخف من الاعادة قوله

لانه قد طال الكلام وطرأ الكلام تدعنى عما هو الواجب
نحو قولك حضر القاضى امرأة وابى فظهر اعورة
بالنصب **قوله** اعلم ان مذهب البصريين اشارة الى انه
خالف الفيلسوف لانه اوجب لتاكيد حيث جاز الكذا ان
قلت يجوز ان يريد الوجوب الاستحبابى قلنا يأتى فى دلالة
ما ذكره فى بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف
ليس النصب مثل جئت وزيدا **قوله** اخر ما كان او اسما
قال الشيخ الرضى لا يعاد العامل الا يسمى الا اذا لم يشتبك
انه لا معنى له واذا خلت اهذا الغرض كيف فانه لا يصور
الا فى ان شئ فانه الشين نحو غلامك وغلام زيد وانت
تريد غلاما واحدا فى الا اذا قام قرينة دالة على المقصد
قوله بدليل قولهم يجئ ويهلك اذ بين لا تضاف الا
المتعذد فلا يتصور عطف المضاف وفى نحو وردت يا
وبنيا ان لكن ان يكون ابا الثانى مع اذ يكن ابنيا فى
معنى الجار ويكون حينئذ الاستيناف له معنى لكن لما كان
اجتلابى بين كانا لظا ان يكون حكم كحكم بين **قوله**
كما فى الحرف فيه انه ليس باقل من الحرف الزائدة **قوله**
مستديين الاشعار وقوله تسألون به والارحام
بالجر فى قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها انه

الباء فيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل فى الاضمار الا فى
الله لا فعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير
بالابوين وبالارحام وثالثها بان المراد بالقسم وفيه انه
قسم السؤال لان ما قبله واتقوا الله الذى تساءلون
وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء ولما كان القسم انما يكون
لتاكيد ما هو المقصود فى الكلام لم يصح صرف القسم الى
قوله به تساءلون لان المقصود والامر بالاتقاء ورابعها
جر كوفى والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه
ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءة السبع متواترة **قوله**
وقوى الظن ويقوى **قوله** كالاعراب فى كونه من احوال
الفاعل لفى نفسه تامل لان العامل فى الحال
الفاعل نعم فى الاعراب كذلك **قوله** لقصد عدم التعين وبناء على ان
الاضافة للعهد الذهنى **قوله** ان محمولا على اعلم انهم جعلوا
الحمل على امارة الضمير حوالا اخر واعترض بان الضمير انما
يكون نكرة اذا لم يكن معه مرجع كضربته رجلا و
يكن ان يجاب عنه بذلك ما ذهب اليه الشيخ الرضى من
ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم تكن تلك النكرة
مخصصة بحكم وصفة كانت نكرات **قوله** اذ لو نصب
ولا يجوز ان يكون معطوفا على ما وعمرو معطوف

على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد
لامتناع عملها في الخبر المقدم قوله تعين الرفع على ان يكون
مبتدأ وعمرو فاعله والمانع لبكر هذا الاحتمال لانه في قوة
الفعلية على الاسمية قوله بان يكون معناها السببية لا العطف
كما في اذا الفجائية فاكرمه قوله ويكون معناه السببية مع العطف
كالتي اذا نصبه للمضارع لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة
وذلك لاتصال سببهما السببية افاد الشيخ الرضي ما
حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر
المبتدا اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها كان
مضمونها بعد مضمون الاولى مزاجا عنه او لا او لغيره
ذلك جاز تجريدها عن الضمير اكتفاء باختها ودلالة
لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا يقول
الذي جاء فيغرب الشمس زيد لان اللحق الذي يلقب
مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما
الواو فلما كان الجمع المطلق لم يحوج ذلك فيه الا اذا
يساعده القرينة على التعين كان يقول الذي قام
ويقعد هند في الحال او زيد قوله واكثر الشارحين
على ان اللحق على معمولي عاملين بحذف المضاف واما
حذف المضاف ليقع الحكم على سلطة فاذ مناط عدم

الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول ولكن اجاز العطف
على معمولي عامل واحد قوله فهذا اي هذا العطف على
وان كان بحسب الظاهر جايزا كانه اشار به الى دفع
ما قيد به هذا المقام من ان التاني في قوله واذا عطف
على عاملين مختلفين لم يجز سواء للمتقدم واذا لفظة
اذا يضيف الماضي بقتضى التحقق فكيف يصح الحكم قوله
عاملين الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على
مختلفين وحاصل الرد ان العطف بحسب الظاهر
متحقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي امتناع بحسب الحقيقة
ولعل التكلف العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع
وكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر
لكنها علم بامتناعه لقيام الدليل العقلي وهو قيام حرف
مقام عاملين ذلك ان تقول ان المراد من قوله واذا
العطف وقع سندفع الاشكال المذكور لكن يجد عليه
ان عدم الجواز لا ينبغي على ثلث الارادة فانه ثابت على
تقدير عدمها فلا فايدة في التعليق قوله لكنه لم يخر
عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب
المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي
عاملين جايز الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور

نحو ان زيدا في الدار وعمرو الحجرة فانه يشع اتفاقا للفصل
بين العاطف الذي هو كالجزء وبين المجرور وان مذهب
سيبويه والفراء المنع مطلقا واما المتأخرون فهم يجوزون
اذا قدم المجرور في المعطوف عليه وتأخر المعطوف او
المرفوع ثم بأية المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن
عاهد الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ومنهم من
استدل على عدم الجواز بعدم استواء اخر الكلام اوله
لان المخبر به في الاول متوخر وفي الثاني متقدم والمصنف
بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار
على مورد السماع وهو ايضا ما ذكر انتهى حاصل كلامه
من هذا التفصيل يظهر ما في الكلام للصلما اذ لا
قائل بسبب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق
سيبويه وبهاتانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان المجرور
لم يجوز الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين
يجوزون الا في مادة تتفق عليها واما ما انتهى فهو
انما استثناه قاصر على الضابط قوله وعدم جواز
ذلك العطف مع خلو الفراء جائز في جميع المواد
عند الجمهور والآن نحو في الدار اه فانه يبدل عالم الجواز
بالجواز والموافقة خلافا لسيبويه فانه لا يسمى قوله بل

يجعلها على حذف المضاف وحتى يكون من باب العطف
على معمولي عامل واحد قوله التأكيد جاء بالهمزة وبأن يزاد
عقيب العطف لان العاطف وهو نائب والفاء قد
وفي تأكيد الفعل كما يقال والله ثم والله وكقوله تع كلا
سوف تعلمون كلا سوف تعلمون وقوله ولا تحسبن الذين
يفرحوا بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بفازة
اي حالة وشأنه فقوله امر المتنوع في النعيم او الشهود
كقولك شأن الشيء العلق قوله اي في باب العلق اعظم من
ان يوصف وامره الفقر اي في باب الفقر ظاهر قيل في
المسئلة تمييز عن الذات المذكورة والمقدمة فكأنه اراد انه
تميز بحسب الجنس عن الذات المذكورة اذا كان الامر بحسب
الشيء او عن الذات المقدرة اذا كان بحسب الشأن قوله
يعني يجعل حاله اي الحالة المفهومة منه بطريق من
الدلالة كما ان قصد في جاء زيد قصد مفهوم من زيد
وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك
اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في
مجموعهم قوله اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه ولما
المسئلة وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ لا بتكرير
معنوي فانه غير مانع لما قصدت به من دفع الفعلة و

دفع ظن الفعل فانك اذا قلت ضرب نفسه فربما ظنك
ادت ضرب غير نفسه بنا على ان المذكور عمرو وقس
عليه صورت الاولى قوله بنكرهما واجمع اه قال الشيخ
الرضي اعلم انهم اراد والواحدة والاثنية ولم لاجتماع
لاعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على
هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد رجلان اثنان و
جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة الثلثة وازيد
الى عشرة ثلث واما اذا اراد وها باعتبار نسبة الفعل
اضافوا الالفاظ الدالة عليها الى بعضها فان الاغلب
ان الاضافة وهذا الافاض باعتبار هذا المعنى على ضرب
بعضهم لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده واجمع
وبعضهم لم يجئ الا تابعا على انه توكيد وهو كلا ومشتقاته
وتصرفاته واحواله ولم يجئ الى تابعة مضافة على
التقدير عاراي الخليل وربما نصب جمعا بجمع حالين
على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فتوكيد لكن
بزيادة نحو جاءني القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه توكيد
بهاء الباء وبدونها ايضا جميع نحو بيع اجمعون ويستعمل
على احد ثلثة وجوه اما مقطوعا عن الاضافة حالا
او مضافا عينا تاكيدا بلا واسطة العامل نحو مررت بجميع القوم

واما

واما مضافا اما تاكيدا وهو افاد نحو جاءني القوم وجميعهم و
بعضها يستعمل مرة التاكيد امره حالا وذا التاكيد ثلثة
وما فوقها نحو جاءني القوم ثلثتهم ولا توكيد ثلثة
واخواتها الا بعدان تعرف المخاطب كمية العدد
قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصل
في جاءني رجال ثلثة اما البدل والوصف فظ وغر
به لكن في اخراج بدل الكل اجتمع الى مبنه وهو ان البدل
مبني في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقرير متصودا
بنا ينهما قوله وافادتها توضيح متبوعها اه ولذا يتبع ان
يقال وافادتها الكشف والتوكيد نحو نفخة واحدة
ويمكن ان يقال في الثلثة انها خارجة بقوله في المبنية
او التمول لانها لتقرير امر المتبوع لا في المبنية ولا في
التمول وهذا قال السيد قدس سره في حاشية الرضي
قال المص يعني اخراج الصفة المذكورة نحو نفخة واحدة
ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى
المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى نفخة ولا دلالة
فيها على المعنى اصلا وايضا ان واحدة لا يقرر معنى
نفخة ولا تمول ثم اعترض بان واحدة تدل على
الواحدة التي هي مدلوله للنفخة واجاب بان الوا حدة

مستفادة من التصحيح ضمنا لا قصدا انتهى اعترض التبريزي
على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في قوله جاء
الرجال اجمعون تقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقا
لان كونهم مجتمعين في مجيء يعني انه لا يستفاد منهم بدلول
اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المنادى بها
رجال معينين لا مدلول اصلا الكل وقد صرح بان
اجمعون مدلوله الاحاطة ودون كونهم متصفين
بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما
قالا في قوله كلهم فعدا بالتأكيد كلهم اجمعون انه كلام
دال على الاحاطة واجمعون على السجود وفي حالة
واحدة قوله وهو لفظي ومعنوي يجوز ان يؤكد النكرة
التأكيد اللفظي الا اذا كان تلك النكرة محكوما
بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما
الكوفيون فيجوزون التأكيد بكل واجع دون نفسه
وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم
ويوم وشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد قوله
او تكرر اللفظ الاول قيل جاز ان يكون ضمير في قوله
وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدري للتأكيد
بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده اعترض عليه بان

بان صاحب المفصل ذهب الى زيد في قولك يا زيد
جاز ان يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه واجيب بان
زيدا يجوز ان تذكر على انه مقدر كما هو الظاهر ويكون
تأكيدا قطعا ويجوز ان تذكر بدلا الاول على انه قوطيه
لذكر غيره ثم بدا له ان قصده دون غيره فذكره ثانيا
هذا الطريق وقد يكون هذا الثاني بدلا جاز ان يكون شيء
واحد مقصودا وغير مقصود بحسب بعين قوله
او كما بذكر الحاد ورد عليه بان اكتع واخويه وا
لاجمع فيكون التأكيد القطعي مع انه عدها من المعنوي
واجيب عنه بانا لا نسلم المرادفة وكونها قوله اجمع لا
المرادفة لجواز ان يكون طاريا بعد ضم اجمع والمرادفة
ليست بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تأكيد
لما اكد به اجمع واما قول المص واكتع واخواته اتباع
لاجمع ليس معناه انها توكيد له بل معناه انها اتباع
لها استعمالا يعني انها لا يستعمل بدونها لخفاء
الجهة قوله ويجري في الالفاظ كلها اعلم ان
المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقوف عليه
او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد
مكرر تكرارا عاديا في اللغة نحو بكبك وضربت
وان لم يكن على المتصل نحو بكسانته وضربت حرف واحد

المرادف

ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا
قايم وقد جوز في التاكيد الضمير المتصل المرفوع والمجرور
التاكيد بالمرفوع المتصل نحو بك انت وضربت انت
تكرير المنصوب المتصل وتكرير بالمنصوب والمرفوع المنفصل
نحو ضربته اياه واما المستقل فهو تكرير بالمنصوب نحو
زيد بريد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالاخرة هم
كافرون قيل لا معنى لهذا الكلام قال الشيخ الرضي للتاكيد
لفظي على ضربين احدهما ان يعيد اللفظ الاول وانما
ان تقوله بموازنه مع اتفاقها في الحرف الاخير وهو
وهو على ثلاثة اضرب بملازمة لما ان يكون للثاني معنى ظاهر
نحو هلم ويا وهو سريع ولا يكون له في الحال الا فرد
معنى قولك حسن بسنون او يكون له معنى بتكلف غير
الفاظ نحو حيث بث من حيث الترابي اسرجه وهم
اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني
اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر استاذها
ما ذكره الشارح قدس سره ويمكن استنباط معنى
له اما التمام فلان العموم وهو تمام الافراد اولا
واما الوافي فلانه تمام الشمول وقد عرفت ان العموم
هو التمام واما الشمولي فلانه يستلزم الشمول دون
والعام بسيط شامل واما الطول فلانه امتداد في العام

امتداد وهو ذي وعن بعض العرب فشاهما والاول
اولى لكراهتهم اجتماع شينين حيث تاكد اتصالها لفظا
ومعنى فالباء اصلاف الضمير في كلهم وكذا في جميعهم قوله
او الجمع غير جمع المذكر السالم فانه لا يونث او ما يجري مجراه
وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه يجوز
اذا كان مكسرا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل
واجراء ذو متعدد يعني بطريق عموم المجاز فيتناول
الاجزاء والافراد قوله لان الكلي اذا لم يلحظ افراده
جاز ان يلحظ افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على كل
واحد من افراده كالدرهم البيض والدنانير الصفر
كما جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على الكل
مع ان المحكوم عليه وهو المجموع كقولك شريا فيان
اي مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي
قوله يصح افتراقها حسا او حكما اي افتراق حسي او
افتراق حكمي والظاهر انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون
افتراق الحكمي حتى لو كان ذو اجزاء يصح افتراقها حسا
ولم يصح افتراقها حكما وحالها لم يصح توكيده بكل وجميع
فالمعيار الافتراق الحكمي قوله مثل اكرمت القوم و
العبد كله قال الشيخ الرضي قد يكون الشيء اجزاء يصح
افتراقها حسا او حكما نحو اشتريت العبد كله فاذا كان

بكلي يرفع الاحتمال الاول لا الثاني لان الاول
اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصد فان اردت
رفع الاحتمال الثاني فلت اشربت جميع اجزاء العصير
قوله بخلاف جاء زيد كله للقياس عليه بقتضي ان لا
يصح اختصاص الزيادة كلام خلافا للمبرد فانه جوزه وهو
خلاف القياس والسماع قوله واكتع واخواته اتباع
لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد عرفت ذلك عن
كلام توضيح مر حد المتن لكن ناقش في ما خيرا بصع عن ابي
فارس الدمشقي وحينئذ فهو اليه وتبعه الصبان قال
الشيخ الريحاني اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة
للنفس وتقديم الموصوف اولى واما تقديم
العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستفادة
لها من الخارج فكما لوجه السعادة للذات واما تقديم
الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما
تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه
من قولهم حول كتع اي تام قوله بما نسب الى المتبوع فيه
ايهم منه ان البدل لا يكون من المنسوب قوله ودونه
طرق لستا وحالين المستثنى منه اي متجاوزا قوله ليتأتى بكون
النسبة اليه بوطنه هذا غلط في بدل الغلط قوله لان
متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون مقصود

ابتداء سواء كان مقصودا اولا فدخل فيه بازيد نزل جعل
بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث التابع
لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر منه ان هذا القيد
اظهر من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا لا ابتداء
ولا انتهاء مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف بل الى
قوله ولا انتهاء قوله ونسبة القيام نفسه الى التابع مقصوده
ولكن اثباتا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء
ان الاستثناء مكلم بالا في اثباتا ان قلت قد وقع في
كلام جماعة الحكم في المستثنى بالاشارة الا بالعبارة فكيف
يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا المراد ما ذكره
بطبق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما
بالاستثناء المحصور ومن ان تقول ان قولك ما قام احد
الا زيد لما كان في قوة ما قام احد غير زيد كان البدل في
الحقيقة غير زيد وهو مقصد لسلب القيام وح لا حاجة
الى تعميم النسبة قوله وبدل الاشتمال قال ابن جعفر انما
قيد بذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا كالا
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا
ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول منتظرة
الى ذكر الثاني وينبغي ان يحمل كلام الشارح قدس سره
على هذا قوله فالاضافة في الاخيرين اعترض عليه بان

هذه الاضافة منه والاضافة في الاولين ساذجة محضة
من تكيف بصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان
يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية
يمكن ان تقال لو قرى والاشمال والغلط بالرفع بحذف
المضاف وعطفوا على قوله بدل الكل يتجه ذلك وكذا ان
جعل الاضافة في الاولين بحسب اللام وفرق بين
المذكورة الثابت منها المضاف او قوى بالجر بتقدير
المضاف قوله بل لا ادرى عطف البيان الا بدل الكل
كما هو ظاهر كلام سيبويه قوله والبيان فرع التبيين و
التبيين لم يات به الا الغلط فان كون التابع هو المقصود
الاول قوله وان قصدت فيه الاستدراك الى الثاني و
وجعلته مناط الحكم كما مثل جاءني زيد بل عمرو قطع
عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك
قصدت بذلك التبين على المخاطب واردت ان الاكرام
وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية
في عطف البيان قوله بحيث وجب النسبة الى المتبوع
النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا
لا بد تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا يقول في بدل
الاشتمال قتل الامير السياف وهي الوزير وكلامه لان
الملابس مفهوم معينا قوله بخلاف ضربته رأسه فان

بد من اعتبار ذلك لاخراجه واخراج ما ذكرناه فيه خل
فيه اذ لم يلزم ثبوت قسم خاص قوله ويطرب القسمة
فانه فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى
البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال
الآخر قوله بعد ان غلطت بالقصد وشرط اسلوب
اذا النسيان او سبق اللسان قال الشيخ الرضي الاجود ان لا
يوجد ان في كلام الفصحاء تم قال ان وقع بدل اللسان في كلام
فقد الاعراب سل قوله لغيره قيد بالمبدل منه او المتبوع
لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا
بحيثية كونه غلطا قوله واذا كان البدل يجوز ان يكون نكرة
بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلا من معرفة قوله فالنعت قبل
الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاقه بل هو في بدل الكل
ثم نقل عن ابي علي انه يجوز ترك النعت اذا اشتهر
البدل ما ليس في المبدل منه كقولهم بالوادي المقدس
طوى اي مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصد انقض
نقل عن الخبص انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل
واما في توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال
لانها لا بد فيها من ضمير يرجع الى المتبوع يعلم ان المقصد
اعم لابسه فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان مفصولا

القرظ

لكان موصوفا به قوله ومضمرين نحو الزيدان قاموا ليتهم اياهم
قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظ الزيدان
واخوتك والنحاة بعده ونحو هذا القام نحو زيد ضربته
اياه وهو تاكيد لفظي لوجوهها الى شيء واحد وقد
اتفقوا في مثل اسكن انت وزوجك الجنة انه تاكيد فكذا هنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد ما لا
يفيده الاول وما ذكروه من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول
قلنا ان الاول يفيد هنا ان ما يتبع ان ينسب اليه الفعل
ليس الا زيدا كما اشرنا اليه في قولنا يفيد قوله ولان
المضمر المتكلم والمخاطب اه قيل ولا يلزم ان يكون شيء
غايبا مخاطبا ومتكلما وفيه بحث اذ يلزم منه انه لا يجوز
ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر قوله مع كون مدلولها
واحدا فلا يفيد زيادة على ما يفيده الثاني وفيه ان
المفهومين متغايران غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب
الذات قوله فان الثاني فيها مقصود فيفيد ما لا يفيده
المبدل منه قوله واني على اناقة وبراعجها انقباض الدراه
بئست ديتي والمجحفا لا غرو والنقباء سوده شدتي اي
قوله ان كان لحراي كذب يقال عمن فاجر قوله انا جعلنا
بمعنى المضراي ضمن فيه معنى الجعل قوله لانه ذكر في حد المبدل

البدل

ذكر المبين لا نقال لجاز ان يكون المبين المأخوذ في التعريف
معلوما بوجه ما كذكر كسبه لانا نقول لا اعتبار
لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على التعريف بانه
تعريف الشيء بنفسه والظاهر ان السر في ذلك ان اللفظ
حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو اريد به وجه لا
مفهومه كان مجازا قوله والامر بغير اللام لم يقل وامر
المخاطب اذا كان مع اللام معربا قوله والمراد المشا
المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة لا العكس
لانها اعم من المشابهة وهي كائنة في البناء كما تشهد عليه
تفصيل موجبات البناء وقد فصل بعض انها ادار
ما ناسب مبنيا الاصل منا سبه معتبره بتفصيلها اما
صاحب المفصل لكن شرط ان لا تعارضها مشابهة مقتضيه
الاعراب كاضافة اي الموصولة ولهذا التحقيق ارتفع
ما يتوجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة
لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة البناء لاستدراكه
الدور ولا مناسبة قوية لاستدراكه التعريف بالمجهول
لان القوة مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع المراتب
قوله اما يتضمن الاسم معنى المبني الاصل تحقيقا لا وهما
فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها الواو العطف
هي لا تحقيق قوله فكله او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الشركة فلا

بناء في الغرفان قيل فاي شئ تعلق غاق في قولهم غاق
صوت الغراب اجيب بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المتكلم
للميت الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد لانا نرى
به الغراب من صوته لانه ليس كلاما فلا يكون معربا وقوله
والقابه عبر عن حركات البناء بالالقاب دون الانواع
لعدم اختلافها قوله اي القاب المبني من حيث
حركات اواخره وسكونها والقاب علامة البناء
هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر وانما خص
بالحركات لان المبني قد يكون مع الالف واليا نحو
زيدان ورايت عليا ولا يطلق عليهما الضمة والفتح
حقيقة وقد دفع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين
قال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب
والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف
الاعرابية مجاز تسمية للنائب باسم المنوب قوله
ضم وفتح وكسر وقف سمي الضم ضما لحصوله
الشفتين والفتح فتحا لانبساط الفم في التلفظ به
والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ
به والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجري
وبالعكس اي يطلقون الرفع والنصب والجر
الحركات البنائية قوله والمراد انا الحركات اه رد لما

قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر
بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه
لان لقب الشئ يختص به فيما ذكر الشارح قدس سره
معناه ان تلك الامور القاب لحركات المبني لا بخصوصها
لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون
السكون على الجزم بحذف الحركة قوله حيث قال
رفاقه بناقش فيه بين بانه مع البناء وبين بالبنيات
مع الكنايات الاولى ان يقال وبعض الكنايات
لان بعضها معرب كفلان وفلانة والاصوات قوله
قيل انها ليست موضوعة لكنها اجريت مجرى الاسماء المبنيات
في البناء لعلة اعدها منها قوله المضر قدمه على سائر
اذ ليس في شئ معه اعراب ولا نزاع في بنائه وليس فيه
فاد الالتباس وعلة بنائه احتياجه الى حضور او
كني عنه قوله او وضع اي اسم وضع فلا يرد الفعل مثلا
كان ذلك قوله من حيث انه متكلم فيه انا يأتي في اياي
مثلا منه على القول المختار مع انه ليس موضوعا للتكلم
من حيث انه متكلم بل لكونه عند من قطع النظر عن حقيقة
التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الخصائص من
نواحيها المهم الا ان يقال انا يلزمها تلك الامور

هو باعتبار تلك اللواحق موضوع بما ذكره ويكون جواب النقض
بانه شرك لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه
بعيد قوله ويخرج بهذا القيد بعض قوله بد لفظ المتكلم و
المخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما و
صح انت متكلم هو انا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد
السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم
وتقييد الحيثية هنا ليخرج زيد اذا عبر المتكلم بزيد عن
نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله
ما وضع للمتكلم بقوله اي مادة او بطريق الكناية و
بهذا يخرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان لصيغة
وصريحا وكانه اراد بالصيغة الهيئة التي تعرض المادة فلا يرد
ان لفظة انا موضوع للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون
قد يكون للشرط وقد يكون للتحقيق قوله فان الاسماء
الظاهرة كلها موضوعة للغائب يعني لما ليس متكلما من
حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه يخاطب وهذا يقول
يا تميم كلهم نظرا الى الاصل المنادى ويقول المستثنى زيد
زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز انا تميم كلهم الا
زيدا لدليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا دل

الوضع

الاشفاقيه

الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة ايضا
فلم يكن قوله داخلا في الحد بنا على ذلك قلنا
انما يخرج به الاسماء الظاهرة بحكم وكذا فلا يرد ما ذكره
قوله او اراد بالتقديم اللفظ اعلم ان تقديم اللفظي بحكم
يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر
حقيقة لان اقسام التقديم حقيقة لكن لما كان المقصود
الاصلي هنا بيان التقديم جعله من اقسامه ولهذا اندفع
اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم اللفظي الى التحقيقي و
التقديري خلاف ما ذكره النحاة فان عادتهم جعل اللفظي
التقديري كما مر في بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بالقول
لانه لا يجعل الحكمي من اقسام التقديم حقيقة بناء على
تفسير المحل لانه جعل الحضور الذهني وعهد بتنزيل
الضمير منزلة الذكر ولا خفاء في ان التمثيل ليس الا في
في جعل العهد في حكم الذكر واما التقديم فحقيقي لا خفاء
فيه لا يحتاج الى جعل فتم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي
بعده احتيج الى تجوز في التقدم بان تقال مثلا انه تنفيذ
بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي لذات بعده
المرجع لكن قد تخالف وضعه ومقتضاه لغرض قوله
اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او

الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني من باب
السياق والاول اظهر قوله كقوله تعالى هو اقرب للتقوى
وكقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على
توارى الشمس والشيخ الرضي جعله من باب المفهوم من
السياق وفيه انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد
فكانه متفهم من حيث المعنى الذي ان قال من حيث اللفظ
قوله او من سياق الكلام السابق على الضمير والواو
فيه الضمير وان كان مع ضمنه قرينة خارجية كما قال
الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان النزول
في ليلة القدر التي هو في رمضان يدل على ان المنزل هو
القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن
قوله وكذا القال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع
فللخبر عن التكرار وحذف الفاعل فالمتصل الفاظ التفسير
قوله المستعمل بنفسه في التلفظ بلسان المخاطب قوله
لتعيينه مقام الظاهر مع اغراضه لاختصار قوله لانه ان
قلت بين الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف
اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل
بينهما اطلاقا قبيح الاول ضرب وضربت قبل الاولى ان
تقول ضربا واضربا لما ضربت ويضربن ليكون

اراد المرفوع المتصل ستوفاه ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد تفسير صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان
او مستقبلا او بان المقصود التنظير لا استيفاء العدد
فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم
ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع
توهم فاسد اما من بيان مستداه قوله الى ضربن قيل
هنا لما لحكم الاسقاط فيلزم ان لا يقضي ما بعدها
في الحكم يجيب بان معناه الاول ضربت وضربت الى آخره
وضربن الى ضربن او ضربن ليكون الى آخره الاسقاط فيدخل
قوله واتى بلفظ المتكلم الصريحين بدلا عن الغائب
لتجرده عن المواجهة ثم راعوا سلوب الدقة قوله
انما عن وتبدل همزة ها نحو هنا وقد يحذفان نحو
وقد يكون نونية الوصل وهو عند البصريين همزة
بانها لفظ بدت للوقف قوله والضمير انث الى آخره
هو لي اجماعا قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين
ومذهب الفراء ان كانت كناية اسم وقال بعضهم ان
التاء هو الضمير وان علد كما في فواحق الالف والواو
ضمائر عند الكوفيين واما عماد قوله لكنهم وضعوا للمتكلم
لفظين بدلا عن مجانسه لان المشاهدة شاهدة

على المعرف قوله واعطوا الغايب حكم المخاطب وذلك
يعني عاملها غايبا لواحد الغايب والواحدة الغايبة قياسا
على الموضوع المنفصل كهو وهي قوله خاصة قيد احترز به عن
ضمير يسمى والمالغة او مصدر كالكاذبة منصوب
بمحذوف اي اخص الاستثناء خصوصا والجملة معترضة
قوله الى توضيحها الاحضار اي المنظور في هذا الباب
الاختصار اما او لانها اخذ للعامل المقتضي الاعراب
في مدلولها لئلا يحتاج الى اعراب واما ابنائه فصله
الحروف هي التي متصلة ظاهرة واما في المنفصلة
اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائها وحدها
غالبا ان الصحراء وحروفها واما انتها فصلح الا
لما قرينة رفع الالتباس الذي في الاسماء الثلاثة
فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد
العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة
واذا قلت انا وانت بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة
يزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا
الباب المنفصل المستتر لانه احصر في المتصل البارز
ثم المنفصل قوله استثنارا لفاعل ليس المستتر من مقوله
الصوب والحرف ولا ادري من اي مقوله هو

للمتكلم صفة للضادع قوله مطلقا اي زيادا مطلقا او استثنا
مطلقا والظاهر ما قاله الشارح قدس سره من انه بيان للمتكلم
وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلقا قوله وفي الصفة
مطلقا يذكر قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف
قوله ولا يسوغ المنفصل اه لا يخصر صورة الانفصال
فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف
الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير العامل يجب انفصاله
نحو افايم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فلا
يبرزه وكذا فاعل المصدر قوله الا التقدم المتصل
للوقف او الاصل قوله والاتصال انما يكون باحد الامرين
لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن
قبله الا عامل كان متوخرا ومحذوفا فكيف يكون كالجزء
الاخير قوله قال او بالمنصل من انا وقع تابعا تاكيدا
او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد الا ما المفيدة للتاكيد
في نحو الامر نحو ان انا انت او زيد وما وقع تالي
باب علمت واعطيت اذا كان الاتصال يورث التباسا
بالمفعول الاول واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب
اعطيت اولى والانفصال في باب علمت اولى قوله يعترض قائل
الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضرب زيدا الظاهر انه لا يجوز

دلت مع تفصيل او لا عرض فيه لان قولك ضرب زيد
بعناه ثم اعرض عليه ان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب
بان تقديم المفعول بعد ذلك لم قد يكون ذلك لمسا
الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد
انتهى قوله صفه ضرب اي بالجر بان يكون نعتا او حالا
او صلة او خبرا قوله اقتصارا على ما هو الاصل مع ظهور
ان الحكم لا يختلف قوله وما ضربت الا انا او كنت انما
انا قوله ولكنه تاكيد لازم لانه فاعل اه بما هو تحقيق الشيخ
الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا اختلف
جرى عليه وما هو لا في الافراد او فرعه عنه في التثنية
والجمع وفي التذكير او فرعه وهو التانيث فلا لبس سواء
كان متحمل الضمير صفة او فعلا ان تفقا مما ذكرنا في صفا
في التثنية اتصالا فالبس حاصل سواء كان المسند فعلا
او صفة والضمير لا يرتفع اللبس وان اختلفا في التثنية
والخطاب والتكلم فالبس منتف في جميع الافعال
الا في غايبة المضارع مع المخاطب وفي غايبتي مع
المخاطب مع المخاطبين فانا للبس حاصل هنا دون
التاكيد واما الصفة فالبس حاصل في جميعها
لاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد فلما ارفع الابان

بالمنفصل

انتفا

بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد البصريون
في الجميع سواء كان هناك او لا وسواء رفع اللبس او لا
واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره
احد لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرف فان قلت
ضمير مفعول فانه يضاد به رفع اللبس فلم يكتفوا
به قلنا لما كان هذا الضمير يوت رفع اللبس وكان مما
يجوز حذفه خف الالتباس على تقدير حذفه فانه في مجرد رفع
الالتباس ضمير لا يجوز حذفه قوله واذا اجتمع ضميران ولم
يكن ما تعلق به الاتصال قوله احترازا عما اذا تساويا قال
سيبويه ان كانا عاملين جاز الاتصال وهو عربي لكن
الانفصال اكثر وان لم يكونا عاملين لم يجز الاتصال و
اجاز المبرد قياسا على الغايب قوله على الغايب للتحرز عن تقدم
احد المتساويين فيه انه يجوز ان يرجع الاول بانه فاعل
في الاصل كضربتك او فاعل بحسب اللفظ كالمفعول
الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الراجح
بانفاعليه ترجح في المعنى لا في اللفظ ووجوب
الانفصال باعتبار الشاعة في اللفظ قوله يلزم انفصاله
لتعذراه ولان الثاني اشرف من الاول لكونه
اعرف فانه يكون متعلقا بما هو اولى قوله ويرجع
سيبويه اي عن الخاة وقال اياهو شاذ فاسوه ولم يكلم

به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستخدام المبرد
مذهب النحاة قوله ذلك الخيار لاجتماع حتى الا انصال
والانفصال باعتبار عدم الاعتداد او بسبب ان
الاتصال في الضمير اقتضى ان يجعل ما هو اشرف منه وصيرورته بين
حملته بالاتصال وان شئت اورده منفصلا على الشيخ
الرضي والانفصال في باب علمت اولى من الاتصال
في باب اعطيت لان المفعول الاول من باب اعطيت
فاعل من حيث المعنى فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل
وفي مفعولي باب علمت رايحة المبتداء والخبر وفيهما
الانفصال لانه كان في الاصل خبر المبتدا. ان قيل ان
انفصال خبر المبتدا باعتبار ان عامله معنوي وقد
لوجود الناسخ فكيف يصح اقتضاء اثره قلنا هو معدوم
صورة باسم حتى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ
في الحقيقة يمد الخبر فان قولك كان زيد يتعلم في معنى
قام في الزمان الماضي قوله لكون ما بعد لولا مبتدا عند
البصريين وفاعل فعل محذوف عند الكوفيين ولا وجوه
الثلثة يقتضي الانفصال قوله لكن غير الاسلوب يعني ان
ضمير المتكلم غير جار كما قيل وذلك لان المراد بقوله
لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل وبقوله اه من
اوله اه يسهل ضمير المتكلم لكن غير الاسلوب بما ذكره قدس

سره قوله وعيت اه انما لم يوصل لولا انت وعيت
بآخرها لاختلاف الضميرين بالاتصال والا نفصال
ولم يختلف الضميران في لولاك وعصاك اعتبرهما
غاية واحدة قوله وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا
المقام اي مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان
يكون بعض الكلمات مع بعضها مثل كما ان لدن
ما بعدها الا اضافة واذا ولها اعرده بعضها قال الشيخ الرضي
فيه نظر لان الجار اذا لم يكن رابطا لابد من تعلق و متعلقة
غير ظاهر ويمكن ان تقال متعلقة جواز اذ معنى لولا
لكنت اشقى هالكا لوجود قوله فلا اخفش انصرف فيما
لولا ويلزمه بقاء ما على عشر غير اقوله وسيبويه في
وبعده ان الضمير في واحد قوله لتفاوتهما في المعنى لان
معناها الاجماع فيراعي جانب العمل وعسى فتصب الاسم
به ويجعل خبره مضادا عالبة والغالب فيه ان يكون
مع ان لو عاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل قوله ونون
الوقاية يسمى نون العماد كما يحفظ السقف عن السقوط
عماد فظه لان النون آخر الكلمة عن الكسر قوله ويجيء
المتكلم ولم يهمله غيره قوله ليقي اي يحفظ عما هو واجب
الساكن
الجر وهو كثرة في آخر اجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء

وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصلا علامات
الجر تخلصا لفتحه واليا كرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت
وبعبارة اخرى كرهوا الى توجد فيه ما يكون فى بعض
الاحوال علامة له وفى ذلك بحث فى الفارقى ذلك
الجر ودخولها فى نحو اعطانى ويعطينى لما يطرد الباب
او لكون الكسر مقدرا كما فى عصاى وقاضى وترجيحا
عساى لحلها على لعل قوله واذا سميت نون الوقاية
يعنى ان اضافته من باب اضافة السبب الى المسبب وكان
ان تقول انها من باب رجل قوله عربا عن نون الاعراب
سواء كان معه نون التضمير ونون التاكيد او لم يكن معه
احدهما واما جاز لقيام نون الاعراب مقام نون الوقاية
دون تلك النونات لان نون الاعراب كون الوقاية فى ان
لا تحذف قوله لتعرضها للعبث لان الكسرة العارضة
فانها الزم لانها لجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة قوله
وانت مخاطب يحلم وقوله مع النون طرف لقوله مبنى قوله
مع ان وكان اه هذا التضمير مبنى على ان يحمل الضمير على
الجانس سواء كان مع التشديد او لا وذلك لان قوله
واخواتها علم يستعمل كسر ولعل ولان لان نكسرها مع
الياء وجاز ان النونية لك ان تحمل التضمير على التشديد كما

يتساق اليه الفهم بخصوص قولهم واخواتها لما سوى ليت ولعل
يقرب ذكرهما بما بعد ونقول لك ان يتبع الجرولى فانه
ذهب الى التسوية ونوى ان لم يذكره مع ليت قوله لحافظه
على الحركات البنائية هذا ظاهر فى غير التثنية ووجهه ان كثرة
المناسبة مغايرة لكسر نون الاعراب او انها اطرد الباب
قوله وعلى السكون نقل قال الشيخ الرضى لم يحافظوا
على الفتح والضم اللازمين قال السجموعة تعالة لدياكر
لدرى وفى كان الحارة كى لانها يكون بعد الكلمة عن
الحركة وتقربها الى الانفعال المبنية على السكون والفتح
والضم اخوانها لتلك الاسماء ومن هنا يفهم ان البرز
عن اخت لطرفة المضارع مع النون من حيث انه فعل
من حيث انه حركة اخرة حركة بنائية ولكنا التجزء عنها فى
الجروف الشبهة بها بالفعل وقد صرح بذلك التعليل
قوله تحرزا عن اجتماع النونات فيه بعلت اذ ليس فى
الـ اجتماع النونين قوله كما فى لعل قائلة فى قوله اجتماع اربع
نونات اذ ليس الفاصل بين الاخير الاخر واحدا قوله
وبجارية لبنت المشهور فيه ان النون لازمة الا ضرورة
الشعر قوله وبتوسط المبتدا والخبر انطاق بقولك فرق بين
المبتدا والخبر ففيه تعريد ويحتمل ان يكون بين التاكيد

وانما اجتنب للتاكيد لان حق المبتدا والخبر ان لا يقع بينهما
فصل قوله قيد العوامل او بعدها اعترض عليه بان
العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدا وخبرا فكيف
يتوسط بينهما المبتدا او الخبر قيد العوامل وبعدها واجيب عنه
بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند البعض
بان قيد عموم المجاز ان اراد بالمبتدا مثلا الجزء الاول
من الاسمية والخبر الجزء الثاني منها او بان المبتدا والخبر
على حقيقتهما لانه من قبيل ما استعمل الشبان في شبابه
وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف الحاصر يفيد
في الغائب حقيقة ولهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن
فيه ليس من الوصف الغائب فطرة وذات شبابه في
وصباه لانات هذا الشاب في شبابه وصباه قوله
صيغة مرفوع انما الى الفصل بما هو صورة الضمير لانه
غير صالح لان يوصف وانما اعتبر صورة المرفوع لتناسب
الطرفين اعني المبتدا قوله مطابق للمبتدا في جميع
وقد يجعل مطابقا للخبر كما يقال ان زيدا الضمير في المرفوع
هو باعتبار الخبر قوله وتكلما وخطابا وغيبة وزيما
وتم بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف
غائب قوله وبيع فصلا عند البصريين واحدا عند الكوفيين

لكونه حافظا لما بعده حيث سقط عن جرته قوله وذلك
التوسط الفصل يعني ان قوله لتفصل علة غائية
للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين
الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث
الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المقصود بيان
التسمية تعالى لان تفصل لشياع الفصل بين الصفة و
الموصوف او الوضع قوله فعنا فيه يحال ان يكون شرطا
قوله ان يكون الجزءان قيد يبغي ان لا تشرط ذلك الا
الثبوت الا التباس في المبتدا والخبر اذ كانا نكرتين قلت
انما لم يعتبر واذ ذاك صيغة الفصل بعد التاكيد فان
قولك زيد هو العالم في معنى زيد نفسه العالم واذا كان
تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد
والظاهر ان تقال انما اشترطت للتلا ان نقل الضمير الى
المعنى خلاف القياس وما هو خلاف القياس يجب
تقصره على مورد السماع اجاز المازني وقوعه قبل المضارع
لقوله تعالى ومكروا ولئك هو يروا عترض عليه بانه يحال
ان يكون مبتدا وتاكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضحك و
ابكى وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظره
تاكيد المنصوب بالمرفوع والجواب بانه تاكيد المضمر

المستكن في الفعلين لكنه تقدم للحصر كما في انا عرفت ليس وذلك
الحقيقة اصلا لانه مبتدأ عند المحققين قوله
ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله لانه ظرف مستقر
او ظرف لغو قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ وهو
بعضهم بمنزلة تاكيد لما قبله وبعضهم يدخل لام التاكيد
عليه فان لام التاكيد تدخل التاكيد قوله ويتقدم قبله
الجملة الثالث الجملة جديرة اسميه الا اذا دخلت عليه
نواسخ المبتدأ فانه يجوز ان تكون فعليه كقوله تعالى
فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد هذا وجه وجيه
قوله ضمير غائب لان المراد به الشان والقصة هنا مفرد
غائب فيلزمه الافراد الغيبة بخلاف ضمير الفصل فانه
عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما ذكره قوله ويجوز
تاينه قال الشيخ الرضي ثابت هذا الضمير وان لم يتعلق الجملة
المصدرة منونا قياسي في ذلك باعتبار الصفة لكن
لم يسمع قوله والظاهر ان قوله يستتبع ضمير الشان والقصة
معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب ثم قوله يليه وصف
له قوله بان كان مبتدأ او بان كان عاملا حرفيا او الضمير
مرفوعا الى حرف ذلك قوله اما جوازه فلكونه على صورة
الفصل وهكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على

الفصل

لا يصح الحذف بلا بد من قرينة وجاز ان تقال قد تقوم
القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على
الحذف فكقولهم الجزاء في نحو قوله صلى الله وعليه
وسلم ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون
اما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف
المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر
ضعف ان قلت ينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا لان
القرينة لا تعين المراد لجواز ان تكون الجملة الواقعة بعدها
في تاويل مفرد هي اسم لها وخبرها محذوف والتقدير
ان هذه القضية مطابقة للواقع قوله لان اخبر الكلام
مستقلا هكذا قاله الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله
لا ينافي ثبوت القرينة كما يقال هو في قوله صلى الله
عليه وسلم ان من افضل الكنيين بوماه وذلك الدليل
ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كل الجمل اذ لا يجوز
ان يكون ان هذا من حروف الصدق ملتبسا بالكذب
بعيد غاية البعد ثم يجوز ان تقال فيه ما قلناه في
الحديث قال القدس سره في الحاشية الكتبية معيد
النصاري الحاذر جمع حودر وهو ولد البقر الوحشية
اي اسماء وضع كل واحد منهما انما فسر بذلك لان

المضروب الظهر المجموع وضع اجزاءه قوله اشارة حسية
هي تحصيل استناد واصل بين المخيل وما يصير مخيلا ذلك
الاستناد وهي لا يكون الا لما محسوس مشاهد قوله
فلا يرد ضرب الغائب ولا يرد ايضا هذا مع قيد التي بما
في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس ايهم من كل
مفردة وقد اضيف الى الاشارة بل ذلك المركب الاضافي
هو اصطلاحي كما اشار اليه وريد بما به الاشارة
لكل واحد من الاطلاقين ليس تعريفا الشيء بنفسه
لوهم لان الماخوذ في المعرف جزء مفهومه ولما كان
كذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه قوله محمول على التعدد
بمنزلة منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شيء ولا يعدل
عليه قوله وهو فالذي كلام يصح حمل ذا عليه تعود الى
الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين تاره بان
قوله هي مبتدأ محذوف الخبر وهي خصته والجملة التي بعده
مبينة والاولى ان يقال اي وهي في اسيد كر وتاره بان ذا
خبر بتقدير معطوف اي وهي ذا او نحوانه وقوله الذي
خبر مبتدأ محذوف اي هو للذكر ويلزم على هذا
مع حذف المبتدأ حذف وهو قليل وتاره بان قوله
للذكر خبر هذا والجملة خبر المبتدأ اي هي منتهاة للذكر

الاسماء الاشارة

المعطوف

الذي

الجنة

الاقل بقيد الواحدة

ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان سوق الكلام
ليس على السبق ثم قال قوله المشاه وان من باب
حذف الموصول اي الذي لمشاه ذان وفيه
جواز حذف ان مذهب كوفيين لكن نقل ان
بعض المحققين قالوا اليه وقيل ان قوله
تقرر ما منا الا له مقام معلوم اذا ظهر لك
الوجوه ظهر لك ان توجيه لشارحين
واحد قوله والعامل في الحال معنى الفعل الخ فيه ان
قوله ذا خبر للجزء على تحقيقه قال نظره البيت
سقف وجدران وجزء الجزء ليس مبتدأ بل تحقيقه
بل المسند المجموع قوله قدم الخ يمكن ان يقال انه
قدم لان الذهن منساق الى المشتق والمجموع
ذكر المفرد قوله على احد الوجوه قال قدس سره
في الحاشية وقيل هم هنا بمعنى نعم وهذان
مبتدأ ان ولساحران جزء قيل ضمير الشان
هم هنا محذوف اي انه هذان لساحران قوله
يقلب الالف ياء اذا كان الباء قد يكون علامة
للتانيث نحو بصريين بقلب الالف والباء ياء
لان الهاء قد يكون مبدلة من تاء التانيث في

الموصول

الوقف يوصل الباء بالحصول لها من الامتناع
او بجمع المعوضين قوله ولا يشتق من لغة الخ
لم يرد التشبيه المتعارف فان المعرف لا يشتق
او انكر ولا ينكر اسم الاشارة قوله واذا كان
مقصورا اكتب بالياء قوله لان هذا حال الالف
المجهول اصله قوله على سبيل اللحوق معنى
ان اللحوق يقتضي اعتبار اصل اولا ولا يلزم
ان يكون اتصالا بالاخر وانما اختار هذا
العبارة لدفع ما قد يتوهم من انها جزء الاسم
الاشارة اعلم انه قد يفصل بينهما واسم الاشارة
المجرد عن اللام والكاف وذلك باذا واخواته
كثيرا لخوها اذا ذا ها اسم اولاء وها هؤلا
ويعبرها قليل قوله لامتناع وقوع الط
موقعها فيه ان ضمير افعل ولا يفعل مما يمتنع
وقوع الط موقعها مع اسم فالاولى ابقى لان
معناها مستقل بالمفهومية الا ترى انك
يقول في ترجمة واك انيت وفي ترجمة
ذلك انت قوله حي الحرف مذكر ويونث و
اعتبره هنا تذكيره بقرينة تذكر اسم العدد عنى

خمسة قوله اي حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل
ان نفسر باسم الاشارة قوله وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف
للمتوسط والبعيد دون القريب وذلك
لان وضع اسمائه الاشارة للقرب والحضور
لانه للمشار اليه حسيا ويشار بالاشارة
الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي
يصح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت به وكان
متضمنا بالوضع للحضور لكونه مخاطبا احرجته
من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب في كلام
واحد الا في مواد مخصوصة فيها اودته الكاف
في اسم الاشارة منع العنيه وقد كان موضوعا
للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة
وهذا حال المتوسط واذا اردت التنصيص
على البعد جيئ بعلامته وهي اللام قوله
ولما روى المصنف اذكره الشيخ الرضي وفيه شيء
لان استعمال كل في مقام الاخر المقام بالتاويل
كما ذكر في علم البلاغة فلذا ان يقول ان
قال يؤ اشارة الى الاستعمال فانه لو قال

ذو القريب لم يفهم منه الا الوضع قال وتلك
لما كان المخالفة بين واخواتها في البعد
التي تة قوله اشارة الى ان ذلك لان
ما عداه غير ذلك اذ ليس فيما ذكر زيادة
الا في ذلك قوله بضم الهاء وتخفيف النون
للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد
وثم ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد
وقد تلحقه الكاف ولا تلحق ثم قال خاصة
اى اخص خصوصا وكررت للتاكيد قوله
لا يستعمل في غيره الا مجازا كما اذا استعمل في
الزمان لقوله ثم هنالك الولاية لله اى
ح وذلك باستعارة المكان للزمان كما
يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت
الاحرام اى مواضعها قوله اى اسم لا يتم الخ
اى اسم لا سم حال لكونه جزء او هو بعيد
عن المعنى المراد قوله او لا ليصير حرفا اما ما
ذكره الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال ذلك
لان الافعال انما قصد لها حصرها قال والمراد
بالجزء التام الخ حمل الشيخ الرضي الجزء التام

على

على ان الكلام كما يناسب البيد لغيرهم اولا وقال
معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان
يجعل جزء الجملة لم يمكن الا بصلة فلهذا
صرف الشارح قدس سره الجزء التام عن
ظاهره والمراد بالصلة معناه اللغوي
كذا نسب الى بعض وفيه ان الالفاظ التعريف محمولة
على معناها المتبادرة ولا خفاء في ان
المتبادر من اسما العربي لو قال بجملة خبره
وضميره لكان اخصر واوضح لكنه سلك
طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا او قصد
بيان الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة
والضمير وفيه ان مقام التعريف لتفصيل
لا لاجمال ثم التفصيل في خارج التعريف
وان ذلك القصد مناف لما نقل عنه من
ان المراد معناها اللغوي ثم يجوز ان يقال
انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية
بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم
في اللفظ لانهم اجروا الصلة العرفية في
تعريفه قوله لكان هذا القول مستدركا

الخ لا يتوجه ان يكون الاخراج الموصول الحرفي
وهو ما ول مع ما يليه من الجمل بمصدر فانه
لا يحتاج الى عايد لانا نقول هو خارج عن
التعريف لما ذكره لانه يكون جزء اتاما
اصلا ثم الجزء التام هو المصدر لا الحرف
المصدري الذي الجملة كما في الموصول الاسمي
قوله ولقايل ان يقول يمكن الخ لقايل ان
يقول بل يجب ان يرد ذلك والا لزم نقض
الحد بمن الشرطية لانه اذن يلزم ان يكون
تعريف الموصول الاصطلاحي كتعريف العالم
بمالة العلم جايزا اذا فسر العلم بعد ذلك كان
يرد العلم صفة يحلى بها المذكور لمن قامت
هي به لان الحقاء في العالم كما هو المشهور
ليس باعتبار المدة الاستقامة فانها مجهولة
لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدء فتعريف
العالم بمالة العلم تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة
على ان قوله وصلته جملة خبرية ليس تعريفا
لها والا لزم التعريف بالاعم بل الانا نقول
المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار

هذا المعنى

هذا المعنى ليس ماخوذا من الصلة العرفية
ولا يدل على منة الاستقامة على شيء من
معناه العرفي حتى يكون تعريفا علميا التعريف
العالم بالعلم قوله بان يرد صلة جملة الخ فيه
تامل وصلته اى صلة ما لا يتم جزء الخ
جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة بالقياس
اليه لان الموصول قال جملة خبرية انما
كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه
المتكلم على ان يعتقد ان المخاطب يعرف
بكونه محكوما الحصول له وذلك لان
يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة
التي هي صلة كقوله نعم الرجل ان منكم لمن
ليبطئن فلان الصلة هو جواب القسم وهو
جملة خبرية قوله او ما في معناه كاسمي
الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان
قوله صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
بمنزلة الاستثناء قوله لا غير ضمير الانادر فانه
قد يجيء الخط موضع الضمير لان اللام الموصول
شبيه اللام الحرفية وليست بالحقيقة

لا ما حرفية وليست بالحقيقة كما زعم بعضهم
لعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع
الى موصوف مقدر بعيد قوله جملة معنى
ولذا يعمل ح ولو كان بمعنى الماضي ايضا
لا يكون صلة مصدر الا نادرا بتقدير بالفعل
الا مع ضميرين وهو معها بتقدير المفرد
والصلة لا يكون الا جملة قوله وهي اي
الموصولات لاحظ معنى الجمعية باعتبار
الجزء كما ان تانيث الضمير باعتبار ان
خبره جماعة فيكون المرجع مفهوما
من الساق والضمير واقع قال الذي
اصله لذي عند البصريين زيدت اللام
عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة
التي بعدها صفة لها فان الجملة لها لا
يكون صفة للمعرفة ولما كان وزن وزن
الصفات جاز ان يكون صفة بخلاف سائر
الموصولات قال بقلب الذال تاء اقال
واللذان واللتان وقد تشدد النون
فيهما بدلا من الالف في المفرد قوله واللذان

كاللامين

كاللامين لجمع المذكر من اولى اولى العلم والازدان
في الرفع هذا ايلة وقد يحذف النون من
اللذون تحقيقا ومن اللذين ايضا قوله
واي مضافا الى معرفة ظاهرة كانت او مقدرة
قوله بمعنى الذي وفرعه وكذا في قوله بمعنى التي
المنسوبة الى بني طي قلبت في التثنية احدى
الياءين الفا والاخرى همزة يجوز عن الجمع
بين الايات قال وذا بعد ما حور الكوفيون
كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما
لا استفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون
الا في هذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهامية
اذا لم تكن زايدة كما في قوله تعالى من ذا الذي
يقرض الله قرضا حسنا وقوله الا من
الذي فاذا اذا زايدة اذ بعده موصول
قال والعايد المفعول سوى عايد الالف
واللام فانه لا يجوز حذفه لخفائه موصوليتها
والضمير احد دلايل موصوليتها قال الشيخ
الرضي لا يجوز حذف العايد اذا جمعت
في الصلة نحو الذي ضربته فزاره زيد

اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالعايد فلا
يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مجرور
او مرفوع بشرطين ان لا يكون بعد الا لان
الموصول لا يدل على ان العايد بعد الا وان
يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا
فحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ماضية
تقديرا او يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى
ام اتخذ كما تامرنا اى به ويتعين حرف
الجر قياسا اذا اجر الموصول او موصوف
الجر جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقات
نحو مررت بالذي مررت او بزيد الذي
مررت ثم يذهب الكسائي في مثل الذي ضربته
في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر
اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا
ليصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش
خلافهما لاستبطاله واما الضمير المرفوع
فلا يحذف الا اذا كان مبتدء البشرط
ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان
في صلة اى جاز الحذف بلا شرط اخر وان

لم يكن في صلة فيشترط استطالة الصلة لقوله
وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله حيث
طالت الصلة بالفظ فقوله في السماء وقوله
في الارض ظرف لغو متعلق بقوله اله في معنى
معبود اى الذي هو معبود في السماء ومعبود
في الارض انتهى حاصل كلامه قوله ان قلت
فلا معنى لتخصيص العايد بالمفعول ويعم
المفعول لتحقق الاشياء قلنا قدم
غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة
وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين
وكون العايد بعد الا ليس الا في الندر على اشقاء
القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا
في صورة الاتصال بالحرف لانه فلما يحذف
ح واما قولك لا معنى لتخصيص العايد بالمفعول
فيقول فيه ان العايد المجرور ان كان
حذف بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان
كان قبله فيقول المفعول اعم من ان
يكون بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد
عرفت انه على اطلاقه لا يصح الحذف وهذا

هو المراد وايضا قد عرفت ان حذف العايد للاستطالة
والكلام في حذف العايد من حيث انه
عايد ويجري مدار الجوابان في المجرور
ايضا قوله تمرين للمتعلم او بحرسة التمكين
والتدريب قوله وتذكره اياها كما يتذكر
مثلا بمعرفة ان الحال والتمر لا يجوز عنهما انه
يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور يجيء
وكاف التشبيه لا يجوز عنهما انهما لا يقعان
مضمرين قوله لان الذي يجوز عنها اي يجب
واما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال
المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد الخ
وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد
دون الذي مع انه المخبر عنه بحيث الظ
لان شان المخبر عنه ان يكون مفروغا عنه
والجملة الاولى مع اجزائها مفروغا عنها دون
الموصول قوله اي اوقعت الذي الخ لان
الملحوظ ان يصف الموصول بالوصف الذي
كان لذلك المخبر عنه تفسير شيء من الجملة
الاولى فلم يمكن ان موصول مكان المخبر عنه

لتقديره

لتقديره مبتدء فلا بد ان يكون ثابتا وهو الضمير
العايد اليه مكانه قال واحرز مقدما لانه خبر
وحق الخبر التاخير قال في الجملة الفعلية خاصة ان
قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع
مرفوعهما اصلة اللام قال في ضمير الشان قال في
ضمير المبهم لشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا
لكان اعم فايدة قوله والموصوف والصفة
وكذا الفاظ التاكيد في الاشهر اذ ملاك
الالفاظ معتبرة في التاكيد فلا يفيد الضمير ما
افاده ويجب ان يكون الضمير مفيدا لما
يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان
دون العطف واما البدل والمبدل فقد
اختلف فيهما قال والمصدر العامل وكذا
لصفة العامل واما الاخبار عن قايم
في زيد قايم فانما يجوز اذا لم تحمل في
المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما له
مستغنيا عن الفاعل قال في الضمير المستكن
المستحق بغيرها اي الذي استحق غيرها
قال وما لا اسم له قال الشيخ الرضي لما

كان في المبنات ما يوافق لفظ الموصول لم يجعلوا
له بابا برءوسهم بل بين في ضمن الموصولات
كما بين اما اسم الفعل في اللفظ من المبنات
في اسماء الافعال كفجار وفساق وباب قطام
الموافق لباب نزال ولولا قصد الاختصار
ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس
يقتضي ان يجعل ابوابا برءوسها قوله لا حرفيته
لانها ذاكرة احوال الاسم واما اقسام الحرف
فبمعزل عن بحثه قوله فاما كافة اي مشلا قال واستفهامية
في الاغلب عند كونها بحرف جر او مضاف
الا اذا جاء بعدها الاستفهامية نحو ذا تشعل يجوز با
يكره النفوس الخ قيل جاز ان يكون ما كافة وقال المصنف
الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف
الموصوف واقام الجار والمجرور مقامه بخلاف قوله
في الامر وذلك الا لشرط وفيه انه يجوز ان يكون
في للتبعيض متعلقة بنكرة كما في اخذت في الدراهم
اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين نكرة معنى
تشيئ ومختص وحمله قوله لا وصفة للام لان
اللام فيه للعهد الذهني قال وتامة غير محتاج الى صلة

وصف

قيل اراد بها التعظيم والتعظيم والتكثير وكذا في الف ما كتبناه

وصفة قال وصف اختلف في ما التي بلى النكرة
لافادة الابهام فقال بعضهم حرف وقال
بعضهم اسم وفائدتها اما التحقير او التعظيم
او التنويع نحو اعطيته عطية ما اي عطية
لا تعرف من حقارتها او لامر ما اي لامر عظيم
لا يعرف من عظمته واصر نهر ضربا ما اي مجهولا
غير معين قوله فان كلا من لا يجيء تامة ولا
صفة الا عند الجمهور على فائدة كونها نكرة
غير موصوفة ويجيء عند الكوفيين حرفا
زائدة نحو قوله الا كثرون من عداوي الا كثرون
عدو اوهي عند البصريين موصوفة اي انسانا
معدودا قال الشيخ الرضي اعلم ان من في
وجوهها الذي العلم ولا يقرر ما لم يعلم ولا يقع
على ما لا يعلم تعقيبا ومنه قوله تعالى ومنهم من
يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع واذ لك
لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كلمة
كل وانما تفعل العلماء في الضمير يمشي على
لفظ المعلس فقال من يمشي على بطنه ومنهم
من يمشي على اربع وما في الغالب العالم يعلم وقد

جاء في العالم قليلا ويجعل ايضا في الغالب في صفات العالم
نحو زيد ما هو فهو سؤال عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل
ايضا لاستفهام ما كانت او غيره في المجهول ماسته وحقيقة
ولهذا يليق لحقيقة الشيء وماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية
مقلوب امهية ما وهي والاصل الماهوية او يقال انه منسوب
الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة واحدة فرغون
ومارب العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا
قال موسى رب السموات والارض ويجوز ان يكون
سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى عليه السلام الاوصاف
دون بيان الماهية منها بفرعون على انه لا تعرف الا
بالصفات وماهيته غير معلوم للبشر قوله والموصوفة
نحو يا ايها الرجل قال الرضي لا اعرف كونها معرفة موصوفة
الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة
قوله لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد انما قيد بالالتزام
الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل فانه قد ينصب
ما بعد كم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد
لئلا يرد النقض باذ واذا فانهما يضافان
الى الجملة ولا يلزمان لانه قد يضاف الى الفعل
وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص

الاسم

المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة
الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع
عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة
اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان
في حكم المقطوع عن الاضافة قال الرضي انما التزم
في اسمي الاضافة لان وضعها لعقد بعضاف فكل
فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم
يعرف كما في النداء وان كان مقدرا لم يعرب كما
في النداء وان كان مصدرا بقي على اعرابه قال
الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعليه
لاستي اي مهما وان كانت اسمية وحذف صدر صلتها
عن المبتدأ شرط ان يكون ذلك الصدر ضميرا
راجعا الى اي فان كان مضافا بني على الضم
واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه لغة جيدة
وان لم يكن مضافا فالاعراب واجاز سيبويه
الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مضافا
فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لاعما سما قوله
فيمن قربه بالضم دون الفتح وليس في قراءة الضم لوفاق
على انها موصولة منسية فان الكوفيين ذهبوا الى
ان اي هذه استفهامية موصولة مرفوعة على الابتداء
وخبره اشد والجملة صفة لشيعة على اضمار القول اي

كل شيعة معقول فيهم انهم اشد وقوله من كل شيعة معمول النزع
كما يقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض
وقيل يجوز ان يكون النزع واقعا على كل من شيعة اى
لنزعن بعض كل شيعة فكان قايلا قال من بينهم فعل بهم
اشد اى الذين هم اشد وقيل ان النزع معلق عن العمل
وليس لشئ لان مفعول ليس جملة والمعلق يجب ان يكون
مفعوله جملة قوله لتاكيد شبه الحرف ان قلت قدم ان
هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغى ان لا يلتفت
مع حذف صدر صلتها فان كثرة الاحتياج لا يرفع
المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغى ان
يبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلت
قدم ان لزوم الاضافة الى المعرب منافٍ للبناء
واى اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها بقى
فى صورة المضاف الى الجملة قلنا ان المنافاة
امر قياسى وبناء اى مضافا عند حذف صدر صلتها
سماعى قلنا وفيما اذا صنعت قال الشيخ الرضى الا يجى
موصولة ولا زايدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين
والا وسلى فيما اذا هو وهو ذا حرمنك الزيادة ويجوز
غالبا ان يكون بمعنى الذى اى الذى هو هو غالبا
حذف واما قولك فزذا قائما فاذا فيه اسم الاشارة
لا غير ويحتمل فيمن ذا الذى فان ما التبسه يدخل غالبا

اسم الاشارة قال احدهما ما الذى الجملة صفة لقوله
وجهان او استيناف قوله على ان يكون ذا بمعنى الذى
قال الرضى لقايل ان يمنع مجئ ذا موصولة وحكم فاذا
صنعت بزيد وتهاون قلت رفع الجواب ورفع
البدل على ما يدل على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون
مبتدء ذا امرنده والفعل خبر بعد ما العايدة فيه
الى صدر الضمير من خبر المبتدء قليل ودون صلة الموصول
قوله والظاهر ان مراده ما واحد ويؤيده ما نقلنا
من لبس الشيخ الرضى من ان ذا موصولة او زايدة قوله
نوح جواب بنصب اذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما صله
او مشغل بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك
ماذا اعرض وماذا عليهم وماذا عليهم وماذا
حل فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولا او
زايدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر
او الماضى فلو كان هذه يحتمل ان يكون ناقصة
على اصلها وتامة وبمعنى صار وزايدة ولما كانت
اسماء الافعال بمعنى الامر والماضى كان حقها ان
لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضى وقيل انها مصادر
وفيه انها ليست على تقدير فعل قبلها فلا يكون اسماء الافعال وفيه

ان القايل بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها
معان دال الاسماء الافعال وانما سميت اسماء الافعال
قصرا للمسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان
يقال ان بعضها مبني لكونه في الاصل اصواتا كصوه
وحمل الباقي عليها طردا للباب وقيل انه مبتدأ والفاعل
ساد مسد الجزء وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء وفيه
ان هذا لتقسيم في المبتدأ لكونه مسندا الا ينافيه معنى
الفعل لم ينافي الابتداء لكونه محذوفا وفيه ان معنى
الفعل لم ينافي الابتداء يصح ان يقال لكل فعل مسند
وفيه ان ذلك امر اصطلاحي وان هذا لتقسيم في المبتدأ
ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال لجواز
ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان
خلوه عن الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه
نعم للخصم ان يقول ان التقسيم لما ذكر في المبتدأ
يؤول بالاخرة الى انه مسند اليه لان قولك اقايم زيد
في قوة ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك
في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع
في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه قوله لان المعنى
على الانشاء وهو الحق لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة
او ليس المعنى على المضي فالظاهر وجه بنائها اسماء الافعال
ما قاله الرضي وهو انها نابت لكونها اسماء لما اصلها

البناء

البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كما في الامر
او اخراج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى العود
المذكور قال مثل رويد زيدا الاصل تصغير رود اراد
رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان تصغيرا
قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون
الواو بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او
اسم فعل مصمتة الامهال وجعله بمعناه وتحو رويد
زيدا الكيال ان يكون اسم فعل والكاف حرف خطاب
جر وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل قوله
مثل لما هو بمعنى الامر متعد ومستعمل فيما نقل عنه
كرويد زيدا اي اراده كما ان المثال
الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما
نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى قسميها
قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحت التاء نظرا
الى اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت
للساكنين وضمت للشبه بقولهم الحركة عاقبة بمعنى البعد
اذ معناه ما البعده وكان القياس على تقديران
اصله مهمه كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء
لكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء شبها على النحاة
بالافعال فكما ان تاء قامت وقال بعض النحاة

ان مفتوحة التاء مفردة كعوقاة والوقف عليها
وامامكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة
كمسلمات والوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء
يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء
قوله وهو ان صيغتها في اصله الافعال
وان اللام تدخل بعضها وان التنوين يلحق
بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو التنوين
المتمكن وجعل عند بعضهم عوضا عن المتمكن وجعل
دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف
عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل
لانه غير صالح لذلك بل لتنكير راجع الى المصدر الذي
ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بعضه
وهو دليل على انه ملحق كان معرفا فمعنى صه
بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وبتعين
المصدر بتعين متعلقه اي اسكت عنه في هذا
افعل السكوت عن هذا السكوت فجاز ان لا يكون
المراد طلب عن هذا الحديث معين صه بالتنوين
اسكت سكوتا ما قوله اذا العربي الخ قال السيد في
الى شبه الفخ الخالص قوله بحسب الواضع وان
كان طارئا قوله [illegible] مثل الضارب

ايس

ايس لو قال بدل ايس في الماضي لكان المظهر قوله
المشتق من الثلاثي معنى ان قوله من الثلاثي
صفة لامر ولا يكفي ان تقدير المشتق الصفي من الكائن
قوله اي قياسي او ذو قياس على انه بالغايات
الانادر او هو كلمات ان قرقار اي صوت من التصويت
وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة للصبيان
قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار
حكاية الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كان
صوت من نقل قار قار وعار عار كما في غاق
قوله حال كونها مصدرا صاحبها ضمير قوله
مبني قال معرفة اي علم جنس كسبحان وقوله كغير
صفة اخرى للمصدر ويجوز ان يكون خبر مبتدا
محذوف اي هو كغير والجملة معترضة
قوله قال الشيخ الرضي وقال ايضا ان
من كان مذهبه اي جميع اوزان فعال امرا
او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا
سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند
النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم
في كونها مؤنثة قال وصفة لمؤنث لم يجئ فعال

في المذكر وجميعها يستعمل مزدوجا موصوفا ويستعمل ما
لازمة للنداء سماعا كيا فساق واما غير لازمة
وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا
كيهيا ذللبة وهي في الاصل لكل ما كمد اي كثيب
ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا والضرب الشديد
ما بني على وصفيتها كقطاط اي قاطعة كافة
وانما عد لانما اعتبر ذلك لان الزنة غير كافية
والا لزم بناء اسلام وكلام لكن فيه ان لا دليل على
العدل وثبوت الغير وثبوت فاسقة لا يدل
على كون في جار وفساق معدولين عنها لجواز
ان يكونا مرادفين لها وان ادعي ان العدل
معتبر لاضطراد وجودها منه كما في منع الصرف
قلنا لا دليل على كون نزال وما استدلوا به عليه
في غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قاله الشيخ
الرضي وهو ان قسم المصادر والصفات بني
لمشابهته لفعال الا وهي زنة ومبالغة اذ في
الكل مبالغة قال علما للاعيان حال من مفهوم
قوله مبني في المعي زمعرب في تميم اي مختلف حال كونه
علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه تعلق بكل

من قوله مبني ومعرب لزم تواردهما على معمول واحد
وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا المالي اللهم
الا ان يقدر الاخر كما في باب التنازع قوله
لمشابهته فعال يعني الا مر فيه ان ما ذكر فيه احتياج ولا
يجري فيه ما يجري فيها فالوجه فيه ان يقال اما على
القسم مرتجل او منقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا
راعوا معناه الاصلي وكان فيه المبالغة وان
كان مرتجلا حملوا على المنقول لانه اكثر من غيره
قوله وجه الاكثرين الخ وان وجه
البناء في ذي الراء قصد لامالة اذ هي امر مستحسن
والمصحح للامالة كسر الراء وهي لا تحصل الا
بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم
يكسر تمت الحواشي بعون الملك الغفار
على يد العبد الحقير الفقير المحتاج الى الرحمة
الملك الغفار ابن محمد يونس الواعظ الهمداني

محمد صادق غفر الله له ولوالديه
وجميع المؤمنين والمؤمنات آمين يا رب العالمين
شهر جمادي الثاني سنة ١١٠٣
من اهل النبوي